
من اغتال زهور النرجس؟
وثائق وشهادات عن مجزرة حلبجة
مصطفى كامل

من اغتال زهور النرجس؟

وثائق وشهادات عن مجزرة حلبجة

المحتويات

الإهداء

تقديم

المقدمة

القسم الأول: عرض مكثف

القضية الكردية في العراق بين التأزيم ومحاولات الحل

هل امتلك العراق السلاح الذي قُصِفت به حلبجة؟!

وللمخابرات المركزية والاستخبارات العسكرية الأميركية تقييمها

وللجيش الأميركي كلمة حاسمة

الدبلوماسية تتحدث

باحثون أميركيون يتحدثون

قادة الجيش العراقي يتحدثون

كيف تعامل مجلس الأمن الدولي مع المجزرة؟

ماذا قالت الصحف الأميركية عن حلبجة؟

كيف كان العراق يردُّ على الاتهامات الإيرانية في المحافل الدولية؟

لماذا لم تَقُمْ فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة بزيارة حلبجة؟!

ماذا قال عزيز الحاج؟

عندما يتصارع القتلة.. بين جلال طالباني وأنوشيروان مصطفى

شهادة المحامي الفرنسي إمانوئيل لودو

فيلم بائس وساذج

"كراسة آمر الفصيل"

وماذا عن البارونة؟!

الخاتمة

القسم الثاني: الملاحق

الملحق رقم (1) قضية استخدام الأسلحة الكيمياوية ضد أكراد العراق

الملحق رقم (2)الهجوم

الملحق رقم (3) تقرير مشترك لوكالتي المخابرات المركزية والاستخبارات العسكرية الأميركيتين

الملحق رقم (4) الجيش الأميركي يؤكد اتهام إيران بالمجزرة، ويشكك في أعداد الضحايا

الملحق رقم (5) حلبجة والمُجرم المُغيَّب، شهادة السفير موفق جاسم العاني

الملحق رقم (6) مقال خبير استخباري أميركي في صحيفة نيويورك تايمز بعنوان "جريمة حرب أم عمل حربي؟"

الملحق رقم (7) مقال مشترك لخبيرين أميركيين في صحيفة نيويورك بوك بعنوان "حرب العراق الكيمياوية"

الملحق رقم (8) شهادة الفريق فوزي البرزنجي

الملحق رقم (9) شهادة ضابط عراقي

الملحق رقم (10) قرار مجلس الأمن الدولي بشأن حلبجة

الملحق رقم (11) التقرير الفني لبعثة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن حلبجة

الملحق رقم (12) شهادة المسؤول السياسي العراقي سعد قاسم حمودي

الملحق رقم (13) شهادة اللواء المهندس حسام محمد أمين: حلبجة والمفتشون الدوليون

الملحق رقم (14) شهادة المعارض الشيوعي العراقي عزيز الحاج

الملحق رقم (15) الفيلم الساذج

الملحق رقم (16) التقرير السادس للجنة الخاصة المكلَّفة بنزع أسلحة العراق التابعة للأمم المتحدة (يونسكوم) كانون الأول/ ديسمبر 1993

الملحق رقم (17) التقرير السابع للجنة الخاصة المكلَّفة بنزع أسلحة العراق التابعة للأمم المتحدة (يونسكوم) حزيران/ يونيو 1994

الإهداء

"يا أيها الذين آمنوا كونوا قوامين لله شهداء بالقسكم شنآن قوم على ألا تعدلوا اعدلوا هو أقرب

للتقوى واتقوا الله إن الله خبير بما عملون"

لوالدٍ علَّمني قول الحق مهما كان الثمن..

لباحثين عن الحقيقة، يحرصون عليها أشدَّ الحرص..

لمواطنين من شعبنا الكردي لا تخدعهم متاجرة الساسة بدماء الضحايا الأبرياء..

أقدِّم هذا العمل، معتذراً عن أي تقصيرٍ غير متعمّد..

مُقدماً خالص التعازي لأسر الضحايا، ومُبدياً بالغ التعاطف مع الأبرياء الذين سقطوا في مدينة حلبجة العزيزة، وفي غيرها من مدننا النازفة..

تقديم

الدكتور ناجي صبري الحديثي

وزير خارجية جمهورية العراق

في عام 1988 قرأت في مجلة إيكونومست البريطانية المرموقة تقريراً من مراسلها في الشرق الأوسط گَدفري جانسن Gadfrey Jansen تحدث فيه عن بحث أعدته الأكاديمية الحربية الأميركية يفيد ان إيران هي التي ضربت مدينة حلبجة العراقية بغاز السيانيد الفتاك، الذي لم يكن العراق يصنعه ولا يمتلكه، بخلاف إيران، وأنها أدخلت إلى المدينة مجموعة صحفيين كانت قد هيّأتهم، مسبقاً، في الجانب الإيراني من الحدود المشتركة، فصوَّروا نتائج المجزرة المروّعة وبثّوا صورهم وتقاريرهم متّهمين الجيش العراقي بارتكابها.

كان هذا أول تقرير اطّلعت عليه، من مصادر غير عراقية، يدحض تهمة التورط في هذه الجريمة المنكَرة التي وُجّهت للجيش العراقي، ذي السجل الوطني العريق والتقاليد الاحترافية المعروفة التي تبعده عن كل ما يشوّه هذا التاريخ المشرّف.

لكن إدارة جورج بوش الأب تجاهلت تقرير الأكاديمية الحربية (وتقارير أجهزتها الاستخبارية التي نشرت في ما بعد) واضافت جريمة حلبجة إلى سجلٍ طويل من المزاعم والفبركات التي بثّتها الادارة نفسها وشركات العلاقات العامة المستأجرة، بعد

منتصف العام 1990، من أمثال قصة الحاضنات إلى طير ألاسكا، في حملتها ضد الحكم الوطني في العراق!

وقد انتشرت بضع شهادات مهمة عن هذه الجريمة البشعة، بعد احتلال العراق عام 2003، خصوصاً بعد استثمار رعاة الاحتلال ومؤيديه لهذه المزاعم مرة أخرى، مع كذبتي أسلحة الدمار الشامل والتعاون مع تنظيم القاعدة، اللتين اعتمدتها إدارة جورج بوش الإبن أساساً لتسويغ وتسويق المشروع الاسرائيلي لغزو العراق واحتلاله وتخريب دولته الوطنية.

وفِي هذا الكتاب، وهو الأول في تناوله هذا الموضوع المهم، يقدم الكاتب الصحفي مصطفى كامل عدداً كبيراً من الشهادات والتقارير والبيانات الموثَّقة، التي لم يتسنَّ للكثير من القرّاء، بما فيهم المتخصصون في الشأن العراقي، الاطلاع عليها.

وهي شهادات مهمّة ومؤثّرة ومحل اعتبار، من مصادر عسكرية ودبلوماسية، عراقية متخصصة، وأطراف صحفية واستخبارية وعسكرية أميركية شتى، فضلاً عن عدد من قرارات مجلس الأمن وبعثاته المتخصصة ذات الصلة بموضوع حلبجة مباشرة، أو القريبة منه.

وبذلك يقدّم الكتاب، لأول مرة، صورة شاملة تفصيلية عن الحدث، بما يصوِّب الكثير من الانطباعات المشوهة وينصف، ليس جيش العراق الوطني فحسب، بل المدينة وشهداءها، يرحمهم الله، من خلال تشخيص الجناة الحقيقيين ووضع المجزرة في سياقها الحقيقي.

المقدمة

"رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ

مِن قَبْلِنَا رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ وَاعْفُ عَنَّا وَاغْفِرْ لَنَا وَارْحَمْنَا أَنتَ

مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ"

منذ ثلاثة عقود يتردد اسم "حلبجة"، تلك المدينة العراقية الوادعة في حضن جبل جبل هورمان في حافات وتخوم سهل شهرزور بمحافظة السليمانية في شمال شرق العراق.

ولا يعود الاهتمام بهذه المدينة إلى ما تجود به ترتبتها الخصبة من ثمار العنب والتين والجوز، ولا إلى طبيعتها الخلابة، بل إلى شيء مختلف تماماً!

إنها المجزرة البشعة التي شهدتها هي ما جعل إسم هذه المدينة يتردد على كل لسان، كلٌ حسب دافعه وغرضه وما يريد الوصل إليه!

ففي 16 آذار/ مارس من العام 1988، وقعت جريمة بحق الإنسانية ذهب ضحيتها، بحسب التقديرات الشائعة، نحو 5000 مواطنٍ بريءٍ من سكان هذه المدينة، بينهم عددٌ كبيرٌ من النساء والأطفال والشيوخ.

وطيلة العقود الثلاثة، كان الاهتمام الاعلامي والسياسي بهذه القضية يعلو ويخفت تبعاً للظروف السياسية المحيطة بالعراق، وعلى وفق ما تقرره العوامل الإقليمية والدولية التي تريد استغلال هذه القضية لأغراضها التي لا تمتُّ إلى معاناة الضحايا بصلةٍ على الإطلاق.

كما كانت الأطراف السياسية الكردية ترفع صوتها بالحديث عن هذه المجزرة، ليس من بابِ الانتصاف لضحاياها الأبرياء، وإنما في مسعى رخيصٍ لاستغلال معاناة الضحايا وأسَرِهم، استجلاباً لموقفٍ سياسي أو مكسبٍ مالي، حتى وإن كان مغمَّساً بدماء الأبرياء ممن يدّعون تمثيلهم والدفاع عنهم! ولا بأس، ما دام هؤلاء الساسة هم الذين تسببوا بسقوط هؤلاء الضحايا الأبرياء، فقط ليجعلوا من خصمهم، وهو دولة العراق الواحد، شيطاناً ينتقمون منه!

وليس أدلَّ على ذلك من موقف أبناء حلبجة من المسؤولين الأكراد، حينما علَّقوا ، على النصب التذكاري المقام بدعوى تخليد ضحايا المجزرة، لافتة تحمل عبارة "ممنوع دخول المسؤولين" ورموا، بالحجارة، أولئك الساسة الذين يحاولون الرقص على جراح أهل المدينة المكلومة، بل وقاموا في الذكرى الثامنة عشرة للمجزرة عام 2006 بحرق النصب التذكاري بكامل محتوياته، احتجاجاً على الاستغلال السياسي لقضيتهم من قبل المنتفعين والمتكسّبين.

ومن خلال عملنا الإعلامي، وجدنا خللاً كبيراً لدى الرأي العام العربي والأجنبي، فضلاً عن العراقي، في فهم ما حدث هناك يوم 16 آذار/ مارس 1988، وهو نقصٌ كبيرٌ وخطيرٌ يشترك فيه القارئ العادي، والمتابع والاعلامي والسياسي بل وحتى الباحث المتخصص، بسبب حجم التضليل الإعلامي الذي يرافق الحديث عن المجزرة والمدينة،

وبسبب استسهال بعض المتلقّين في ترديد عباراتٍ جاهزة يكرّرها الإعلام الدولي في هذا الشأن، وهو مغرضٌ في الغالب، دون بذلِ جهدٍ في التمحيص والتدقيق!

وبالتأكيد فإن الخلل والنقص في المعلومات والترديد الببغائي للروايات المضللة يستلزم الإسراع بترجمة هذه الوثائق والشهادات المهمة التي سنعرضها في هذا الكتاب، وأهمّها وثائق وكالتي المخابرات المركزية واستخبارات الدفاع الأميريكيتين، وتقرير قيادة قوات المارينز في الجيش الأميركي، وما نشرته الصحافة الأميركية عن الموضوع، وغيرها، إلى العديد من اللغات، إنصافاً للضحايا الأبرياء وتشخيصاً للجناة الحقيقيين والمحرّضين والمتسترين.

وسيرى القارئ الكريم أن الوثائق الرسمية الأميركية، المخابراتية منها والعسكرية والعلمية، هي أول وأهم من فضح الفاعل الحقيقي لمجزرة حلبجة، ولا داعي للإفاضة في القول إن الجهات التي أصدرت هذه الوثائق ليست معنية بالدفاع عن نظام الحكم في العراق وتبييض صفحته، إنما هي معادية له تماماً، لكننا نزيد فنقول إن تقرير الجيش الأميركي عن القدرات العسكرية العراقية، الذي سيجده القارئ لأول مرة بين يديه في هذا الكتاب، جاء في وقتٍ كانت الولايات المتحدة تتأهب للقتال مع العراق بعد أزمة الكويت، وهذا له أكثر من دلالة ومغزى، إذ ان الجيش الأميركي لم يكن ليضلّلَ قياداته وجنوده عبر تقرير داخلي خاص محدود التداول.

إن حملة التضليل التي ترافق الحديث عن حلبجة لم تتوقف منذ ذلك الحين، وما تزال الكثير من وسائل الاعلام العراقية والعربية والدولية تتحدث عن المجزرة، بمعزلٍ عن الحقائق التي تداولها العالم عندما كان بعيداً، إلى حدٍ ما، عن التأثيرات السياسية المغرضة، سواءً الإيرانية منها أو تلك التي تصدر من الساسة الأكراد الذين سعوا إلى

استغلال هذه المأساة الإنسانية لصالح مشروعهم بالانسلاخ عن العراق، وقبله شيطنة الحكم الوطني فيه تمهيداً لغزو البلاد واحتلالها، كما حدث في ربيع العام 2003، وهي المجزرة التي يتعكَّز عليها ساسة فاسدون لإقامة دولتهم المنسلخة عن جسد الوطن الذي حماهم ووفَّر لهم كل الحقوق، وهي دولة يريدون إقامتها لا بهدف تأمين مستقبل أفضل لأبناء شعبنا الكردي الذي عانى الكثير والكثير، بل بهدف إفقار هذا الشعب المسكين وإذلاله والاستيلاء على خيراته، كما فعل هؤلاء الساسة، ويفعلون، منذ عقود طويلة، وهي حقائق باتت أكثر وضوحاً لدى الجميع الآن.

إننا في هذا الكتاب لا نهدف إلى تبرئة ظالمٍ أو اتهام مظلومٍ، من خلال رفع التهمة عن طرف واتهام آخر، فلسنا في إطار المحاكمة التاريخية لهذه الجريمة البشعة، التي تتداخل فيها قضايا السياسة والإعلام والحقائق العلمية،بل إنَّ كلَّ ما يعنينا هو عرض الحقائق،وإطلاع العالم الذي ملأت مسامعه أحاديث التضليل الهائلة، طيلة ما يقرب من ثلاثة عقود، إطلاعه على شهادات موثَّقة ووثائق يجري تغييبها عن عمد، استغلالاً لدماء الضحايا الأبرياء الذين سقطوا في حلبجة، وهو هدف سيؤدي إلى إنصاف الضحايا من خلال عرض الحقائق، التي يُصرُّ الإعلام المغرض والساسة الفاسدون المتكسّبون بالقضية، على تغييبها، ليس عن الرأي العام العراقي والعربي والدولي فحسب، بل عن ذوي الضحايا أولاً، ليواصلوا مهمة التكسّب الرخيص منها باعتبارها (هولوكوست الأكراد)، ومساعيهم في الانتقام الخبيث من الدولة العراقية التي منحت مواطنيها من أبناء القومية الكردية ما لم تمنحه أية دولة مجاورة.

ولا أعتقد أن جهداً يُنصفُ ضحايا هذه المدينة العزيزة ويمنح السكينة لأرواحهم المعذّبة، أهم من فضح المجرمين وتسميتهم بأسمائهم الحقيقية، بعد إزاحة النقاب عن جملة من الحقائق يتعمَّد المجرمون والمغرضون إخفاءها.

إننا في الوقت الذي نأسف لوقوع هذه المجزرة البشعة ونترحَّم على ضحاياها الذين ذهبوا، كما سنرى في الوثائق والشهادات التي تضمها دفَّتي هذا الكتاب، ذهبوا ضحية مؤامرة خسيسة اشترك بها عملاء محليون وإقليميون ودوليون، فإننا نؤكد أن أهالي مدينة حلبجة هم الأقدر على المطالبة بحقوقهم وانتزاعها من الساسة الشوفينيين المتاجرين بأرواح أبنائهم، وهم وحدهم الذين يستطيعون المجاهرة بالدور الإجرامي الذي نفَّذه أولئك الساسة تلبية لشهوة مريضة بالانتقام من شعب وجيش العراق، بعربه وأكراده، أولئك الساسة الذين رقصوا على جراح حلبجة وأهلها، والذين يتحمَّلون وزر دماء الآلاف من الأبرياء من الضحايا الذين سقطوا، في صفوف العسكريين والمدنيين العراقيين، على مدى عقودٍ طويلةٍ من الاستغلال الخبيث للمطالب المشروعة للشعب الكردي، ذلك الاستغلال الذي أحرق مدن وقرى كردستان العراق كلها، وليس حلبجة الصابرة الصامدة وحدها، وسفك دماءً بريئةً لأبناء وسط وجنوب العراق كما استباح دماء أبناء أربيل والسليمانية ودهوك بمغامرات عبثية مجنونة نفّذها ساسةٌ تحرّكهم الصهيونية العالمية والمصالح الإقليمية والدولية الخبيثة ضد العراقيين.

غير أننا ونحن نتحدث عن قضية حلبجة نود الإشارة في هذه المقدمة إلى مجموعة من النقاط، وعلى النحو الآتي:

1. سبق للجيش البريطاني أن استخدم الأسلحة الكيمياوية ضد عرب العراق وأكراده خلال قمعه لثورة العشرين التي خاضها العراقيون، في الشمال والوسط والجنوب ضد الاحتلال البريطاني مطلع القرن العشرين.
2. تعامل القانون الدولي مع قضية الأسلحة الكيمياوية، بدءاً من بروتوكول جنيف لعام 1925، الذي يؤكد على "حظر الاستخدام الأول للأسلحة الكيمياوية ضد أطراف البروتوكول، لكنه لا يحظر الانتاج أو التكديس أو الاستخدام رداً على هجوم بالأسلحة الكيميائية" وانتهاءً باتفاقية الحظر الشامل للأسلحة الكيميائية التي دخلت حيز التنفيذ عام 1997.
3. طبقاً لما سبق في الفقرة 2، لا يعتبر استخدام الأسلحة الكيمياوية خلال الحرب العراقية الإيرانية جريمة حرب، أو انتهاكاً لاتفاقية دولية، رغم انضمام كل من العراق وإيران إلى بروتوكول جنيف، كون كلّ طرف يدَّعي أنه يردّ على هجومٍ بالأسلحة الكيمياوية من الطرف الآخر.
4. تؤكد الوقائع التاريخية أن كلاً من العراق وإيران قد استخدما الأسلحة الكيمياوية خلال الحرب، ونشير هنا إلى قرار مجلس الأمن الدولي ذي الرقم 620 في 26 آب/ أغسطس 1988، الذي يشير إلى "جزع المجلس مما خلُصت إليه بعثات الأمم المتحدة من نتائج تفيد بأن الأسلحة الكيمياوية اسعملت بصورة مستمرة في النزاع بين إيران والعراق" وهذا التعبير يعني أن الأسلحة الكيمياوية استخدمت من الجانبين.
5. تؤكد التقارير الأميركية أن الاستخدام العراقي للأسلحة الكيمياوية خلال الحرب العراقية الإيرانية كان لأغراض إيقاف وتعويق الهجمات الكبيرة التي تشنها

القطعات الإيرانية بكثافة عددية كبيرة على الحدود العراقية، فيما كان الاستخدام الإيراني لها قاتلاً.

6. **أكد هاشمي رفسنجاني، وكان حينها رئيساً للبرلمان الإيراني، خلال لقائه، في طهران، مع الأمين العام للأمم المتحدة، خافير بيريز دي كويلار، ووكيل الأمين العام، جيادومينيكو بيكو، في آذار/ مارس 1985 أن "المنشآت الإيرانية لانتاج الأسلحة الكيمياوية أكثر تطوراً من منشآت العراق". كما ورد في الصفحة 67 من كتاب بيكو المعنون "رجل بلا سلاح Man without agun" الصادر عن دار تايمز بوكسTimes Books عام 1999.**
7. **قبل الغزو الأميركي للعراق ببضعة أسابيع تكثّفت الحملة العالمية المعادية للعراق، وكانت قضية حلبجة محوراً أساسياً في تلك الحملة، واقترحت وزارة الخارجية العراقية على الرئاسة تشكيل لجنة لتثبيت الحقائق حول هذه القضية، ووافقت الرئاسة على المقترح، وتم تشكيل اللجنة التي ضمَّت في عضويتها ممثلين عن وزارة الخارجية والتصنيع العسكري وجهاز المخابرات، وأعدَّت تقريراً تم تقديمه إلى الرئاسة، أوضحت فيه كل الحقائق المتعلقة بهذا الموضوع، وتوصلت إلى إيران هي المدانة في ارتكاب هذه المجزرة. لكن اللجنة ارتأت أن لا يتم نشر التقرير في ذاك الوقت الحرج، لأنها لم تكن تريد استثارة إيران في ذلك الوقت الذي كان العراق يتهيأ فيه لمواجهة الغزو الأميركي، ويبدو أن اللجنة أخطأت في تقديرها حينذاك.**
8. **وقد تضمَّن التقرير بعض الاستنتاجات، من بينها أن الصور التي نشرت للإعلام عن مجزرة حلبجة كانت جزءاً من سيناريو أعدّه الإيرانيون وعملوا على ترتيبه خلال الفترة بين 13 و 16 آذار/ مارس 1988، قبل أن يسمحوا**

للصحفيين الغربيين، الذين كانوا متأهبين مسبقاً على الجانب الإيراني، بتصويره، وأن الإيرانيين وضعوا المدنيين العراقيين من ضحايا الأسلحة الكيمياوية بطريقة تستدرّ التعاطف الدولي (على غرار مسرحية الحاضنات التي نفّذتها، عام 1990، نيرة الصباح ابنة سفير الكويت في الولايات المتحدة). وان تحليل صور الضحايا وزرقة جلودهم تدلُّ على استخدام أسلحة كيمياوية إيرانية وليست عراقية، لأن العراق لا يمتلكها أصلاً. واستند تقرير اللجنة حينها إلى تقارير، استخبارية وفنية، أميركية، تمكنّا من الحصول عليها وسيطّلع القارئ عليها في هذا الكتاب.

9. كانت تقارير أجهزة الرصد الاستخباري العراقية، تشير إلى أنه في حالة استخدام (العتاد الخاص) فإن عناصر الحرس الثوري هم أكثر من يقدم الخسائر، كونهم ملتحون في الغالب ولا يلتزمون بارتداء الأقنعة الواقية، وإن ارتدوها فإنَّ لحاهم الكثة تسمح بنفاذ الغازات إلى جهازهم التنفسي،لكن الإيرانيين لم يقدِّموا صور ضحاياهم في حلبجة، رغم أنهم كانوا قد احتلوها في ذلك الوقت، وهذا دليلٌ آخر على أن المسألة كانت سيناريو معدّاً مسبقاً.

*بقي شيء..

ما ستقرأونه في هذا الكتاب ليس من تأليفي، بل هو جهد مكثّف، وعرضٌ لحقائق ووثائق وشهادات لمن كانوا على تماسٍ مباشرٍ مع الحدث، أو مع تداعياته اللاحقة، وكلُّ ما قمت به هنا، هو تحرير وإعداد هذه الوثائق والشهادات بشكلٍ علمي، وتدقيقها، وتقديمها للقارئ على شكل كتاب، بعد أن كنت قد تناولتها، على مدى

سنوات، بالتحليل والنشر في صحيفة وجهات نظر التي أسستها وأتولى مسؤولية إدارة تحريرها.

ونظراً لأن بعض القراء لا تتوفر لديهم فرص كثيرة لقراءة مطوَّلات متناثرة، لذا ارتأينا أن نتناول، أولاً، عرض تقريرٍ مختصرٍ لتلك الشهادات والوثائق، يتضمن جملة من الملاحظات السريعة، ولكن المكثّفة الوافية، قدر الإمكان، ونترك للقارئ الراغب حرية الرجوع إلى الملاحق لمزيدٍ من التفاصيل..

وهنا لابد لي من أتقدم بالشكر الجزيل لأخٍ كريمٍ وصديقٍ عزيز، كان دعمه وتشجيعه وحرصه هو ما دفعني لإعداد هذا الكتاب وتقديمه إلى القراء، فله مني كلَّ محبةٍ وتقديرٍ وعرفان.

كما أتقدم بالتقدير للصديق العزيز وزير خارجية العراق الدكتور ناجي صبري الحديثي على تقديمه لهذا الكتاب، وللصديق الكريم الدبلوماسي ناجي علي حرج، الذي قدَّم ما يلزم من مشورة قيّمة.

ختاماً نرجو الله تعالى أن يرحم شهداء العراق والأمة، وأن يمنَّ علينا بوحدة الكلمة والاعتصام بحبله المتين، إنه نعم المولى ونعم المصير.

مصطفى كامل

القسم الأول: عرض مكثف

القضية الكردية في العراق بين التأزيم ومحاولات الحل*

تُعدُّ قضية حلبجة واحدةً من أعقد القضايا التي أثيرت ضد الحكم الوطني في العراق، وتم ترويجها على نحو خاص بعد العام 1991 بقدرة قادرين وممولين، لأغراضٍ سياسية بالكامل، ولا علاقة لها إطلاقاً بالموقف الانساني من الضحايا ومعاناتهم.

وترتبط المسألة بقضيةٍ أكبر، هي قضية العلاقة بين الأكراد والحكم المركزي في العراق، ومن المفيد التمهيد لعرض قضية حلبجة بإعطاء لمحة تاريخية عن القضية الكردية في العراق.

تمتد القضية الكردية إلى الثلاثينات من القرن العشرين، وظلّت تراوح بين مدٍّ وجزر طيلة العقود التي تلت إنشاء الحكم الوطني في العراق.

وقد أصدرت الحكومة العراقية، بعد العام 1968، العديد من القرارات التي صبَّت في صالح الأكراد، رغم تأريخ تآمر زعاماتهم على وحدة العراق وسيادته، ومنها الاعتراف بوجودهم الشرعي، وعدد من القرارات الخاصة بالعفوعن المتمردين الذين حاربوا الدولة سواء كانوا من العسكريين أو المدنيين، كما تم تأسيس جامعتي صلاح الدين في محافظة أربيل والسليمانية في محافظة السليمانية، وكذلك المجمع العلمي الكردي، إضافة إلى إقرار الحقوق الثقافية واللغوية، حيث تنسب تدريس اللغة الكردية في المدارس والمعاهد والكليات في منطقة كردستان، إضافة إلى تعميم الكتب والمؤلفات في مختلف المجالات العلمية والأدبية باللغة الكردية وتأسيس إتحاد للأدباء والكتاب الأكراد واستحداث مديرية عامة للثقافة الكردية، إضافة إلى إصدار صحف ومجلات يومية وأسبوعية وشهرية باللغة الكردية.

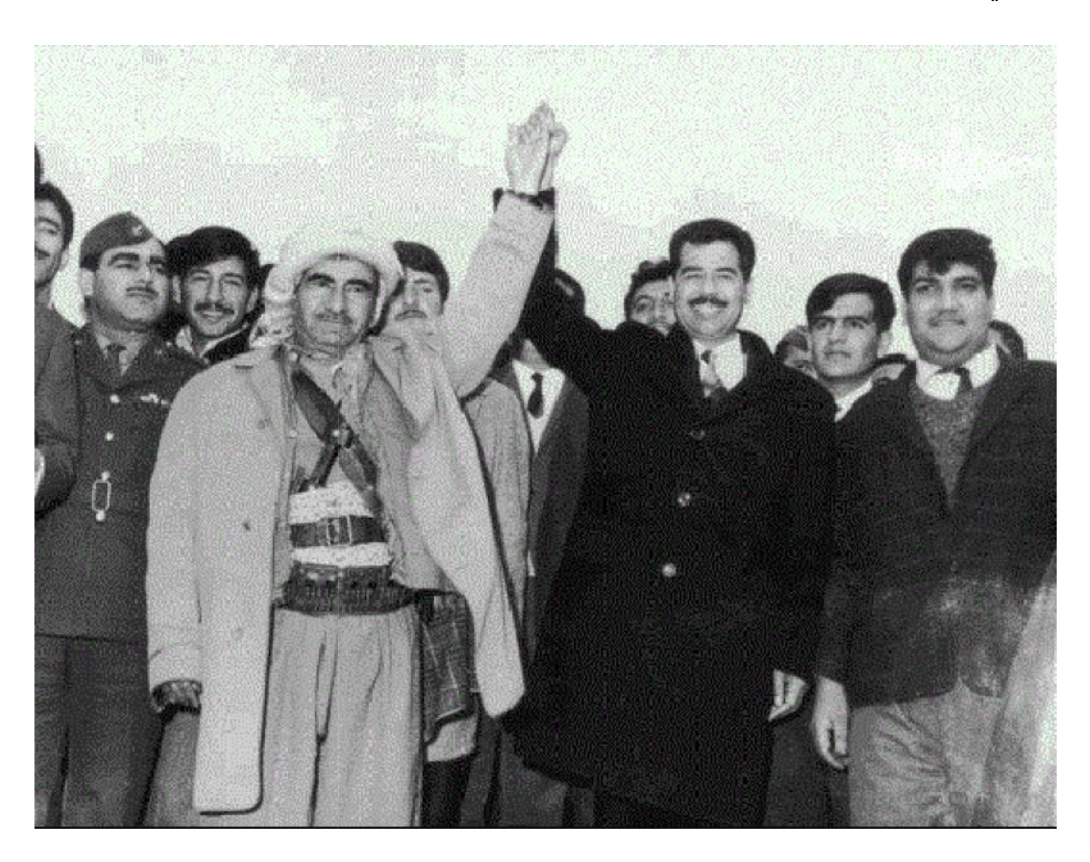


اللجنة السياسية التي أشرفت على مباحثات الحكم الذاتي مطلع سبعينات القرن العشرين

بعد ذلك صدر عن مجلس قيادة الثورة، وهو أعلى سلطة تشريعية في العراق، ثلاثة قرارات مفصلية بالغة الأهمية تتعلق بالقضية الكردية، أولها القرار المرقم (247) الذي قضى بتعديل الدستور المؤقت المعمول به في البلاد، وأضاف فقرة جديدة إلى المادة الثامنة منه وأصبح "تتمتع المنطقة التي غالبيتها سكانها من الأكراد بالحكم الذاتي"، ثم تلاه قانون الحكم الذاتي لمنطقة كردستان برقم (33) لسنة 1974، وقانون المجلس التشريعي لمنطقة كردستان رقم (36) لسنة 1974.

والحقيقة أنه، باعتراف قيادات كردية كثيرة، من بينها مسعود بارزاني وجلال طالباني ومحمود عثمان، وغيرهم، لم تحظ الأقليات الكردية في كل مناطق العالم بمثل هذه الامتيازات سواءً في إيران أو تركيا أو سوريا.

ورغم الضغوط التي مورست على الحكومة العراقية لإجهاض المشروع الجديد، من قبل دول الجوار، خشية مطالبات الأقليات الكردية في تلك الدول بحقوق مماثلة، إلا أن القيادة في بغداد مضت في طريقها دون أن يوقفها أو يثبِّط من عزيمتها عائق، فقد كانت اتخذت قراراً لا رجعة فيه بحل هذه القضية التي استنزفت من موارد ودماء العراقيين الكثير.



نائب رئيس مجلس قيادة الثورة، صدام حسين، قاد مباحثات الحكم الذاتي ودعم إقرار قانونه

لم يكد المواطنون الأكراد يغفون على هذا الحلم الجميل ويتمتعون بالاستقرار الذي افتقدوه ردحاً من الزمن بسبب المعارك المستمرة وحروبهم مع الجيش العراقي، حتى قام زعماء بعض الأحزاب الكردية عام 1973، بتحريض إيراني/ صهيوني (نلفت نظر القارئ إلى العلاقات التاريخية بين الساسة الأكراد، من أسرة بارزاني تحديداً، والعصابات الصهيونية منذ أواسط الأربعينات في القرن الماضي،

وحزب جلال طالباني في وقت لاحق) على تحويل الحلم إلى كابوس مرعب، فقد تمردوا ثانية على الحكومة العراقية، وبدأت المعارك من جديد، وفي النهاية تمكن الجيش العراقي من إلحاق هزائم منكرة بالمتمردين الذين كانوا غالباً ما يلجأون إلى إيران عند اشتداد الخناق عليهم، كما واجه الجيش الوطني خسائر كبيرة تمثلت بسقوط أكثر من 50 ألف ضحية في هذه المعارك.

وكانت اتفاقية الجزائر بين العراق وإيران عام 1975 بمثابة الضربة القاضية للمتمردين، فقد بدأت أعمال التمرد يخف وطيسها تارة ويحمى تارة أخرى حسب الموقف الداخلي والإقليمي، إلى أن شنَّت إيران حربها على العراق وبدأت بعدوان واسع النطاق في 4 أيلول/ سبتمبر 1980، حيث مارس بعض الساسة الأكراد دوراً لعيناً ضد أبناء وطنهم بالوقوف مع العدو الإيراني ضد الجيش العراقي، ولم يقفوا موقف الحياد على أقل تقدير، وإنما قاموا بتشديد هجماتهم على القوات العراقية، فأشعلوا جبهة داخلية إضافة إلى الجبهة الخارجية، وكانت القرى الحدودية مع إيران تموج بالقوات الكردية المعادية للعراق، وبالجواسيس الإيرانيين.

بعد أن يئست الحكومة من استمالة أو تحييد السكان الأكراد في تلك المناطق، بسبب إجبار ساستهم وزعماء البيشمركة لهم بدعمهم ضد الجيش العراقي، صدر قرار من مجلس قيادة الثورة بإجبار المدنيين على النزوح إلى عمق (15) كيلومترا داخل الحدود العراقية بالنسبة للقرى الحدودية مع إيران فقط، وذلك بغية إبعاد المدنيين عن مناطق القتال من جهة، ولغرض تفويت الفرصة عن القوات الإيرانية للاستفادة من سكان تلك القرى كورقة ضاغطة على القوات العراقية، ومن ثم تأمين المناطق الإدارية لوحدات الجيش الخلفية التي كانت قريبة من هذه القرى، وكذلك تفويت الفرصة من تسرب الإسرار العسكرية وحركات الجيش إلى الأكراد الموالين لإيران، وأخيراً من أجل تحديد حركة المتمردين الأكراد الذين كانوا يتخذون من هذه القرى أوكارا لعملياتهم الموجهة ضد الجيش العراقي، خاصة أن الإيرانيين تمكنوا من تدمير عدد من القطعات العسكرية العراقية من خلال الاستفادة من الإحداثيات التي كان يقدمها المتمردون إلى قوات المدفعية الإيرانية، وبالرغم النداءات المتكررة لسكان هذه القرى فإنهم كانوا يرفضون النزوح إلى التجمعات الحديثة التي هيأتها الحكومة العراقية لإسكانهم والتي سميت "القرى العصرية" أو "مدن النصر" بشكل مؤقت لحين انتهاء المعارك الحربية،

وهذا أمر طبيعي، فالكردي تعوَّد على الحياة الطبيعية وصعود الجبال، ومن الصعب أن يحلو له العيش في مثل هذه المجمعات، رغم إنها توفر الأمان والسلامة والبعد عن أتون الحرب، لكن، كما يبدو، كانت تهديدات الأحزاب الكردية العميلة لسكان القرى هي السبب وراء رفضهم الرحيل عن قراهم فقد كانوا بين نارين والخيارات محدودة.

وبعد يأسٍ كبيرٍ ومتكررٍ ونتيجةً لاشتداد المعارك في الجبهة الشمالية اضطرت الحكومة العراقية إلى إخلاء هذه القرى بالقوة، ومع هذا فقد كان البعض وخاصة الرجال يتسللون للعودة إليها ليلاً، وكانت مناطق حلبجة وطويلة وبيارة من المناطق المتاخمة في الحدود العراقية الإيرانية لمناطق نوسود وميروان غيرها وهي على شكل لسان ممتد في داخل الأراضي الإيرانية، بل أن سكان القرى على الجانبين العراقي والإيراني بينهم أواصر قربى وتصاهر، كان من الصعب فصم عراها، وقد فتح هذا الإخلاء القسري جراحاً عميقة لدى الأكراد وتم تسخيره، من قبل ساستهم المتآمرين، لأغراض دعائية بتوجيه اللوم إلى الحكومة العراقية دون الإشارة إلى الأسباب الحقيقية الكامنة وراء إتباع الحكومة هذا الأسلوب القسري!

فالعراق كان يعيش حالة حرب وللحرب ضرورات، وكانت على أشدها، والجيش العراقي يتحمل المزيد من الخسائر بسبب خيانة المتمردين الأكراد وعملياتهم التي تصاعدت بشكل كبير، بحيث يذكر بعض الضباط أن الخسائر التي يتكبدها الجيش العراقي بسبب عمليات المتمردين تزيد أحيانا عن تلك التي يتكبدها جراء القتال مع العدو الإيراني، ولا سيما الألغام البشرية التي كانت تبتر أقدام جنود الربايا (جمع ربيّة) وهي نقاط حماية للطرق الرئيسية، علاوة على الألغام ضد الدبابات التي كانت تستهدف العجلات والناقلات، ويدرك العسكريون والمحللون الاستراتجيون أهمية تأمين خطوط الإمداد للقطعات الأمامية، وكانت تلك الخطوط مهددة فعلياً من قبل المتمردين الأكراد.

بتاريخ 18 آذار/ مارس 1988 اتهمت إيران القوات العراقية بقيامها بقصف مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي من خلال المدفعية، مما أدى إلى مقتل ما بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف مواطن من الأكراد.

وعلى الفور، استدعت طهران ما يقارب من 100 صحفي من مختلف أنحاء العالم لتغطية هذا الحدث، متهمة العراق بالقيام بهذا القصف الوحشي!

فيما تتناقض رواية كردية أخرى مع هذه الرواية، مشيرة إلى أنه في الساعة الحادية عشرة و 27 دقيقة من صباح يوم 1988/3/16 حلّقت الطائرات فوق مدينة حلبجة (الكردية) على الحدود العراقية الإيرانية وأمطرتها بأكثر من (500) طن من الغازات الكيماوية، وأدى ذلك إلى قتل أكثر من خمسة آلاف شخص وإصابة أكثر من 10 آلاف آخرين، وأشارت البيانات العراقية والإيرانية إلى إصابات كثيرة بين صفوف قوات الطرفين، وتم أخلاؤهم إلى الوحدات الطبية القريبة، وأشارت مصادر كردية بأن الجيش العراقي استخدم الأسلحة الكيماوية بدءاً من 15 نيسان/ أبريل 1987 ولغاية 9 أيلول/ سبتمبر 1988 وكانت حلبجة آخر ضربة كيماوية وجهها النظام إلى الأكراد على حد زعمهم، وهو تأريخ غير منطقي لأن الحرب انتهت أوزارها في 8 آب/ أغسطس 1988 وخرج العراق منها منتصراً.



ومن أهم الادعاءات التي يعتمد عليها الاعلام الغربي المضلل ضد العراق ادعاء منظمة هيومن رايتس ووتش "مراقبة حقوق الإنسان" وهي منظمة أميركية غير حكومية كانت قد ناصرت الادعاءات حول ما يسمى مجازر حلبجة، والإبادة الجماعية للأكراد في شمال العراق، وقد نشرت المنظمة في 11 آذار/ مارس 1991 تقريرها عن مدينة حلبجة.

فقد ذكرت المنظمة أن العراق قد استخدم الأسلحة الكيمياوية في 40 محاولة لشن هجمات على أهداف كردية خلال حملة وصفتها بأنها إبادة جماعية. ويعد أهم هجوم ذكر في تلك التقارير هو الهجوم بالسلاح الكيمياوي الفتاك الذي وقع في آذار/ مارس 1988 والذي ذهب ضحيته وفقا لدراسة أعدتها المنظمة، أكثر من 3200 شخص أو ربما يصل عدد الضحايا إلى خمسة آلاف شخص أو حتى إلى سبعة آلاف شخص، كما يزعم غوست هلترمان كاتب التقرير الأصلي الخاص بحلبجة المقدَّم لمنظمة مراقبة حقوق الإنسان.

وقد ورد في التقرير الفقرة التالية نقلاً عن أحد قادة الإتحاد الوطني الكردستاني (حزب طالباني) يقول فيها "إن ما حدث في حلبجة يومي 16 و17 آذار 1988 لم يكن المرة الأولى التي استعمل فيها العراقيون الغازات السامة، فقد سبق لهم أن أسقطوها من قبل على قرية باغلو التي تبعد 20- 30 كيلومتراً من الحدود الإيرانية حيث كان لحزب الإتحاد الوطني الكردستاني مقراته هناك في ذلك الوقت. قد قتل ثلاثة أو أربعة من القادة بعد مرور خمسة دقائق من التعرض للغازات السامة، ولكني قد نجوت لأني كنت على بعد حوالي 20 ياردة من موقع سقوط القنابل، وكذلك لكوني كنت مرتدياً ملابس واقية وواضعاً القناع الواقي من الغازات".

الملفت للنظر في هذه الفقرة من التقرير التي إعتبرتها هيومن رايتس ووتش إحدى الشهادات المهمة جداً عندما صاغت ذلك التقرير هو: كيف أن هذا الشخص (وهو قائد في حزب طالباني) لم يستطع أن يحدد بالضبط إن كان قد قتل ثلاثة أم أربعة من رفاقه الذين يعمل معهم في نفس الموقع القيادي للحزب في تلك القرية (؟!) وخصوصاً كما يقول أنه كان على بعد 20 ياردة منهم؟! والشئ المهم الآخر هو كيف علم هذا القيادي الكردي بأن العراق سيسقط عليهم الغازات السامة في ذلك الوقت والتأريخ بحيث كان قد ارتدى مسبقاً ملابسه الواقية والقناع الذي يقيه من استنشاق تلك الغازات

السامة؟ ولماذا لم يكن رفاقه قد إرتدوها أيضاً وهم على هذه المسافة القريبة جداً، بعضهم من البعض الآخر؟!

*** مقتطفات من مقال، بجزأين، للكاتب علي الكاش بعنوان (حلبجة هولوكوست الأكراد)**

هل امتلك العراق السلاح الذي قُصِفت به حلبجة؟!

ظهرت عدة مقالات في صحف ومجلات أخرى ناطقة باللغة الإنجليزية أكدت بشكل لا يقبل الجدل بأن العراق لا يملك السلاح الكيمياوي الذي استعمل في قصف حلبجة (جيري ليميك: الهجوم الكيمياوي والأكراد ، فيدل ايست رابورت، كانون الأول 1991. وعدة مقالات حول هذا الموضوع في نفس المجلة في عددها رقم 171، تموز – آب 1991).

ومما يؤكد قيام إيران بهذه المجزرة باستعمالها لغاز السيانيد، وصول مصابين عسكريين عراقيين، إلى فرنسا، كانوا في تلك الفترة في منطقة حلبجة وتم فحصهم في إحدى المستشفيات الفرنسية، وبعد فحصهم صرَّحت مديرة فرع العناية بالحروق الجسدية في مستشفى "فرنان فيدال" التابعة لجامعة باريس السابعة، الدكتورة "شانتال بيسموت" بأن "حالة العسكريين العراقيين الصحية هي جيدة بشكل عام لكنهم يعانون من مشاكل في المجاري التنفسية، وفي العيون بالإضافة لحروق في بعض مناطق أجسادهم". وأضافت "بأن هذه العوارض تعني إصابتهم بغاز السيانيد.

(لو فيغارو : 1988/4/14 تحت عنوان {العراق يعرض جرحاه}

ولو كوتيديان دي باري : 1988/4/14 تحت عنوان {حول المؤتمر الصحفي الذي عقد في 1988/4/13 في منزل السفير}.

يؤكد خبراء من الأمم المتحدة زاروا شمال العراق أنهم لم يجدوا أي دليل لاستخدام العراق لأي سلاح كيمياوي ضد الأكراد.

إديو انترناسيونال : 1989/8/16 بعنوان {قضية الأكراد}.

كما ظهر تقرير من مركز بحوث عسكري أميركي يؤكد بأن العراق لم يستخدم السلاح الكيمياوي ضد الأكراد في أيلول 1988.

(هيرالد تريبون : 1990/12/19 بعنوان {معهد بحوث أميركي يؤكد عدم وجود دليل لاستخدام العراق الغازات السامة ضد الأكراد}.

وإديو انترناسيونال : 1991/4/15 ، بعنوان { كرد سوارا})

***انظر التفاصيل في الملحق رقم (1)**

من جهة أخرى، يذكر تقرير محدود التوزيع عن حلبجة لوكالة الاستخبارات العسكرية الأميركية، اقتطفت أجزاءً منه مجلة فِلِج فويس Village Voice الأميركية المعروفة في عددها الصادر يوم 1 أيار/ مايو 2002 أن "معظم الضحايا في حلبجة تسبب بموتهم محلول كلوريد السيانوجين كما بلغنا، ولكن هذا العامل الكيميائي لم يستخدمه العراق يوماً، بل أن إيران هي التي اهتمت به".

***انظر التفاصيل في في الملحق رقم (2)**

كما كتب كيسي ليو في "مجلة المعارضة "Dissent Magazine أنه " لا أحد من أصحاب هذه الوثائق (المقدمة في قضية حلبجة) له أي خبرة في مجال العلوم الطبية والطب الشرعي، وتخميناتهم لا ترقى للحد الأدنى من التدقيق والبحث."

Leo (Summer 2003)."Questioning Halabja".Dissent Magazine. ،Casey
Retrieved 15 November 2011



وللمخابرات المركزية والاستخبارات العسكرية الأميركية تقييمها

في تطور آخر مهم عن مجزرة حلبجة، نظَّمت وكالة المخابرات المركزية CIA ووكالة الاستخبارات العسكرية DIA الأميركيتين مؤتمراً دام يومين للملحقين العسكريين في السفارات الأميركية في الشرق الأوسط ومحللين عسكريين وسياسيين.

واعتمد المؤتمر في نتائجه على التقارير الميدانية والمتوفرة للعموم وعلى التقاط الرسائل السلكية واللاسلكية للجيشين العراقي والإيراني من قبل وكالة الأمن القومي الأميركية NSA.

وقد صدر عن المؤتمر تقرير ورد فيه تقييم ما حدث في حلبجة كما يلي "على افتراض أن كلوريد السيانوجين هو المسؤول أساساً عن أسوأ حالات استخدام الكيماويات في القتل الحربي للأكراد في حلبجة، وبما أن العراق ليس له سجل في استخدام هذين العنصر، والإيرانيون لهم سجل من هذا النوع، فإننا نستنتج أن الإيرانيين هم المسؤولون عن هذا الهجوم".

ويمكن إيجاد ذلك التقرير الرسمي على الموقع التالي:

/www.fas.org/man/dod-101/ops/war/docs/3203

***انظر التفاصيل في الملحق رقم (3)**

وللجيش الأميركي كلمة حاسمة

بعد نشوب أزمة الكويت عام 1990، وقبيل بدء الصراع العسكري بين العراق والولايات المتحدة، شكّلت قيادة وحدة المارينز في القوات البحرية الأميركية لجنة تضم خبراء فنيين وعسكريين، لتقييم قدرات الجيش العراقي الذي كانت الولايات المتحدة تتأهب لخوض حربٍ شاملة ضده، ما يستلزم أعلى درجات الدقة في تقييم تلك القدرات العراقية، وعدم تضليل القوات العسكرية الأميركية ضماناً لعدم وقوع خسائر في صفوف الجيش الأميركي.

ترأس اللجنة نائب قائد قسم التطوير القتالي في قوات المارينز، الميجور جنرال م. ب. كاولفيلد M.P.CAULFIELD، وأصدرت تلك اللجنة تقريراً شاملا وتفصيلياً لاستعراض وتحليل كل القدرات العسكرية العراقية، في مجال القوات الجوية والبرية والأسلحة الكيميائية والتكتيك العسكري العراقي.

في هذا التقرير فصل مخصص لاستعراض واقع الأسلحة الكيمياوية العراقية، وتاريخ استخدام الجيش العراقي لهذه الأسلحة، حيث يشير إلى استخدام العراق لتلك الأسلحة في الحرب العراقية الإيرانية، ولكن فقط لأغراض تعويق الهجمات الكبيرة التي كان الجانب الإيراني يزجُّ خلالها بأعداد كبيرة جداً من المقاتلين على شكل موجات بشرية هائلة لاقتحام الخطوط الدفاعية العراقية.

ويشدد التقرير على ان العراق لم يستخدم أسلحة كيمائية قاتلة حينها، بل استخدم عوامل كيمياوية لأغراض تعويق تقدم تلك القوات.

لكن هذه ليست كل القصة، فالحق ما شهدت به الأعداء كما يُقال..

ففي ص 100 من هذا الفصل يقول التقرير، بلغة واضحة وصريحة "**ويُزعم أن عوامل الدم مسؤولة في معظمها عن الاستخدام الشائن للمواد الكيميائية في الحرب- قتل الأكراد في حلبجة. وبما أن العراقيين ليس لديهم تاريخ في استخدام هذين العنصرين- والإيرانيون لديهم ذلك التاريخ- فقد خلصنا إلى أن الإيرانيين هم من ارتكب هذا الهجوم**".

ولا يكتفي التقرير الرسمي العسكري والفني الأميركي بذلك، بل إنه يمضي قُدماً في التشكيك بحصول مجزرة على هذا النحو الواسع في مدينة حلبجة، مشككاً بالرقم المتداول (5000 قتيل) فيقول "**من الجدير بالذكر أيضا أنه من الصعب الحصول على تركيزات العناصر القاتلة من السيانوجين على المساحة المُستهدفة. ومن هنا فأن التقارير التي تتحدث عن مقتل 5000 كردي في حلبجة مشكوك فيها**".

Blood agents were allegedly responsible for the most infamous use of chemicals in the war—the killing of Kurds at Halabjah. Since the Iraqis have no history of using these two agents−and the Iranians do− we conclude that the Iranians perpetrated this attack.
It is also worth noting that lethal concentrations of cyanogen are difficult to obtain over an area target, thus the reports of 5,000 Kurds dead in Halabjah are
suspect.

***لتفاصيل أوفى يُرجى الاطلاع على الوثيقة في الملحق رقم (4)**

الدبلوماسية تتحدث



أدرج هنا شهادة السفير موفق جاسم العاني، من وزارة الخارجية العراقية عن زيارة وفد دبلوماسي وفني واستخباري أميركي إلى مدينة حلبجة عام 1988.

حضرَ وفد أميركي إلى بغداد في النصف الثاني من شهر مايو/ آيار 1988، حيثُ قمتُ، بإعتباري مُديراً لقسم العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأميركية وكندا واليابان واستراليا ونيوزيلاندا في وزارة الخارجية العراقية آنذاك، بإعداد برنامج واسع للزيارة يتضمّن:

- إجراء مُقابلات مع المسؤولين العراقيين في الجانبين السياسي والعسكري.
- زيارة ميدانية للوفد إلى مدينة حلبجة للاطلاع على المدينة (موقعياً).

وضم الوفد الأميركي أكثر من 40 عضواً، من بينهم خُبراء من وزارة الدفاع الأميركية (بنتاغون) ووكالة المخابرات المركزية (CIA) وبعض المتخصصين في شؤون الاسلحة الكيمياوية.

بدأ الخبراء بجمع المعلومات وأخذ العينات من التُربة، الماء، الاشجار، الهواء، ملابس بعض الاهالي، ومسحات من جُدران بيوت المدينة، كما تمَ الاستفسار من بعض الناجين عن الكثير مِن الأمور والأعراض التي ظهرت على أهل المدينة اثناء الحادث وما تلا الحادث، ثم عادَ الوفد إلى الولايات المتحدة.

وقد تابعنا مع سفارتنا في واشنطن نتائج الزيارة والتقارير التي سيُقدّمها الوفد إلى الجهات الأميركية المعنية، وكذلكَ الكونغرس الأميركي، وبعد اكثر من شهرين من الزيارة، أي بعد ظهور نتائج تحليلات المختبرات العلمية المتخصّصة، تقدّمَ الوفد بتقريرهِ إلى الكونغرس والذي أكّدَ فيهِ:

[إنَّ التحليلات المُختبرية أظهرت أن السلاح الكيمياوي المستعمل في معركة حلبجة هو ((هيدروجين السيانيد)) والذي تمتلكهُ الترسانة العسكرية الإيرانية، وأن المعلومات المتوفرة لدى دوائر الاستخبارات الأميركية تؤكّد إنَّ العراق لم يشتر هذا النوع من السلاح ولم يستطع أن يُنتج هذا النوع من السلاح].

وهذا التقرير موجود في أرشيف الكونغرس الأميركي إلى يومنا هذا.

****انظر التفاصيل في الملحق رقم (5)**



باحثون أميركيون يتحدثون

جرى تحقيقٌ ثانٍ بالموضوع، قامت به لجنة من الكلية العسكرية الأميركية، بتكليف من وزارة الدفاع الأميركية لوضع دراسة إستراتيجية موضوعها (كيفَ سيُقاتل العراقيون الولايات المتحدة؟)، وقد ترأس تلك اللجنة البروفسور ستيفن بيلليتر Stephen Pelletiere، وهنا فيلم محاضرة للبروفيسور بيلليتر

http://www.youtube.com/watch?v=H-rxlWnZsIY&feature=player_embedded

حيث قدّمت هذهِ اللجنة تقريراً مؤلفاً مِن 93 صفحة، يؤكد إن الجيش العراقي لم يكن يملك غاز ((هيدروجين السيانيد)) الذي ضُربت به حلبجة.

وقد كتبَ رئيس اللجنة البروفيسور ستيفن بيلليتر Stephen Pelletiere مقالاً في جريدة نيويورك تايمز بتاريخ 2003/1/31، أي قبل أقُل من شهرين على بدء عمليات العدوان على العراق، تحت عنوان (جريمة حرب أم عمل حربي؟)، ونص المقال موجود في موقع الجريدة على شبكة الانترنت على الرابط التالي:

http://www.nytimes.com/2003/01/31/opinion/a-war-crime-or-an-act-of-war.html

يقول البروفيسور بيلليتر في مقاله

"لقد كانَ مَدعاةً للدهشة، بعد عدم العثور على برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية مِن قبل مُفتشي الامم المتحدة، إستغلال الرئيس بوش، في خطابهِ للامة، قضية أخلاقية لتبرير غزوهِ للعراق، بحجة إن الدكتاتور الذي يُحشّد أكثر الاسلحة خطورة في العالم، لم يتوان في استخدام الغاز ضد شعبهِ مُخلفاً آلاف القتلى من المدنيين!

إن استخدام الرئيس بوش عبارة (استخدام الغاز ضد شعبه) وخاصة في حلبجة كسبب لقلب نظام حكم صدام حسين، غير مبررٍ وغير حقيقي، الحقيقة كما أعلمها علم اليقين، إن الأكراد تعرّضوا إلى هجوم بالاسلحة الكيمياوية في يوم 3/16 /1988 في حلبجة، ولا يمكن القول بشكل قاطع أن الاسلحة الكيمياوية العراقية هي التي قتلت الأكراد.

وهذا ليس هو التحريف أو التشويه الوحيد في قصة حلبجة، حيثُ أنني مطلع وأعلم جيدا، (والكلام مازال للبروفيسور Stephen Pelletiere) من خلال موقعي كمحلل سياسي للمخابرات المركزية الأميركية في شؤون العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية وكبروفيسور في الكلية الحربية العسكرية الأميركية للفترة (1998–2000) ومن خلال إطلاعي على كمٍ هائلٍ من المعلومات المُصنّفة بالغة السرية التي كانت تَرِد من واشنطن حول (الخليج الفارسي)، بالاضافة إلى ذلك، ترؤسي للجنة عسكرية عام 1990 لبحث (كيفَ سيقاتل العراقيون الولايات المتحدة؟)، وشاركت في إعداد تقرير سري مُفصّل عن الموضوع، يحتوي على تفاصيل كثيرة عن موضوع حلبجة، ومن خلال الكم الهائل من المعلومات المتوفرة لدي عن حلبجة يمكنني الافصاح عن أنه بعد المعركة مباشرة قامت الاستخبارات العسكرية الأميركية بالتحقيق في الموضوع وقدَّمت تقريراً سرياً للغاية ومحدود التداول على أساس المعلومات لمن يحتاجها (Need–to–Know Basis)، أكدت فيهِ على أن الغازات التي استخدمتها إيران هي التي قتلت الأكراد في حلبجة وليس الغازات العراقية. كما كشفت، أن كِلا الطرفين استخدما السلاح الكيماوي في المعركة التي دارت في أطراف حلبجة، ولدى فحص وإجراء الكشوفات الطبية على الضحايا الأكراد وجدَ مُعدّوا تقرير الاستخبارات العسكرية الأميركية، أن الضحايا جميعا قتلوا بعوامل كيماوية تؤثر بالدم (Blood Agent) وهي من مشتقات غاز السيانيد (Syanide Gas). وكان معروفا لدى الخبراء ان هذا الغاز استخدمتهُ إيران مرات عدة خلال الحرب. وكان معروفاً أيضا للمُختصين أن العراق لم ينتج ولا يمتلك هذا النوع من الغاز ولم يستخدمه في السابق.

ويختم البروفيسور بيلليتر مقالهُ بالقول:

"أنني لا أريد أن أُحسّن صورة صدام حسين، وعليهِ أن يُجيبَ على أسئلة كثيرة عن خروقاتهِ لحقوق الانسان، ولكن إتهامهُ بأنهُ قصفَ شعبهُ بالغازات السامة في حلبجة، كفعل من أفعال الابادة، غير حقيقي وباطل".

انتهى حديث البروفيسور Stephen Pelletiere.

*** انظر التفاصيل في الملحق رقم (5)**

***للاطلاع على نص المقال باللغة الانجليزية انظر الملحق رقم (6)**

وفي السياق ذاته، يؤكد الباحثان بيلليتر والليفتننانت كولونيل دوغلاس جونسون Lt. Col. Douglas V. Johnson III من معهد الدراسات الاستراتيجية في كلية الحرب الأميركية Strategic Studies Institute، US Army War College أن المتمردين الأكراد نظموا **مؤامرة** لتشويه سمعة العراق. ويضيف الخبيران العسكريان الأميركيان أن خبراء كلية الحرب أكدوا ان الأعراض التي وصفها الأكراد الذين تواجدوا في مخيمات النزوح (في تركيا) لا تتفق مع أي مادة كيميائية معروفة أو مزيج من المواد الكيميائية.

***للاطلاع على نص المقال باللغة الانجليزية انظر الملحق رقم (7)**

قادة الجيش العراقي يتحدثون

شهادة القائد العسكري العراقي الفريق فوزي البرزنجي (عبدالله المؤمن) بخصوص معركة حلبجة

توجّهت الألوية إلى المنطقة الشمالية، وبدأت العمليات العسكرية بتاريخ 27 شباط/ فبراير 1988 للسيطرة على العوارض الطبيعية ذات الطبيعة المُعقّدة ومَسكها لتأمين الدفاع عن مدينة السليمانية، وهذه العوارض عبارة عن جبال (امتداد لسلسلة جبل ازمر باتجاه بيرة مكرون – عوارض حوض مالومة وعوارض حوض جوقماغ – وهي العوارض التي تؤدي إلى بحيرة دوكان).

في ليلة 14/13 اذار/ مارس 1988 بدأ العدو الإيراني بهجوم بمحورين:

المحور الاول: باتجاه عارضة كوران الحدودية قاطع حلبجة، واستطاعَ العدو الايراني من احتلالها بسبب الدعم الذي قدمتهُ (بيشمركة جلال طالباني)، ولكون القطعات المدافعة عنها قطعات مُشاة ضعيفة نسبياً.

المحور الثاني: باتجاه قطعات الجيش العراقي المُدافعة في حوض موت (عارضة كوجر)، واستطاع العدو احتلال موطئ قدم بموضع احد الافواج المدافعة عن هذه العارضة المُعقدة طبيعيا بقِسمها الاعلى، اي قمة كوجر.

في ليلة 17/16 اذار، صدرت الاوامر للقطعات المذكورة في النقطة (9) اعلاه بالتقدم ليلا لإنجاز مهماتها خلافاً للسياقات العسكرية المعروفة في المناطق الجبلية [حيثُ تؤكد هذه السياقات على عدم تحرك الجيش ليلا في أي حال من الاحوال]، اضافة إلى أن تقارير الاستخبارات العسكرية تؤكد زرع الطرق والنياسم بالالغام، وكانت الظروف الجوية سيئة للغاية وبالتالي فأن قوات الجيش كانت بلا إسناد جوي من القوة الجوية أو حتى مِن طيران الجيش؛ مما اصابَ القطعات بإنهاك

شديد لأنها في حالة تقدم مستمر منذ تاريخ 27 شباط إلى ظهر يوم 17 اذار، أي 20 يوما متواصلة بدون راحة وبظرف جوي سيء! وبوجود أخطار كبيرة لايُمكن تصوّرها!! حيثُ تم تطهير هذه العوارض من مفارز البيشمركة التابعين إلى (جلال طالباني)، والتي كانت تعتبر قواعد امينة للجيش الإيراني عند قيامه بالهجوم على الاراضي العراقية.

في صباح يوم 17 اذار، كانت المفاجأة الكبرى لكل القادة وآمري الألوية، حيثُ أيقن كل آمري الألوية ان القيادة العليا كانت على حق عندما كانت تطلب استمرار العمليات العسكرية ليل نهار بسبب ما وجدناه في منطقة حوض (مالومة وجوقماغ)، حيثُ وجدنا أكداساً هائلة من العتاد والسلاح والذخيرة الثقيلة بمختلف الانواع، مع أكداس من الارزاق (طعام وما إلى ذلك) مع معدات هندسية ثقيلة. وتبيّنَ لنا إن هذهِ الأكداس تعود لجيش العدو الإيراني وقد نقلها لهم بيشمركة جلال طالباني التي خزّنتها في هذه الأماكن من أجل هدف خطير جداً هذا الهدف هو إحتلال مدينة السُليمانية!!

لقد أكّدت تقارير الاستخبارات العسكرية نية العدو القيام بهجوم في قاطع الفيلق الاول تمهيداً لاحتلال مدينة السليمانية. لقد أدَّت عملية تقدّم الجيش العراقي وتطهير تلك المناطق الوعرة إلى إفشال نوايا العدو الإيراني باحتلال هدف ستراتيجي كبير ومهم جداً ويعتبر أهم من مدينة الفاو.

ماذا كانت نوايا العدو المشترك، إيران وبيشمركة جلال طالباني بالتحديد؟

- هذهِ المنطقة الخلفية القريبة من مدينة السليمانية كانت خالية من القطعات العسكرية الضخمة، كما أن وعورتها تُؤمّن طُرق مَخفية للعدو محروسة ومؤمنة من قبل بيشمركة جلال طالباني، وهذا يعني وصول قوات الجيش الإيراني إلى السليمانية باقل الخسائر وبوقت قياسي لا يستغرق اكثر من 12 ساعة.

- هذهِ المنطقة الخلفية تقطع خط مواصلات كافة قطعات الجيش العراقي التي كانت تُدافع عن قصبة جوارتة وحوض موت وعارضة كوجر، وبمعنى آخر لو تقدمت القوات الإيرانية في هذه

المنطقة ستعني كارثة تحل على الجيش العراقي بحيث تؤدي إلى سقوط اكثرمن 15 الف جندي بالأسر بالاضافة إلى احتلال السليمانية التي تعتبر مدينة مهمة جداً.

- نتيجة لفشل العدو الإيراني بالتقدم نحو السليمانية، فقد لجأ يوم 16 اذار 1988 إلى ضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيمياوية لاحراج القيادة العراقية وتشويه صورتها امام الرأي العام الدولي بالتعاون مع (العميل الخائن جلال طالباني) و (العميل الخائن كوسرت رسول).

***للاطلاع على نص الشهادة انظر الملحق رقم (8)**

شهادة ضابط عراقي

بتاريخ 14 اذار 1988، احتلت القوات الإيرانية العارضة الحدودية العراقية المُشرِفة على سهل حلبجة (المُسمّاة سنان كوران) بما فيها قصبة حلبجة، بدعم من وحدات البيشمركة التابعة إلى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني الذي تولى في ظل الاحتلال الأميركي/ الإيراني المشترك منصب رئيس جمهورية العراق (!) حيثُ قدّمَ طالباني معلومات استخبارية عن حجم ونوعية قطعات الجيش العراقي المدافعة عن هذه العارضة، وأصبح جماعته (أدلّاء) للقطعات الإيرانية باتجاه اهدافها مع دعم تعبوي لها، وكانت أغلب قطعات الجيش العراقي في ذلك الوقت تتحشد لتحرير الفاو (مدينة في أقصى جنوب العراق تم احتلالها من قبل الإيرانيين في شباط عام 1986)، لكن لواء مغاوير الفيلق الاول استرجع مدينة حلبجة وطرد عصابات طالباني والحرس الإيراني.

وبعدها ضربت إيران المنطقة بالاسلحة الكيمياوية (غاز السارين) وهو سلاح لا يتوفر لدى الجيش العراقي في ذلك الوقت ولا قبل ذلك الوقت ولا حتى بعد ذلك الوقت! ومِن ثم تم تصوير الفيلم

الشهير لمذبحة حلبجة والذي أُعتُبِرَ دليلا أتُخِذَ ضد النظام الوطني الشرعي وكبار القادة العسكريين بالجيش العراقيللانتقام منهم في المحاكم التي شكّلها المحتلون الأميركيون والايرانيون.

***للاطلاع على نص الشهادة انظر الملحق رقم (9)**

كيف تعامل مجلس الأمن الدولي مع المجزرة؟

قرار مجلس الأمن في شهر مايس 1988 بشأن حلبجة

في 9 مايس/ مايو عام 1988 عقد مجلس الأمن الدولي جلسته ذات الرقم 2813 بشأن ما جرى في مدينة حلبجة، وأصدر قراراً في هذا الخصوص يحمل الرقم 613 لسنة 1988.

وناقش المجلس البند المعنون (الحالة بين العراق وإيران) وعرض تقرير البعثة التي أرسلها الأمين العام للتحقيق في إدعاءات إستخدام الأسلحة الكيماوية في النزاع بين جمهورية إيران الإسلامية والعراق، وهو التقرير الصادر في 25 نيسان/ أبريل 1988 ويحمل الرقم (S/19823).

وأعرب مجلس الأمن عن جزعه من النتائج التي توصلت إليها البعثة، والمتمثلة في أن الأسلحة الكيماوية لا تزال تستعمل في الصراع، بل إن استخدامها أصبح على نطاق أوسع من ذي قبل.

وهذا القرار لا يحمِّل العراق مسؤولية ضرب حلبجة بالأسلحة الكيماوية. ورغم انه صرَّح بأن الأسلحة الكيماوية استخدمت في النزاع، ولكنه لم يحدد الطرف الذي استخدمها في حلبجة أو في غيرها، بل إنه يتوقع من الطرفين الامتناع عن استخدام الأسلحة الكيماوية طبقاً لالتزاماتهما الدولية، وبالطبع فإنه لا يتهم إيران أيضاً.

وجاء في القرار 613 لسنة 1988 الذي اعتمد بالاجماع في الجلسة 2813، بعد الديباجة ما يأتي:

إن مجلس الأمن، وقد نظر في تقرير البعثة التي أوفدها الأمين العام للتحقيق في ادعاءات استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع بين جمهورية إيران الإسلامية والعراق، المؤرخ في 25 نيسان/ أبريل 1988،

وإذ يشعر بالجزع التي خلصت إليها البعثة والمتمثلة في أن الأسلحة الكيميائية ما زالت تستخدم في النزاع بل ان استخدامها أصبح على نطاق أوسع من ذي قبل،

1. يؤكد الضرورة الملحة للتنفيذ الدقيق لبروتوكول (ورد في الأصل ببروتوكول) حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية الموقع في جنيف في 17 حزيران/ يونيه 1925،

2. يدين بشدة استمرار استخدام الأسلحة الكيميائية في النزاع الدائر بين جمهورية إيران الإسلامية والعراق مما يتنافى والالتزامات المقررة بموجب بروتوكول جنيف،

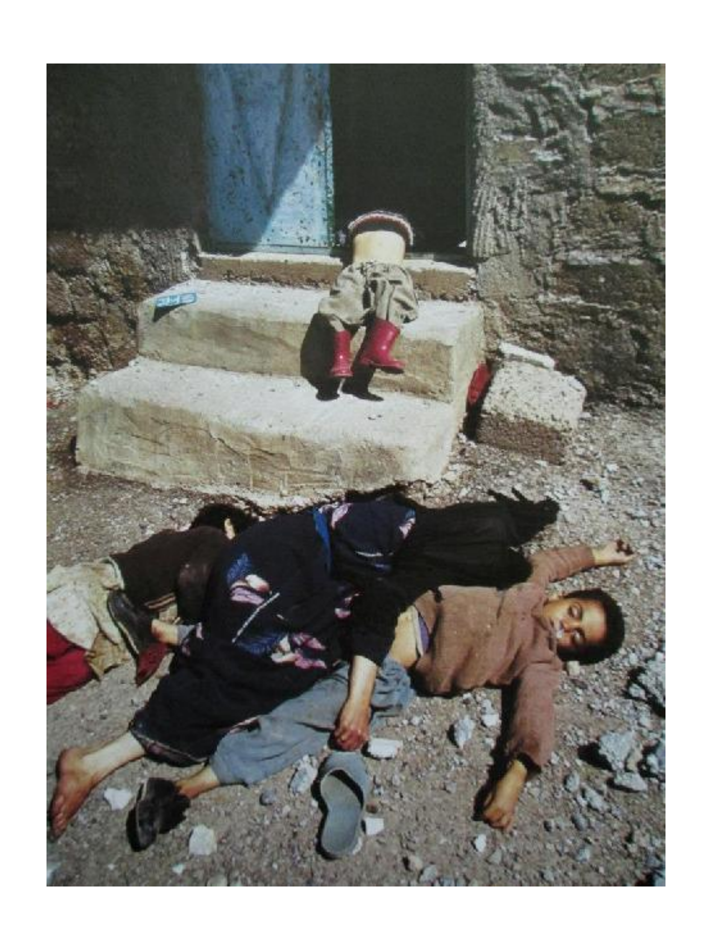
3. يتوقع أن يمتنع كلا الطرفين عن استخدام الأسلحة الكيميائية في المستقبل، وفقا لالتزاماتهما المقررة بموجب بروتوكول جنيف،

4. يطلب الى جميع الدول أن تواصل تطبيق رقابة دقيقة على تصدير المنتجات الكيميائية التي تستخدم في إنتاج الأسلحة الكيميائية غلى طرفي النزاع، أو أن تفرض مثل هذه الرقابة،

5. يقرر إبقاء المسألة قيد النظر ويعرب عن تصميمه على استعراض تنفيذ هذا القرار.

*** للاطلاع على نص قرار مجلس الأمن الدولي 613 لسنة 1988، انظر الملحق رقم (10)**

***وللاطلاع على نص التقرير الفني لبعثة الأمين العام المقدم إلى مجلس الأمن الدولي بشأن حلبجة، انظر الملحق رقم (11)**



ماذا قالت الصحف الأميركية عن حلبجة؟

بتاريخ 4 أيار/ مايو 1990، نشرت صحيفتا واشنطن بوست وهيرالد تريبون، الأميركيتيين، تقريراً عن معارك حلبجة جاء فيه "إن الهجمات بالغازات بدأت بعد حوالي ثلاثة أيام من القتال الذي بدأ بين القوات العراقية والإيرانية في 15 مارس 1988، في الهجوم الإيراني (الفجر العاشر)، وقد استخدمت القوات الإيرانية أكثر من 50 قنبلة وقذيفة مدفع كيماوية خلال تلك المعارك، التي كانت آخر هجوم إيراني، قبل أن يتحول مجرى الحرب لصالح العراق".

ويقول التقرير إنه "خلال اليوم الثاني من المعركة انصبَّ عدد غير محدد من القنابل والقذائف الكيماوية الإيرانية على مدينة حلبجة" وقد أكد مسؤول أميركي للصحيفتين أن "الإدعاء الإيراني بأن ضحايا حلبجة ماتوا بسبب غاز السيانيد، كان دليلاً على أن إيران تتستر على استخدامها لذلك الغاز السام" مؤكداً "إننا نعرف أن العراق لا يستعمل غاز السيانيد، لذا فعندما قالت الحكومة الإيرانية بوقوع وفيات كثيرة نتيجة لاستعمال السيانيد فإن ذلك بحد ذاته قد أدانها".

كيف كان العراق يردُّ على الاتهامات الإيرانية في المحافل الدولية؟



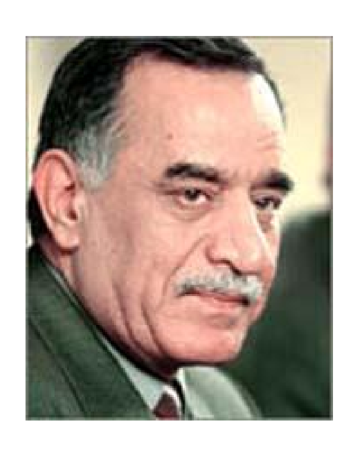
قال لي المرحوم، **سعد قاسم حمودي**، الذي كان يرأس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني العراقي (البرلمان) على مدى عدد من الدورات الانتخابية، إن "المؤتمرات الدولية، وخاصة البرلمانية منها، كانت تشهد نشاطاً محموماً من قبل وفود النظام الإيراني، الذين كانوا يُصرّون على توزيع مواد إعلامية، تشمل منشورات وأفلام وملصقات، تتهم العراق بتنفيذ مذبحة حلبجة، وكان العراق يجابه تلك الادعاءات الإيرانية بوثيقة، صادرة عن وزارة الخارجية الأميركية، تؤكد أن إيران، وليس العراق، هي من نفّذت تلك المجزرة البشعة".

ويضيف محدِّثي، المرحوم سعد قاسم حمودي، أن "الوفود الإيرانية كانت تتكفئ بسبب تلك الوثيقة التي يشهرها العراق بوجوه أعضائها".

ويؤكد شاهدي، أن "هذه الوثيقة كانت موجودة في مكتبه الذي تعرض للتدمير والحرق في أعقاب احتلال العراق عام 2003".

***انظر التفاصيل في الملحق رقم (12)**

لماذا لم تَقُمْ فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة بزيارة حلبجة؟!



روى لي اللواء المهندس **حسام محمد أمين**، الذي عمل مديراً عاماً لدائرة الرقابة الوطنية في العراق قبل الاحتلال الأميركي عام 2003. وهي حلقة الوصل بين الحكومة العراقية ولجان التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية والتي تشكّلت بموجب قرارات مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة عام 1991 ما يأتي:

"أرسلت الأمم المتحدة فريقاً كيماوياً متخصصاً زار العراق وإيران عام 1988، وزار الجرحى لدى الطرفين، كما التقى بعدد من الجرحى الذين كانوا يعالجون في المستشفيات الأوروبية في وقتها، إضافة إلى إجرائه تحليلات مختبرية لعينات من التربة والجثث والأعشاب في مدينة حلبجة، وقد قُدِّر لي شخصياً أن ألتقي برئيس هذا الفريق، وهو أستاذ في إحدى الجامعات الأسترالية (وأعتقد أن اسمه الدكتور دان) في حزيران/ يونيو عام 1991، عندما كنا في سيارة واحدة في طريقنا إلى منشأة المثنى العامة، حيث كان رئيساً للفريق الكيماوي الأول التابع للجنة الخاصة، إذ بادرني بسؤال فوجئت به وهو: هل عرفتني؟ فأجبته بالنفي، حينها ذكر اسمه، مضيفا أن هذه الزيارة للعراق هي الثانية له. وحكى لي قصة تكليفه بالتحقيق في قضية حلبجة، وأنه زار كلاً من العراق وإيران، وكذلك عدة مواقع على الحدود العراقية الإيرانية، بعد حدوث المجزرة البشعة في حلبجة، وأعدَّ تقريره النهائي، الذي أكد فيه أن إيران هي التي قامت بهذه الجريمة الشنيعة.

وتساءل المهندس حسام محمد أمين: لماذا لم تقم فرق التفتيش الدولية حتى بزيارة مدينة حلبجة، علماً بأنها كانت تقوم بين فترة واخرى، وبمرافقة منتسبي دائرة الرقابة الوطنية، وعلى مدى سنوات بزيارة مواقع مختلفة في شمال العراق كالجامعات والمواقع الصحية، وغيرها، بالسيارات وبالطائرات السمتية؟

***انظر التفاصيل في الملحق رقم (13)**

ماذا قال عزيز الحاج؟



وفي سياق استعراض ما كُتب من شهادات عن قضية حلبجة، أشير إلى مقالة نشرتها صحيفة القدس العربي الصادرة بتاريخ 1992/7/24 للكاتب العراقي والقيادي الشيوعي المعروف عزيز الحاج، الذي لم يمنعه، عن قول الحق، عمله في صفوف عملاء المعارضة (العراقية) بعد أن ظل لسنوات طويلة ممثل العراق الدائم في منظمة الامم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) في باريس.

حيث يؤكد عزيز الحاج في هذا المقال على أن هناك تقارير سرية أميركية تسربت بعض من فقراتها إلى الصحف الأميركية تؤكد مسؤولية النظام الإيراني عن هذه المجزرة، نظراً لعدم امتلاك العراق لهذا النوع من الغازات الذي تم استخدامه في تنفيذ المذبحة الرهيبة.

***انظر الملحق رقم (14)**

عندما يتصارع القتلة..بين جلال طالباني وأنوشيروان مصطفى



بعد انشقاقه عنه، اتهم جلال طالباني نائبه السابق أنوشيروان مصطفى (توفي في أيار/ مايو 2017) بالتورط في ارتكاب مجزرة حلبجة بتاريخ 1988/3/16، وأنه حين كان مسؤولاً عسكرياً للحزب، أمر قوات الاتحاد الوطني، ودون علم طالباني، بالتعاون مع الجيش الإيراني لـ(تحرير) حلبجة من القوات العراقية. بينما يؤكد مصطفى أن طالباني كان على علمٍ بذلك التعاون، وهو الذي نسَّق مع قادة الحرس الثوري للهجوم على حلبجة.

***انظر صحيفة العرب اللندنية على هذا الرابط**

http://alarab.co.uk/?id=72413

وانتقد طالباني بشدة رئيس جماعة التغيير، أنوشيروان مصطفى، ومن جملة الانتقادات حسب الصحيفة بان أنوشيروان هو الذي قام بإدخال والهجوم مع الحرس الثوري الإيراني (الباسداران) على مدينة حلبجة اثناء تعرض المدينة إلى القصف في الثمانينيات من القرن العشرين إبان الحرب العراقية الإيرانية، واضاف طالباني بأنه لم يكن موجودا حينها بين صفوف الاتحاد وكان في خارج البلاد، وان أنوشيروان مصطفى قام بذلك من طرفه دون اللجوء إلى استشارته، كما اضاف بأن الحكومة العراقية كانت قد حذرتهم من ان إدخالهم أية قوة إيرانية لأي منطقة في القصبات والحدود العراقية سيكون الرد قاسيا، حسب طالباني.

***انظر**

http://www.iraq-ina.com/showthis.php?type=&tnid=44290%E2%80%8E

شهادة المحامي الفرنسي إمانوئيل لودو

قال الحقوقي الفرنسي إمانوئيل لودو "أريد هنا أن أنقل لكم حواراً خاصاً ولو أعرف أنه ربما يكلفني بعض الثمن. دعيت من قبل السفير الإيراني إلى السفارة. أول ما تم طرحه على السفارة الإيرانية هو أنه كيف حال صدام حسين؟ نحن الإيرانيون يساورنا القلق البالغ بشأن سلامته"!
وعندما واجهت مثل هذا السؤال استغربتُه كثيراً ولم أصدق في بادىء الامر ما سمعته، غير أن السفير قال لي "دعنا لنتفق على موضوع. اننا سنقول ان صدام لم يقصف الأكراد كيمياوياً وفي المقابل أنتم تؤكدون أن الإيرانيين لم يقصفوا الأكراد أيضاً. غير أنه لدينا وثيقة نريد أن نزوّدكم بها تثبت أن مجاهدي خلق (منظمة إيرانية معارضة) قد عملوا ذلك ولذلك نتفق على مذنب مشترك ألا وهو مجاهدي خلق".
وتابع السفير القول "قولوا أنتم ان مجاهدي خلق هو العامل فنحن أيضا بدورنا نقول ان هذا العمل هو عمل مجاهدي خلق. وبذلك سيتم الحفاظ على ماء وجه الطرفين (إيران والعراق) فما هو رأيكم؟".

***انظر**

http://iranbelaaghnea.com/index.php/%D8%AD%D9%85%D9%84%D8%A9-%D8%B4%D9%8A%D8%B7%D9%86%D8%A9/%D8%A7%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%85%D8%A7%D8%AA-%D9%83%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A9-%D8%B1/item/454-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%81%D8%B1%D9%86%D8%B3%D9%8A-

%D8%A7%D9%85%D8%A7%D9%86%D9%88%D8%A6%D9%84-
%D9%84%D9%88%D8%AF%D9%88-
%D9%8A%D9%83%D8%B4%D9%81-%D8%B9%D9%86-
%D9%85%D8%A4%D8%A7%D9%85%D8%B1%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-
%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8
A-%D9%84%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%A7%D9%82-
%D9%82%D8%B5%D9%81-
%D8%AD%D9%84%D8%A8%D8%AC%D8%A9-
%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A7%D9%8
8%D9%8A-
%D8%A8%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%87%D8%AF%D9%8A-
%D8%AE%D9%84%D9%82-
%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86%D9%8
A%D8%A9.html

فيلم بائس وساذج

في 17 أيلول/ سبتمبر 2011 ادَّعت وسائل اعلام كردية تابعة لحزب جلال طالباني عثورها على قنابل كيماوية غير منفجرة، تحتوي على غاز الخردل الذي ضربت به مدينة حلبجة بحسب زعمهم الجديد (!).

وجاء في الخبر الذي نشرته العديد من المواقع الاخبارية ومنها ما نشر في موقع "صوت كوردستان" هذا الرابط:

http://sotkurdistan.net/index.php?option=com_k2&view=item&id=5403:%D9%82%D8%A7%D8%A6%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%85-%D8%AD%D9%84%D8%A8%D8%AC%D8%A9-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%AB%D9%88%D8%B1-%D8%B9%D9%84%D9%89-%D9%82%D9%86%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D9%83%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D8%AB%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A9&Itemid=186

"أعلن قائممقام حلبجة، اليوم السبت، عن اكتشاف قنبلة كيماوية ثانية في حلبجة، معرباً عن اعتقاده بوجود أعداد أخرى من القنابل الكيماوية غير المنفلقة داخل المدينة". وقال كوران أدهم لوكالة

كردستان للأنباء (آكانيوز) ان "أحد المواطنين أبلغنا اليوم بوجود قنبلة كيماوية غير منفلقة داخل أراضيه، ولهذا الغرض أرسلنا فريقاً إلى موقع القنبلة بهدف التحقق منها". وأضاف أدهم انه "علاوة على هذه القنبلة، مازالت هناك العديد من القنابل الكيماوية الأخرى داخل المدينة، ولكننا لا نريد إخراجها، بسبب وجودها تحت الأرض والبيوت". وأشار إلى انه "مازلنا ننتظر قدوم فريق أميركي للتحقق من تلك القنبلة الكيماوية التي اكتشفت يوم الاربعاء الماضي في منطقة (باوَكوجك)، وتسببت الرائحة المنبعثة منها إلى إصابة عدد من الأشخاص بجروح، كما تم اجلاء نحو 30 أسرة قريبة من مكان القنبلة إلى فندق حلبجة، بناء على أوامر رئيس حكومة الاقليم".

وكان رئيس بلدية حلبجة خدر كريم، قد قال لـ(آكانيوز) في وقت سابق، انه "فرق البلدية حاولت إخراج بقايا طائرة حربية سقطت خلال قصفها للمدينة، وجدتها أثناء انشغالها ببناء متنزه في منطقة قريبة من مدينة حلبجة"، مستطرداً بالقول "وبالقرب من الطائرة وجدنا قنبلة كيماوية انشطرت نتيجة اصطدام الجرافة بها، فسال منها سائل كريه الرائحة، وكان يشبه رائحة الكيماوي الذي ضرب به حلبجة في عام 1988، ويرجح ان يكون غاز الخردل".

انتهى الخبر

في إطار تحليلنا لهذا الفيلم الغبي، بامتياز، نلاحظ الآتي:

1. يحتوي الصاروخ المذكور على غاز الخردل، فيما تؤكد كل التقارير العالمية على ان مدينة حلبجة تم قصفها بغاز السيانيد ومشتقاته.

2. إن تفجير ذلك الصاروخ، وهو الدليل المادي الوحيد، على قصف حلبجة، يعني فقدان أهم دليل يوجه لقادة وضباط الجيش العراقي الذين يحاكمون في محاكم حكومة العراق الحالية، التي أسسها المحتل الأميركي، خلافاً للقوانين الدولية المعروفة.

3. إن تفجير الصاروخ في منطقة سكانية يعني تعريض تلك المنطقة لأضرار التلوث البيئي والصحي، وهو أمر يجب ان تتجنبه القوة الأميركية المتخصصة، لا أن تكتفي بتطمين السكان المحليين من أن أي ضرر لن يُصيبهم، وهو المرعوبون من الموضوع أصلاً!

4. لم يجر أي تحليلٍ لمحتويات الصاروخ لعرض نتائجها على الجمهور، أو على المعنيين، في أقل تقدير، سوى حديث إعلامي لوزير صحة الإقليم الكردي، وهو حديثٌ لا قيمة له علمياً، على الإطلاق لأنه لا يستند إلى تحليلات مختبرية.

5. إن صاروخاً يحوي مواد كيماوية، يظلُّ مدفوناً في الأرض لمدة تزيد على 23 عاماً لن تكون له أية فاعلية، فكيف تنسجم هذه الحقيقة، مع المشاهد السابقة من (الفيلم الساذج) التي تتحدث عن تسمم عدد من مواطني حلبجة به، عند اكتشافه؟

6. لماذا فشلت القوة الأميركية المتخصصة في إبطال مفعول الصاروخ، وهي المتخصصة في مثل هذه القضايا الفنية غير المعقدة، بحسب زعمهم؟!

7. أين الصاروخ الثاني الذي قيل إنه تم العثور عليه، ولماذا لم يرد ذكره في مشهد التفجير؟

8. إن الصور التي نشرتها وكالة أنباء السومرية نيوز العراقية، حيث لا توجد صورٌ غيرها إطلاقاً، تؤكد أن هذا الشيء، المسمى صاروخاً، ليس إلا خزان وقود إحدى الطائرات الحربية، وهو خزان يُلقى من الطائرات الحربية لتخفيف حمولتها بعد نفاذ الوقود منه، كما هو معروف.



بقايا الصاروخ المزعوم

9. كيف تم تفجير الطائرة العراقية المقاتلة فوق حلبجة، وإحتراقها في الجو، بينما بقي الصاروخ سليماً ولم ينفجر، ولم يحدث به أي تسرّب ولم يتم الوصول إليه إلا في أعقاب نشر صحيفتنا **(وجهات نظر)** للحقائق والشهادات الموثّقة عن الجريمة الإيرانية في حلبجة، خلال الأسابيع القليلة التي سبقت نشر هذا الخبر؟

10. أين كان الاعلام العربي والإيراني والدولي، طيلة 23 عاماً، حيث لم يذكر سقوط، أو إسقاط، طائرة في حلبجة على الإطلاق؟

11. لا أدري كيف يُمكن لغاز كيماوي منبعثٌ من صاروخٍ (مزعومٍ) أن يُحدث جروحاً لدى من تعرض لاستنشاقه، كما يقول الخبر؟

***للاطلاع على تفاصيل الفيلم البائس انظر الرابطين الآتيين والملحق رقم (15)**

http://wijhatnadhar2.blogspot.com.tr/2011/09/blog-post_15.html

http://wijhatnadhar2.blogspot.com.tr/2011/09/blog-post_19.html





"**كراسة آمر الفصيل**"

هنا لابد أن نذكِّر القارئ الكريم بحدث مهم حصل عام 1996، للمقارنة والقياس فقط، وكان له صدى واسع في وسائل الاعلام الغربي للتشهير بالنظام الوطني في العراق وإظهاره بمظهر عدم الملتزم بقرارات مجلس الأمن الدولي، وغير آبهٍ بحقوق الانسان وبأنه يستخدم أسلحة الدمار الشامل (التي زعموا انه أخفاها عن أنظار المفتشين والعالم) ضد شعبه.

وباختصار فإن "القصة المفبركة" التي قام بتزويد الامم المتحدة بها ما يسمى بالمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في حينه تقول: إن الجيش العراقي قام باستخدام الأسلحة الكيماوية (في بداية عام 1996)**!** ضد سكان الأهوار بواسطة الهاونات والمدفعية، وإن لديهم الدليل على ذلك، وهو كراسة عسكرية لأحد ضباط المدفعية وتسمى "**كراسة آمر الفصيل**" حيث عثروا عليها في موقع الاطلاق (سقطت سهواً من قبل آمر الفصيل بحسب ادعائهم**!**) وفيها يذكر آمر الفصيل كل تفاصيل هذه الضربة الكيماوية في الأهوار ووقتها والعتاد المستخدم.. الخ.

وقد جرى تسليم هذه الوثيقة من قبل رئيس المجلس الأعلى للثورة الاسلامية، محمد باقر الحكيم، بنفسه لوفدٍ من المفتشين ترأسه نائب رئيس اللجنة الخاصة زار طهران، حينها، والتقى معه.

وبعد ذلك حضر فريق تفتيش دولي إلى بغداد للتحقيق والتحقق من هذه المسألة وكانت لديه معلومات دقيقة وتفصيلية عن موقع الاطلاق وموقع الهدف (المزعومين).

وكان توقيت إرسال فريق التفتيش والتصريحات الصحفية عنه تهدف في مجملها إلى إضعاف مواقف بعض أعضاء مجلس الامن الدولي التي كانت تسعى إلى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق، وخاصة مجموعة دول عدم الانحياز، إضافة إلى روسيا والصين، خلال الجلسة الدورية التي كان مجلس الامن الدولي يعقدها كل ستة أشهر لمناقشة التقرير نصف السنوي للجنة الخاصة التابعة للمجلس والمعنية بالتحقق من تنفيذ العراق لالتزاماته المنصوص عليها في القرارات الدولية التي أعقبت حرب عام 1991.

وقام فريق التفتيش الكيمياوي التابع للجنة الخاصة بزيارة المنطقة بحسب الإحداثيات المثبتة في "**كراسة آمر الفصيل**" في منطقة الاهوار، بمرافقة متخصصين من دائرة الرقابة الوطنية، وقام بجمع عيّناتٍ ومسحاتٍ من التربة والنباتات والمياه، إضافة إلى قطع معدنية صغيرة.

وفي حينها حاول فريق التفتيش منع الجانب العراقي من أخذ مجموعة ثانية من العيّنات لحفظها لديه، كمرجع في حالة وجود أي اختلاف بين التحليل المختبري العراقي وبين نتائج تحاليل اللجنة الخاصة، وهو إجراء أصولي يمنع أي تزوير أو تشويه للتحاليل المخبرية، الا أن فريق التفتيش الدولي وافق بالنهاية على مضض (تم حفظ هذه النماذج المرجعية المختومة بختم الأمم المتحدة في دائرة الرقابة الوطنية وبقيت حتى الاحتلال الأميركي عام 2003).

وقد تم، بالفعل، توزيع نماذج هذه العيّنات والمسحات، والتي كان المتطرفون والمغرضون من أعضاء فريق التفتيش وعملاء المخابرات المركزية الأميركية يأملون أن تكون نتائجها ايجابية، لصالحهم، وتثبت استخدام العتاد الكيماوي في الأهوار، تم توزيعها على ثلاثة مختبرات عالمية متخصصة ومعروفة في أميركا وبريطانيا وألمانيا.

لكن أولئك المفتشين، ومن خلفهم الادارة الأميركية التي كانت تسعى لإحداث أزمة مع العراق تمهيداً لتبرير عدوان عسكري عليه، أصيبوا بالخذلان لأن كل النتائج، ومن جميع تلك المختبرات، كانت سلبية، كما أن "**كراسة آمر الفصيل**" المزعومة، ثبت لديهم، وبعد تدقيقها جنائياً، بأنها مزيفة**!**

وللمعلومات فإن الوقت الذي يتطلبه انجاز تحاليل النماذج والمسحات لم يكن ليستغرق أكثر من أسبوع واحد فقط، إلا إن اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة التي كانت الولايات المتحدة تهيمن عليها، تعمَّدت تأخير الاعلان عن النتائج في حينها إلى ثلاثة أشهر ونصف، وبعد أن أدّى الاعلام الغربي غير المنصف دوره وتأثيره الشرير في تشويه موقف العراق وخدمة الغايات اللا انسانية التي تعمل بجد لعدم رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وشعبه بموجب الفقرة (22) من القرار (687).

***انظر الملحق رقم (13)**

وماذا عن البارونة؟!

للبارونة البريطانية إيما نيكلسون، تاريخ طويل في الحقد على العراق والعرب، وفي التعاون مع النظام الإيراني وحزبي بارزاني وطالباني، وكانت ولا زالت تردد، بلا تمحيص، كل الأكاذيب التي يروّجونها عن العراق.

سبق للبارونة التي كانت عضوا في مجلس العموم ونائبة في البرلمان الأوربي، وتشغل الآن منصب ممثل التجارة البريطانية بالعراق ورئيس مجلس الاعمال العراقي البريطاني (IBBC)، سبق لها أن توجهت الى بغداد، قاطعة آلاف الكيلومترات، لتدلي يوم 2007/10/4 بشهادة أمام المحكمة الجنائية الخاصة، غير الشرعية، التي أنشأها المحتل الأميركي لمحاكمة قيادة العراق.

قالت البارونة في شهادتها، التي أدّتها تحت القسم، إنها كانت شاهد عيان على إستخدام الجيش العراقي للأسلحة الكيمياوية ضد المدنيين في جنوب العراق، وذكرت أنها زارت جنوب العراق وإيران في آب/ أغسطس1991 وأن قرابة 95 ألفاً من العراقيين الفارين كانوا يبحثون آنذاك عن مأوى في مخيمات اللاجئين في إيران، وأنها رأت هناك الكثير من المصابين، وان الاصابات كانت ناجمة عن قنابل النابالم وأسلحة كيماوية.

وأضافت "كان الضحايا يحكون لي عن السحب الصفراء التي دمرت كلياتهم واحشائهم، وابلغني خبراء في مجال الطب في وقت لاحق بأن هذا يعني غاز الخردل".

هذا ما قالته البارونة، لكن للوقائع قول آخر.. وهذا ما سنعرضه لكم بالوثائق الصادرة عن مجلس الأمن الدولي، الذي لم يكن همّه، يوماً، الدفاع عن الحكم في العراق.

تقول الوقائع إن كذبة إستخدام الجيش العراقي للأسلحة الكيمياوية ضد التمرد المسلح الذي قادته إيران في جنوب العراق في آذار/ مارس 1991 إفتضحت منذ زمن بعيد، ويمكن لمن يبحث عن الحقيقة، بكل بساطة، أن يقرأ تقارير اللجنة الخاصة المكلّفة بنزع أسلحة العراق التابعة للأمم المتحدة (يونسكوم)، وهي لجنة لم تكن صديقة للعراق، بل كانت واحدة من أهم أدوات العدوان عليه وإطالة أمد الحصار اللا إنساني ضد شعبه.

فعندما قامت إيران بحملة دولية إدّعت فيها إستخدام القوات العراقية للأسلحة الكيمياوية ضد من أسمتهم (الثوار الشيعة)، ونشط عملاء إيران (المجلس الأعلى وحزب الدعوة على نحو خاص) في الترويج لهذه المزاعم بدعمٍ من دولٍ غربية، قررت (يونسكوم) تشكيل فريق تفتيش للتحقق من وقائع ووثائق قدَّمها عملاء إيران تدَّعي إستخدام الجيش العراقي الأسلحة الكمياوية في الأهوار.

وبالفعل زار الفريق بغداد في عام 1993، وأبدى الجانب العراقي إستعداده للتعاون التام مع الفريق. ثم ذهب الفريق الى طهران وإجتمع بمسؤولين إيرانيين الذي سهّلوا لقائه مع أشخاص أكدوا أنهم كانوا ضحايا إستخدام الجيش العراقي للأسلحة الكيمياوية في منطقة الأهوار. كما قدمت إيران للفريق وثائق إضافية قيل إنها وثائق رسمية عراقية تم الاستيلاء عليها من داخل العراق، من قبل عملاء إيران، تثبت هذا الإستخدام.

وبناءً على ما تم الحصول عليه من معلومات وشهادات، طلب فريق اللجنة الخاصة من الشهود والضحايا المزعومين تحديد المواقع التي جرى فيها إستخدام الأسلحة الكيمياوية.

ثم عاد الفريق الى بغداد ومنها ذهب الى منطقة الأهوار، وأجرى مسحاً شاملاً للمنطقة مستخدماً الطائرات المروحية والزوارق والعجلات وأخذ عيّنات من المياه والتربة والنبات الطبيعي والأحياء.

وشرح تقرير اللجنة الخاصة نصف السنوي السادس المؤرخ 1993/12/21 (وثيقة الأمم المتحدة S/26910) تفاصيل عمل فريق التفتيش، وجاء في التقرير:

(أن أحد فرق اللجنة التفتيشية قام بالتحقيق في إدعاءات تقول ان العراق إستخدم الأسلحة الكيمياوية ضد عناصر من المعارضة الشيعية في الأهوار الجنوبية. وهذا الموضوع كان ذو حساسية عالية، ومع ذلك فقد سهّل العراق هذا التفتيش).

وأضاف تقرير "يونسكوم" **(انظر ص 15 و ص 16 من الملحق 16)**

"وقد تشكل فريق اللجنة الخاصة 65 في مهلة قصيرة للتحقيق في التقارير المستمرة القائلة بأن قوات الحكومة العراقية قد استخدمت الأسلحة الكيمياوية ضد عناصر المعارضة في الأهوار الجنوبية في العراق. وفي بداية الأمر، أنشئ الفريق كبعثة لتقصي الحقائق وقام بزيارة جمهورية إيران الإسلامية للحصول على توضيحات بشأن مزاعم الأشخاص الذين ادعوا بأنهم شاهدوا الحادث، وبوجه خاص لتحديد مكان دقيق للموقع الذي حدث فيه الهجوم المزعوم بالأسلحة الكيمياوية. ولدى الحصول على

هذه المعلومات، عاد هذا الفريق إلى البحرين للقيام بمزيد من الأعمال التحضيرية ودخل العراق، بوصفه فريق اللجنة الخاصة 65 في 19 تشرين الثاني/ نوفمبر 1993.

وأثناء التفتيش، أجرى الفريق تفتيشا شاملا للموقع وأخذ عددا كبيرا من عينات التربة والمياه والنبات والحيوان سيجري تحليلها في مختبرات مختلفة ذات خبرة في تحليل تلك العينات. كما قام الفريق بتفتيش المنطقة المحيطة بموقع الهجوم المزعوم. وأثناء التفتيش، لم يجد الفريق أي دليل مباشر على استخدام الأسلحة الكيميائية. واكتشفت في الموقع عبوة ذخيرة لم تنفجر ولكن كانت الحالة من الخطورة بحيث لم يتمكن الفريق من أخذ عينات منها. وبناء عليه، أوفد إلى الموقع، في 25 تشرين الثاني/ نوفمبر 1993 فريق ثان من خبراء تدمير المتفجرات من فريق تدمير معدات انتاج الأسلحة الكيميائية التابع للجنة في المثنى، وانتهى الفريق إلى أن هذه العبوة ليست عبوة كيميائية ولكنها قنبلة يدوية شديدة الانفجار تعمل بالدفع الصاروخي (**المقصود إنها قذيفة آر بي جي. ملاحظة من المحرر**). وقام هؤلاء الخبراء بتدميرها.

وأضاف التقرير

(حصلت اللجنة خلال التحقيق على بعض الوثائق التي يجري حاليا الفحص والتحليل الجنائي لها).

وفي تقرير اللجنة نصف السنوي السابع المؤرخ 1994/6/24 المنشورفي وثيقة الأمم المتحدة S/1994/750 (**انظر ص 18 من الملحق 17**) ورد في الفقرة 29 من التذييل الثاني الآتي:

"ولم يظهر التحليلي الكيميائي للعينات الذي أجري في مختبرات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأميركية ما يدل على وجود عوامل أسلحة كيمائية في العينات. وبيَّن بالتالي عدم استخدام أسلحة كيمائية خلال السنتين السابقتين (**السابقتين على أخذ العينات أي في العامين 1991 و 1992. ملاحظة من المحرر**) في المنطقة المفتشة (الأهوار الجنوبية في العراق). وتؤيد الأحوال البيئية (مثل النباتات والحيوانات) التي شاهدها ووثقها الفريق نتائج التحليل. واستنادا إلى هذه النتائج ألغي الفحص القانوني للوثائق التي تدعي المعارضة العراقية أنها تثبت استخدام عوامل الأسلحة الكيميائية.".

بل من المهم هنا التأكيد على ان جميع فرق التفتيش التابعة للجنة الخاصة لم تقم بزيارة مدينة حلبجة، ولم تخض في موضوعها أصلاً، رغم كل الضجيج الاعلامي الذي كان مُثاراً حول هذه القضية، ورغم

شدة الضغوط السياسية التي كانت تُمارس على اللجنة الخاصة لإيجاد ما يمكن أن يعزز الصورة التي يُراد تعميمها حول الزعم بـ (وحشية ودموية النظام واستخدامه الأسلحة الكمياوية ضد شعبه).

كما نشير الى تقرير تشارلز دولفير، رئيس فريق البحث الأميركي الذي أعاد مسح العراق، من أقصاه الى أقصاه بعد الإحتلال، وأقرَّ أن العراق لا يملك أسلحة كمياوية أو بايولوجية أو نووية، وأن هذه الأسلحة دمرت عام 1991.

مع العلم أن دولفير هذا كان نائب رئيس اللجنة الخاصة (يونسكوم) وكان هو والبريطاني جون سكوت مشرفان على التحقيق الذي أجرته اللجنة الخاصة المشار اليه في أعلاه، ولو كان لديه أي دليل على صحة إدعاءات إيران لما تردد في عرضه وتهويله.

***انظر التفاصيل في الملحقين رقم (16) ورقم (17)**

الخاتمة

كما قلنا في مقدمة هذا الكتاب، الذي حرصنا أن يكون دقيقاً مختصراً مكثفاً واضحاً، إننا لا نهدف إلى تبرئة طرفٍ على حساب طرفٍ آخر، بالباطل، وإنما نهدف إلى عرض الحقائق أمام شعبنا وأمتنا، وأمام المنصفين في العالم، الذين يعنيهم اتضاح الصورة وجلاء الحقيقة، بصرف النظر عن الطرف المستفيد من ذلك.

إننا نكرّر حزننا البالغ على هؤلاء الضحايا الأبرياء الذين سقطوا في مدينة حلبجة العزيزة، وعلى الضحايا الذين يواصل الاحتلال الأميركي الإيراني المشترك للعراق قتلهم وتدمير مدنهم وجعلها بيئة غير قابلة للحياة، كما يواصل إثارة الفتن الطائفية والعنصرية بين مواطني هذا الشعب، تحقيقاً لأغراضه الخبيثة في تدمير العراق وإبادة أهله، وهو ما نراه متجسداً على مدى السنوات الأربعة عشرة المنصرمة، وهو الأمر الذي مارسه الغزاة، من قبل، عبر الحصار الشامل الذي فرضوه على شعب العراق وأدى إلى قتل أكثر من نصف مليون طفل، رأت وزيرة الخارجية الأميركية، حينها، مادلين أولبرايت، بكل صفاقة، أنه ثمن مناسب لما كانت إدارتها الشريرة تسعى له وتعمل عليه!

أما الذين يُصرّون على ترويج الأكاذيب عن العراق وجيشه الوطني، فلا نملك إلا التوجه لهم بالنصح ليتركوا هذا المسعى اللئيم، ونُذكّرهم بالمآلات الخائبة التي انتهى إليها ساسة عديدون حول العالم، من أمثال رئيس الوزراء البريطاني الأسبق، توني بلير، الذي أعلن مراراً خطأ وقصور الأسباب التي أدَّت إلى غزو العراق وعدم دقة التقارير التي كانت تتحدث عن امتلاك العراق أسلحة دمار شامل، وأبدى عميق ندمه على ذلك، رغم عدم كفاية إبداء ذلك الندم في موازاة حجم الكارثة التي سببها غزو واحتلال هذا القطر، وكذلك وزير خارجية الولايات المتحدة، كولن باول، الذي صرح بتاريخ

2005/9/9 قائلا "أنا الرجل الذي دافع أمام العالم عن ملف الأسلحة العراقية بإسم الولايات المتحدة وسيرتي السياسية كلها تلطَّخت حتى النهاية بهذا الخطأ الفادح".

وبالطبع فإننا نحذّر أولئك المصرّين على توجيه التهم جزافاً، مع يقينهم بكذبها، نقول لهم إن عدالة الله تعالى ستنتقم من المجرمين الفاعلين ومن المحرّضين، الذين يستمرئون لقمة خبزٍ مغمَّسة بدماء الأبرياء.

ومن أجل الوقوف على الحقائق كاملة، ولتوخي الموضوعية وإنصافاً للضحايا، نقترح إنشاء لجنة دولية مستقلة للتحقيق في هذه القضية، وأن تكون اللجنة ذات طبيعة علمية– قانونية، لفحص الوثائق وتحليل جثامين الضحايا، والتعرف على نوعية المادة الكيمياوية المستخدمة.

ويمكن لهذه اللجنة أن تطلب من الدول المعنية، ومنها الولايات المتحدة وبريطانيا وروسيا، كشف ما لديها من معلومات في هذا الصدد، خاصة وأن المسألة مرَّ عليها نحو 30 عاماً، ويمكن كشف السرية عن كثير من وثائقها.

الرحمة لزهور النرجس التي قتلها حقد جارة السوء الشرقية وخيانة بعض بني جلدتها، الرحمة والغفران لشهداء حلبجة العزيزة، وشهداء العراق والأمة..

القسم الثاني: الملاحق

الملحق رقم (1)

قضية استخدام الأسلحة الكيمياوية ضد أكراد العراق

في كل مرة يتم فيه الاعتداء على العراق أو يطرح موضوع رفع الحصار عن الشعب العراقي تثار قضية استخدام الأسلحة الكيماوية ضد أكراد العراق.

وهذه القضية يعتبرونها إحدى الذرائع لاستمرار الحصار وإبقاء الشعب العراقي رهينة بيد القوى الباغية.

وبدون القيام بعمل إحصاء لعدد المرات التي أثيرت فيه هذه القضية، سنكتفي بذكر الظروف التي دعت أعداء العراق والأمة العربية لإعادة إثارة هذا الموضوع ، وبشكل مركز، خلال هذا العام والعام الماضي:

1- في أواسط شباط 2001 اثر العدوان الذي قامت به القوات الأميركية والبريطانية بقصف بغداد بدون أي مبرر سوى إظهار، بما لا يقبل الجدل، الهيمنة الأميركية على العالم وكيلها بمكيالين أحدهما ضد العرب والمسلمين والثاني مساندة غير مشروطة للكيان الصهيوني والدفاع عنه رغم ما يقوم به من مجازر وحشية ضد الشعب الفلسطيني .

وبالأخص أنه بعد ضرب بغداد فإن بوش الابن ووزير خارجيته صرحا بأنه يجب أن يبقى العراق تحت الرقابة المشددة لأن النظام العراقي لم يتردد في قتل شعبه بالأسلحة الكيماوية. {1}

2- أعيد إثارة هذا الموضوع – موضوع استخدام الأسلحة الكيمياوية – عشية وصول حوالي 900 من أكراد العراق {2 } إلى الشواطئ الفرنسية بتاريخ 17/ 2 / 2001 . حيث أن كافة وسائل الإعلام الفرنسية ركزت بشكل مباشر على أن استخدام الأسلحة الكيماوية من قبل القوات العسكرية العراقية باعتباره أحد الأسباب الرئيسة لهجرة هؤلاء الأكراد . {3} ومما يثير الاستغراب أن وسائل الإعلام هذه تتناسى بأن إقليم الحكم الذاتي في شمال العراق لا تسيطر عليه بأي شكل من الأشكال السلطات العراقية عند لجوء هؤلاء الأكراد إلى فرنسا ، لأنه حاليا تحت الحماية الأميركية والبريطانية.

إضافة لذلك فإنه ظهر بعد عدة أيام من وصول هؤلاء اللاجئين بأن أغلبهم ليسوا عراقيين .

ونرى أن نشير هنا بأن السبب الرئيس لهجرة إعداد كبيرة من العراقيين من مختلف القوميات والأديان يعود لاستمرار الحصار المفروض على الشعب العراقي بكافة قومياته وأديانه. اللهم إلا إن تكون هجرة هؤلاء الأكراد لعبة دولية أريد من ورائها إثارة الرأي العام العالمي ضد العراق لإدامة الحصار الظالم . وبالأخص فإن وصول هؤلاء الأكراد إلى فرنسا جاء متزامنا مع القصف الأميركي البريطاني لبغداد والذي أدين من قبل أكثر دول العالم .

إن إعادة إثارة موضوع استخدام الأسلحة الكيماوية وفي هذا الظرف بالذات يكمن وراؤها ما تريده الولايات المتحدة الأميركية وحلفاؤها من إدامة الحصار على الشعب العراقي وبالأخص بعد أن شعرت هذه القوى بأن هذا الحصار بدأ يتراجع إثر وصول أعداد كبيرة من الطائرات المدنية إلى بغداد من كثير من البلدان العربية والأجنبية، إضافة إلى الاتفاقات التجارية والاقتصادية مع عدد لا يستهان به من الدول العربية والدول المجاورة .

ومن جهة أخرى فإن هاتين القضيتين– قصف بغداد ووصول الأكراد إلى فرنسا – إضافة لجولة وزير الخارجية الأميركي في المنطقة العربية لمناقشة قضية الحصار ضد العراق ما هي إلا محاولة قذرة

لتطويق الانتفاضة الفلسطينية وإشعال الرأي العام العالمي عما يقوم به الكيان الصهيوني من أعمال بربرية ضد الشعب العربي الفلسطيني .

3- وأخيرا وليس آخرا تصريح بوش الابن بتاريخ 2002/1/30 أمام الكونغرس الأميركي عندما هدد بعض الدول التي قال عنها بأنها تساند الإرهاب وتقوم بتطوير أسلحتها وهي كوريا وإيران والعراق .

ثم ركز بشكل خاص على ما يقوم به النظام العراقي من جرائم – حسب ادعائه – وعدم تردده من قتل شعبه من الأكراد بالأسلحة الكيمياوية .

وفي اليوم التالي طالعتنا أكثر الفضائيات الفرنسية وفي أكثر دول العالم- الغربي بشكل خاص- بهذا التصريح مع إبراز صور مختلفة عن الجريمة البشعة التي راح ضحيتها الكثير من إخواننا الأكراد في حلبجة. ومن هذه الصور التي عرضت، صورة امرأة قتلت مع طفلها وهي تقوم برضاعته.

بهذه الوسيلة وغيرها من الوسائل القذرة تقوم وسائل الإعلام بإثارة مواطني دول معسكر الشر ليقفوا معهم وليساندوا كافة الجرائم البشعة بإبادة الشعب العراقي والفلسطيني وكافة الشعوب التي تطالب بحقوقها المشروعة .

ومنذ تصريح بوش الأخير وإلى هذه الساعة، وفي كل مرة يتم تهديد العراق من قبل أي مسؤول أميركي ، فإن هذا الموضوع- استخدام الأسلحة الكيمياوية – يثار مجددا باعتباره أحد المبررات التي تبيح لهم الحق بتحطيم العراق وإبادة شعبه .

إنهم بطرحهم الموضوع بهذه الطريقة ينسون أو يتناسون بأن العراق لم يستخدم نهائيا أي سلاح كيماوي كما سنوضح ذلك في هذه الكلمة .

أي أن نعود إلى موضوعنا الجوهري ألا هو محاولة معرفة من الذي استخدم الأسلحة الكيماوية ضد شعبنا الكردي في العراق.

لقد اتهم العراق باستخدام هذه الأسلحة مرتين الأولى ضد سكان مدينة حلبجة والثانية بعد إعلان الهدنة بين العراق وإيران اثر موافقة السلطات الإيرانية على تطبيق قرار مجلس الأمن 598 .

أولا : قضية قصف حلبجة

بتاريخ 18 / 3 / 1988 اتهمت إيران القوات العراقية بقيامها بقصف مدينة حلبجة بالسلاح الكيماوي مما أدى إلى مقتل ما بين ثلاثة آلاف إلى خمسة آلاف مواطن من الأكراد.

وقد استدعت طهران في حينها ما يقارب من 100 صحفي من مختلف أنحاء العالم لتغطية هذا الحدث متهمة الطائرات العراقية بالقيام بهذا القصف الوحشي.

اثر هذه الحادثة فإن كافة وسائل الإعلام المرئية والمسموعة والمقروءة ركزت على هذا الحدث بشكل لا مثيل له في التاريخ متهمة العراق بقتله لشعبه من الأكراد بهذه الوسيلة البشعة .

ورغم تكذيب العراق لقيامه بهذه العملية إلا أن وسائل الإعلام استمرت على إصرارها بأن القوات الجوية العراقية هي التي نفّذت هذه المجزرة .

ولكن بعد أكثر من سنتين من هذه الضجة قامت وزارة الدفاع الأميركية بإصدار تقرير سري يبرئ العراق من هذه التهمة.

وإن أول من قام بنشر موجزا لتقرير البنتاغون المذكور هي جريدة واشنطن بوست في عددها الصادر يوم 1990/5/3، وفي نفس اليوم قامت وكالة الأنباء الفرنسية بنشر موجز لهذا الخبر.

للأسف لم نستطع الحصول على تقرير وزارة الدفاع الأميركية المذكور، ولكن لدينا ما نشرته الواشنطن بوست والخبر الذي وزعته وكالة الأنباء الفرنسية.

ومن خلال هذين المصدرين نستنتج أن: إيران قصفت بالأسلحة الكيمياوية المدينة الكردية حلبجة {العراق} في مارس 1988.

لحد الآن فإن منظمات لحقوق الإنسان ومجموعات كردية اتهمت العراق بأنه لوحده يتحمل المسؤولية في هذه المجزرة ولكن تقرير وزارة الدفاع الأميركية يؤكد بأن إيران تتحمل قسطا من المسؤولية في هذه القضية .

وهنالك احتمال كبير بأن تكون إيران أول من قصف حلبجة بقذائف معبئة بالسيبانور {الخردل}.

حسب خبراء البنتاغون، ليس من السهولة تحديد أي من الدولتين التي تتحمل المسؤولية لقتل أكبر عدد من المدنيين. ولكن هؤلاء الخبراء يؤكدون بأن إيران اتهمت نفسها بدون قصد عندما صرحت في 1988/3/20 بأن أغلب ضحايا حلبجة ماتوا متسممين بالسيانور.

ويؤكد التقرير بأن أحد الخبراء المسؤولين في البنتاغون أكد "بأننا نعلم في الحقيقة بأن العراق لا يستعمل أي غاز له علاقة بالسيانور" .وهذا التقرير يؤكد "بأننا نحن لدينا معلومات جيدة عن تطور صناعة واستعمال الأسلحة الكيمياوية من قبل العراق ونحن نعلم بأن العراقيين لا يستعملون السيانور، وبالعكس نحن متأكدون بأن إيران تستعمل غازاً كيمياوياً من مشتقات السيانور".

بالإضافة إلى ما ذكرناه آنفا فإن عدة مقالات ظهرت في صحف ومجلات أخرى ناطقة باللغة الإنكليزية أكدت بشكل لا يقبل الجدل بأن العراق لا يملك السلاح الكيمياوي الذي استعمل في قصف حلبجة . {4}

ومما يؤكد قيام إيران بهذه المجزرة باستعمالها للخردل، وصول مصابين عسكريين عراقيين، إلى فرنسا، كانوا في تلك الفترة في منطقة حلبجة وتم فحصهم في إحدى المستشفيات الفرنسية وبعد فحصهم، وصرحت الدكتورة "شانتال بيسموت" مديرة فرع العناية بالحروق الجسدية في مستشفى "فرنان فيدال" التابعة لجامعة باريس السابعة بأن "حالة العسكريين العراقيين الصحية هي جيدة بشكل عام لكنهم يعانون من مشاكل في المجاري التنفسية، وفي العيون بالإضافة لحروق في بعض مناطق أجسادهم". وأضافت "بأن هذه العوارض تعني إصابتهم بغاز السيانور. [5]

طبعا نحن لا ننتظر من الإدارة الأميركية أن تبرئ العراق بشكل قاطع وواضح من مجزرة حلبجة وبالأخص فإن تقرير وزارة الدفاع الأميركية المذكور "يأتي في وقت لا تمر فيه العلاقات العراقية-

الأميركية بأحسن حالاتها وإلا لماذا سكتت وزارة الدفاع الأميركية عن كشف هذه الحقائق طوال هذه المدة ؟ ولماذا وجهت ولا زالت توجه الاتهامات زورا إلى العراق". {6}

ولكن ما قدمناه من تصريحات مسؤولين في وزارة الدفاع الأميركية تدل دلالة قاطعة بأنه ليس للعراق أية علاقة بالمجزرة الشهيرة لسكان مدينة حلبجة .

ثانيا، قضية قصف الأكراد بالأسلحة الكيمياوية اثر قبول إيران بتطبيق قرار الأمم المتحدة 598.

بعد موافقة إيران على وقف إطلاق النار، قامت القوات العراقية بمحاولة للسيطرة على شمال العراق وذلك بتحييد المتمردين من الأكراد.

وفي شهر أيلول 1988 أثيرت ضجة إعلامية أخرى شبيهة بسابقتها "قضية حلبجة" متهمة العراق باستخدام السلاح الكيماوي ضد الأكراد.

أين هي الحقيقة؟

في سبيل الإجابة على هذا السؤال سنشير إلى ما نشرته بعض الصحف والمجلات في هذا المجال:

ف [جون إفريك] في إحدى المقالات المهمة تساءل كاتبها: هل استخدم القادة العراقيون أسلحة كيماوية ضد المدنيين الأكراد أم لا؟

وكان الجواب على هذا التساؤل:

"حتى الآن لا يزال السؤال مطروحا بشكل كامل. فالغازات التي استهدفت نظريا المقاتلين الأكراد قتلت العديد من الضحايا المدنيين وأدت لنزوح كبير للأكراد إلى تركيا ولكن كيف يمكن الكشف فيما إذا وجد ضحايا بالسلاح الكيماوي؟

إن الأطباء الذين فحصوا اللاجئين الأكراد في تركيا – في أواخر أيلول وأوائل تشرين الأول – أدلوا بشهادات متناقضة، فالطبيب البلجيكي {بيندتي} من جمعية {أطباء العالم} كشف عن حالات رمد في

عيون البعض وعن أمراض جلدية لدى البعض الآخر لكنه لم يكتشف أية حروق يمكن نسبتها مباشرة لغازات كيمياوية.

كما أن تحاليل البول والدم التي أجراها أطباء فرنسيون وبلجيكيون وأميركيون على اللاجئين الذين ادعوا بأنهم تعرضوا لأسلحة كيمياوية كانت سلبية" {7} وبالرغم من كل هذه الأدلة العلمية على عدم استخدام الأسلحة الكيماوية فإن "ثلاثة أطباء أميركيين يظنون باحتمال استخدام سلاح كيمياوي مستندين على تطابق أجوبة قسما من اللاجئين على قسيمة أسئلة وعلى ملاحظات لحروق جلدية" {8}

من المؤكد أن هؤلاء الأطباء الثلاثة بنوا ظنهم – وهو ظن فقط ، وقد قال سبحانه وتعالى "يا أيها الذين أمنوا اجتنبوا كثيرا من الظن إن بعض الظن إثم" – ليس بناء على قناعة علمية ولكن لأغراض سياسية معروفة.

وهنالك مقال آخر في مجلة تروتسكية يوضح بأن هذه الضجة وما قام به مجلس الشيوخ الأميركي باقتراح فرض عقوبات اقتصادية على العراق جميعها مدعومة من قبل الكيان الصهيوني لأن "إسرائيل لم تخف خيبتها تجاه الانتصارات العسكرية العراقية ولذا قامت بتحريض واشنطن ضد بغداد" {9}

إضافة لذلك فإن بعض الخبراء من الأمم المتحدة الذين زاروا شمال العراق لم يجدوا أي دليل لاستخدام العراق لأي سلاح كيمياوي ضد الأكراد .{ 10}

وأخيرا فقد ظهر تقرير من مركز بحوث عسكري أميركي يؤكد بأن العراق لم يستخدم السلاح الكيمياوي ضد الأكراد في أيلول 1988. { 11 }

إذن كل ما أثير حول استخدام الأسلحة الكيماوية من قبل العراق ما هو إلا محاولة صهيونية أميركية أريد بها تشويه سمعة العراق بشكل خاص والعرب بشكل عام لكي لا يناقش الرأي العام العالمي ما يقوم به الكيان الصهيوني من جرائم باستخدامه كافة الأسلحة المحرمة دوليا ضد شعبنا المناضل في فلسطين هذا من جهة ومن جهة أخرى ليمهد الطريق لأميركا ولبريطانيا لاستخدام اليورانيوم المنضب

وغيره من الأسلحة المحرمة دوليا لإبادة الشعب العراقي والشعب العربي. لأن الكل يعلم اليوم بأن اليورانيوم المنضب سيكون تأثيره مأساويا على المنطقة بأكملها.

بعد كل هذه الدلائل هل ستخرس الألسنة؟

من المؤكد لا .. لأننا نحن العرب إعلامنا ضعيف جدا.. ويا للأسف وبالأخص فإننا لا نملك وسائل إعلام مؤثرة باللغات الأجنبية المختلفة.

الهوامش

1 – وسائل الإعلام الفرنسية والعالمية ليوم 16 / 2 / 2001 والأيام التي تليه .

2- وسائل الإعلام الفرنسية 17 / 2 / 2001 وبالأخص صحف يوم الاثنين 19 / 2 /2001 .

3- وسائل الإعلام 30 / 1 /2002 .

4- جيري ليميك : الهجوم الكيمياوي والأكراد , فيدل ايست رابورت , كانون الأول 1991 .

وعدة مقالات حول هذا الموضوع في نفس المجلة في عددها رقم 171 , تموز – آب 1991 .

5- لو فيغارو : 1988/4/14: تحت عنوان {العراق يعرض جرحاه}

و لو كوتيديان دي باري : 1988/4/14 تحت عنوان {حول المؤتمر الصحفي الذي عقد في 1988/4/13 في منزل السفير}.

6- الوطن العربي: 1990/5/11 كلمة تحت عنوان {أميركا تعترف أخيرا: إيران هي التي قصفت حلبجة بالسيانيد}

7- بينيديكش وفاليكور: غازات الحرب تحقيق لا جدوى له في كردستان . جون إفريك 1988/10/28.

8- نفس المصدر.

9- مجلة أمبريكور: أيلول 1988 بعنوان { انتهت الحرب} .

10- لاديو انترناسيونال: 1989/8/16 بعنوان {قضية الأكراد}.

11- هيرالد تريبون: 1990/12/19 بعنوان {معهد بحوث أميركي يؤكد عدم وجود دليل لاستخدام العراق الغازات السامة ضد الأكراد}.

ولاديو انترناسيونال: 1991/4/15 بعنوان { كرد سوارا} و {كرد سوارا تابع} .

http://wijhatnadhar2.blogspot.com.tr/2013/09/blog-post_788.html

الملحق رقم (2)

الهجوم

قبل نهاية الحرب مع العراق توجه الجيش العراقي لتحرير مدينة بلدة حلبجة والمنطقة المحيطة بها من الاحتلال الإيراني. كان الجيش الإيراني في أسوأ حالاته مما حدا به إلى التراجع إلى الخلف وقصف مدينة حلبجة بغاز السيانيد بلا رحمة، ومات نتيجة هذا الهجوم العشرات من الابرياء الأكراد العراقيين الذين ابقاهم جلال الطالباني في البلدة لخدمة المحتلين الإيرانيين. حيث أن طالباني وزمرته قد تعاونوا مع إيران ضد العراق في الحرب العراقية الإيرانية وقد أشيعت اكاذيب كثيرة وغير واقعية عن هذا الهجوم،، وتحدث البعض ان الخسائر بالآلاف، وهو غير صحيح لأن حلبجة مدينة حدودية تحت مرمى النيران خلال الحرب العراقية- الإيرانية مما حدا بسكانها إلى النزوح إلى مناطق أكثر أمنا عدا اولئك الذين أبقاهم طالباني.. واتهموا الجيش العراقي باستخدام الاسلحة الكيماوية وهو امر لم يثبت امام اي دراسة علمية للموضوع.

وقال آخرون أن الهجوم على بلدة حلبجة كان ضمن حملة عسكرية ضد الأكراد التي أطلق عليها (حملة الأنفال) وانها قمعت الثورات الكردية في شمال العراق أثناء الحرب العراقية الإيرانية. وهذا الامر أيضا يثبت كذبة الإبادة فاذا كانت هنالك "ثورة" ضد الحكومة المركزية يعني هنالك عمل مضاد لها وبالتالي ينتفي وصف الإبادة. لكن الحقيقة انها كانت معارك ضد الجيش الإيراني الذي كان قد احتل اجزاء من الاراضي العراقي بمساعدة العملاء من الاحزاب الكردية التي اضطهدت الشعب الكردي.

أثار وزير خارجية الولايات المتحدة كولن باول مجدداً قضية قتل الأكراد في حلبجة بالأسلحة الكيميائية بينما كان يفتتح "نصباً تذكارياً" بحضور جلال الطالباني في صيف عام 2003 المنصرم. والمعروف ان كولن باول قد كذب امام مجلس الأمن فيما يتعلق بالعراق. هذا وثار اهالي حلبجة ضد المسؤولين الأكراد لاستخدامهم كورقة ضغط وابتزاز. وما زلنا نسمع ونقرأ من يحمل العراق عرضاً مسؤولية مذبحة حلبجة، وكأن ذلك من البديهيات. ويجيء ذلك عادةً في سياق "بديهية" أخرى هي أن أميركا سلحت العراق في الحرب العراقية–الإيرانية الدامية خلال الثمانينات.ويذكر معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي أن استيراد العراق للأسلحة ما بين عامي 1973 و2002 توزع إحصائياً كما

يلي: 57% من روسيا والاتحاد السوفياتي السابق، 13% من فرنسا، 12% من الصين، 1% من أميركا، وأقل من 1% من بريطانيا. فليس دقيقاً التعميم أن أميركا سلحت العراق في الثمانينات، وليس في سجل العراق شيء مثل فضيحة "إيران غيت" أو صفقات أسلحة "إسرائيلية" من السوق السوداء أو غيرها، مع العلم أن مسؤولين أميركيين شهدوا أمام الكونغرس عام 1982 أن "إسرائيل" نقلت أسلحة أميركية لإيران وجيش لبنان الجنوبي دون أن يتبع ذلك تحقيق بالرغم من مخالفته لنص القانون الأميركي.

من جهة أخرى، يذكر تقرير محدود التوزيع عن حلبجة لوكالة الاستخبارات العسكرية الأميركية، اقتطفت أجزاءً منه مجلة الفيليج فويس Village Voice الأميركية المعروفة في عددها الصادر يوم 1 أيار/مايو 2002 :"معظم الضحايا في حلبجة تسبب بموتهم محلول السيانوجين كلوريد كما بلغنا، ولكن هذا العامل الكيميائي لم يستخدمه العراق يوماً، بل أن إيران هي التي اهتمت به. أما قتلى غاز الخردل في البلدة فمن المرجح أنهم قضوا بالأسلحة الإيرانيه، لأن إيران هي التي لوحظ أنها استخدمته".وأن جميع الضحايا والمصابين الأكراد القادمين من حلبجة ظهرت عليهم أعراض الأصابة بمحلول السيانوجين كلوريد الذي تستخدمه القوات الإيرانية فقط وعليه هل القوات العراقية التي لاتمتلك هذا السلاح الكيمياوي هي التي نفذت المجزرة أم القوات الإيرانية التي تمتلك هذا السلاح وتستخدمه؟

http://www.marefa.org/index.php/%D8%A7%D9%84%D9%87%D8%AC%D9%88%D9%85_%D8%A7%D9%84%D9%83%D9%8A%D9%85%D8%A7%D9%88%D9%8A_%D8%B9%D9%84%D9%89_%D8%AD%D9%84%D8%A8%D8%AC%D8%A9

الملحق رقم (3)

تقرير مشترك لوكالتي المخابرات المركزية والاستخبارات العسكرية الأميركيتين

15. Although Iraq was generally held responsible for the attack, a paper issued by the Strategic Studies Institute of the U.S. Army War College rates a mention. It blamed Iran, which it said had responded to an Iraqi mustard gas attack with an infinitely more lethal combination of hydrogen-cyanide shells. See Dr. Stephen Pelletiere and Lieutenant Colonel Douglas Johnson, *Lessons Learned: The Iran-Iraq War*, FMFRP 3–203, U.S. Marine Corps Historical Publication, 2000, www.fas.org/man/dod-101/ops/war/docs/3203. A U.S. Defense Intelligence Agency (DIA) report concluded that most of the casualties had been caused by cyanogen chloride, a blood agent not known to have been used by Iraq before. See Roger Trilling, "Fighting Words: The Administration Builds Up Its Pretext for Attacking Iraq," *Village Voice*, May 1–7, 2002, www.villagevoice.com. Following the invasion of Iraq in 2003, the captured Iraqi foreign minister, Tariq Aziz, insisted that Iran had been responsible for the chemical weapons attack on Halabja.

https://books.google.com.tr/books?id=wuclDQAAQBAJ&pg=PA400&lpg=PA400&dq=www.fas.org/man/dod-101/ops/war/docs/3203%E2%80%8E%E2%80%8F/+%E2%80%8F&source=bl&ots=xOazWUR3_W&sig=tX_4vC4KvcYYNCpn7t2WzI9SAsA&hl=ar&sa=X&ved=0ahUKEwjK94fm76DSAhXBOBQKHeUPBa0Q6AEIIDAB#v=onepage&q=www.fas.org%2Fman%2Fdod-101%2Fops%2Fwar%2Fdocs%2F3203%E2%80%8E%E2%80%8F%2F%20%E2%80%8F&f=false

الملحق رقم (4)

الجيش الأميركي يؤكد اتهام إيران بالمجزرة، ويشكك في أعداد الضحايا

يرجى ملاحظة الفقرة المؤشرة في الصفحة الأخيرة من هذه الوثيقة

Departement of the Navy
Headquarters United States marine Corps
Washington, D. C.

Lessons Learned:

The Iran- Iraq War

Vol. 1

Fleet Marine Force Reference Publication (FMFRP)

http://www.fas.org/man/dod-101/ops/war/docs/3203/

MARINE CORPS HISTORICAL PUBLICATION

FMFRP 3-203 - Lessons Learned: Iran-Iraq War,
10 December 1990

Cover/Foreword	**Bibliography**
Iraq Map	**Appendix A** - Krabala V
Summary	**Appendix A1** - Endnotes
Chapter 1 - Introduction	**Appendix B** - Chemical Weapons
Chapter 2 - Overview	**Appendix C** - What Will An Iraqi Attack Look Like?
Chapter 3 - Strategy	**Appendix D** - Air Power
Chapter 4 - Tactics and Operations	**Appendix E** - How To Attack The Iraqi Army
Epilogue: Iraq and Kuwait	**Appendix F** - Statistics
Endnotes	**Appendix F1** - Endnotes

DEPARTMENT OF THE NAVY
Headquarters United States Marine Corps
Washington, D.C. 20380-0001

10 December 1990

FOREWORD

1. PURPOSE

Fleet Marine Force Reference Publication (FMFRP) 3-203, Lessons Learned: The Iran-Iraq War, Vol. I, provides useful information to the reader about the Iran-Iraq War, particularly the lessons that can be drawn from it.

2. SCOPE

This manual starts with an overview of the Iran-Iraq War. Then it discusses the strategy followed by both sides and the tactics which evolved as the war unfolded.

3. BACKGROUND

This manual was written by Dr. Stephen C. Pelletiere and LTC Douglas V. Johnson II of the Strategic Studies Institute of the U.S. Army War College. Originally, this version was intended as a draft. Because the information in this manual is particularly significant to forces participating in or preparing for Operation Desert Shield, this manual has been published in its present form.

4. RECOMMENDATIONS

This manual will not be revised. However, comments on it are important because they will be used to improve other manuals. Submit comments to --

Commanding General
Marine Corps Combat Development Command (WF12)
Quantico, VA 22134-5001

5. CERTIFICATION

Reviewed and approved this date.

BY DIRECTION OF THE COMMANDANT OF THE MARINE CORPS

M. P. CAULFIELD
Major General, U.S. Marine Corps
Deputy Commander for Warfighting
Marine Corps Combat Development Command
Quantico, Virginia

DISTRIBUTION: 14003320300

APPENDIX B

CHEMICAL WEAPONS

The Iraqis developed their proficiency in chemical weapons gradually during the war with Iran. They were motivated to find a solution to the impact of Iranian human wave infantry attacks which—like that of the Chinese attacks on U.S. forces in Korea—was devastating. The unpredictability of the attacks was very demoralizing, but the psychological impact on individuals caught up in the insensate violence of them was worse. For a psychological parallel in Western experience one may look to the 1939 Russo-Finnish War, and, in a particularly dramatic sense, to German experiences on the Eastern Front as conveyed in Guy Sajer's *Forgotten Soldier.*

A review of Iraqi chemical weapons employment reveals an initial use in 1982 of CS, a riot agent producing massive tears, some skin irritation and some difficulty breathing. In this instance, surprise was effective in achieving extreme disorganization on a tactical level, which in turn ruined the operation's execution.

The next reported employment was in July 1983 in the (Val Fajr II) fighting near Haj Umran. Here, the Iraqis are reported to have employed mustard gas, a persistent blister agent which can blind and cause death under "ideal" conditions. Its principal use, from World War I to the present, however, is not to kill, but to incapacitate and overburden rear services—it is very effective in degrading the performance of rear echelon activities as far forward as artillery and command and control operations.

In the 1983 employment, the Iraqis used mustard gas against an Iranian force which had captured a mountain top position. Unfamiliarity with the gas characteristics caused the attack to fail. Mustard gas is heavier than air and seeks the lowest elevation. The Iraqis discovered this as they attempted

to counterattack up the mountain only to be met and overwhelmed by their own weapon. The next employment showed a rapid learning curve as the Iraqis fired large quantities of mustard gas on the attacking Iranians at Penjwin (Val Fajr IV) in November 1983. They followed this with a more lethal attack in late February 1984 (Khaybar I). Here, they may have used the nerve agent, tabun, although this is less definite. Tabun inhibits cholinesterase, an enzyme in the nervous system that allows successive nerve endings to connect with each other. Once the connection is interrupted, the natural body functions cease from lack of required external signals from the brain.

Tabun is a crude agent; however the Iraqis are believed to have developed sarin, a more sophisticated variety that acts like tabun. This was supposedly employed during the 1988 attack on the Al Faw peninsula, and in several of the other operations which made up the Tawakalna Ala Allah campaign. However, we doubt this was the case. Similarly, we find no evidence whatsoever that the Iraqis have ever employed blood gasses such as cyanogen chloride or hydrogen cyanide.

Blood agents were allegedly responsible for the most infamous use of chemicals in the war—the killing of Kurds at Halabjah. Since the Iraqis have no history of using these two agents—and the Iranians do—we conclude that the Iranians perpetrated this attack. It is also worth noting that lethal concentrations of cyanogen are difficult to obtain over an area target, thus the reports of 5,000 Kurds dead in Halabjah are suspect.

Mustard gas—the agent most commonly associated with Iraq—is relatively easy to handle, although it is a two-edged weapon. Its persistence is a function of humidity and temperature, making its use as a long-term contaminant—in European conditions—nearly ideal. In the Middle East, however, where temperatures soar above 100 degrees Fahrenheit, its persistence is significantly reduced—unless one of two alternatives is followed. It may be made more persistent by thickening, which does not reduce its

الملحق رقم (5)

حلبجة والمُجرم المُغيَّب

شهادة السفير موفق جاسم العاني

أودُّ ان أقول بأنني كنتُ شاهداً (ليسَ على الحَدث وانما على ما تلى الحَدث) من تحقيقات بإعتباري كنتُ مُديراً لقسم العلاقات مع كل من الولايات المتحدة الأميركية وكندا واليابان واستراليا ونيوزيلاندا في وزارة الخارجية انذاك؛ ففي اواخر شهر أبريل/ نيسان 1988، تسلّمتُ مُذكّرة مِن سفيرة الولايات المتحدة الأميركية في بغداد السيدة (أبريل غلاسبي) تُفيد إنَّ وفداً مِن مُساعدي أعضاء في الكونغرس الأميركي ومجموعة من الخُبراء يَودّونَ زيارة العراق لإجراء مُباحثات حولَ إدعاءات إيران والاحزاب الكردية العراقية عن إستعمال العراق للاسلحة الكيمياوية ضدَّ اهالي مدينة حلبجة العراقية، أثناء معارك دارت بين القوات العراقية والقوات الإيرانية على اطراف المدينة.



وحصلت الموافقة على مَجيء الوفد الأميركي مِن قِبل رئاسة الجمهورية، وقد كانت الموافقة مَبنّية على أساس ((براءة العراق من هذا العمل الإجرامي)) بعدما بدأت اصوات تعلوا هنا وهناك، وخاصةً

من بعض منظمات حقوق الانسان وبعض الصُحف(المدفوع لها) لإثارة القضية دولياً، وكان رأي القيادة السياسية [أن تأتي جهة دوليةمُحايدة للتحقيق بالامر لتضع الامور في نصابها]؛

وقد حضرَ الوفد الأميركي في حوالي النصف الثاني من شهر مايو/ آيار 1988، حيثُقمتُ بإعداد برنامج واسع للزيارة يتضمّن:

- إجراء مُقابلات مع المسؤولين العراقيين في الجانبين السياسي والعسكري.
- زيارة ميدانية للوفد الى مدينة حلبجة للاطلاع على المدينة (موقعياً).

الجدير بالذكر إن الوفد الأميركي ضمَّ اكثر من 40 عضواً (!!) من بينهم خُبراء من وزارة الدفاع الأميركية ووكالة المخابرات المركزية الأميركية الـ (CIA) وبعض المُختصين في شؤون الاسلحة الكيمياوية.

وقد يسأل سائل [كيف يُسمح لعناصر من الـ CIA أن يكونوا ضمن الوفد؟]فأُجيبُ على هذا السؤال [بأن هذهِ العناصر جاءت تحت غطاء مُساعدين لأعضاء الكونغرس الأميركي] وليسَ بصفتهم الحقيقية كخُبراء من الـCIA، ولكن الاخوة الذين رافقونا من مُنتسبي جهاز المخابرات العراقي، وضعوا الوفد تحت المُراقبة اثناء الزيارة، كما ارسلوا مُنتسبين آخرين يتحدثون اللغتين الكردية والانكليزية الى المدينة قبلَ يوم من الزيارة، ويلبسون الزي الكردي ليقوموا بالترجمة لمقابلات اعضاء الوفد مع اهالي المدينة، وهؤلاء المُنتسبين الأبطال استنتجوا من خلال طبيعة الاسئلة الموجّهة لأهالي المدينة مَن مِن أعضاء الوفد الأميركي كان يعمل في الــCIA ومَن مِنهم مِن الخُبراء العلميين في الاسلحة الكيمياوية.



وفعلاً، ذهبنا بحافلة سياحية وبصحبتنا ضابط كبير من مديرية الاستخبارات العسكرية العامة، وهناك بدأ الخبراء بجمع المعلومات واخذ العينات من التُربة، الماء، الاشجار، الهواء، ملابس بعض الاهالي، ومسحات من جُدران بيوت المدينة، كما تمَ الاستفسار من بعض الناجين عن الكثير مِن الامور والاعراض التي ظهرت على اهل المدينة اثناء الحادث وما تلى الحادث، ثم عادَ الوفد الى الولايات المتحدة.



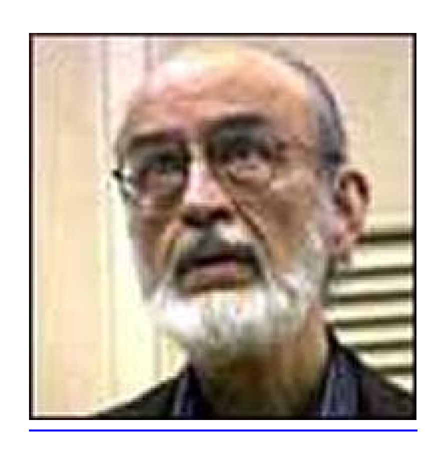
وقد تابعنا مع سفارتنا في واشنطن نتائج الزيارة والتقارير التي قد يُقدّمها الوفد الى الجهات الأميركية المعنية، وكذلكَ الكونغرس الأميركي، وبعد اكثر من شهرين من الزيارة، أي بعد ظهور نتائج تحليلات المختبرات العلمية المتخصّصة، تقدّمَ الوفد بتقريرهِ الى الكونغرس والذي أكّدَ فيهِ:

[إنَّ التحليلات المُختبرية أظهرت ان السلاح الكيمياوي المستعمل في معركة حلبجة هو((هيدروجين السيانيد)) والذي تمتلكهُ الترسانة العسكرية الإيرانية، وان المعلومات المتوفرة لدى دوائر الاستخبارات الأميركية تؤكّد إنَّ العراق لم يشتر هذا النوع من السلاح ولم يستطع أن يُنتج هذا النوع من السلاح].



وهذا التقرير موجود في ارشيف الكونغرس الأميركي الى يومنا هذا.

وقد جرى تحقيق ثانٍ بالموضوع أجرتهُ لجنة من الكلية العسكرية الأميركية، بتكليف من وزارة الدفاع الأميركية لوضع دراسة إستراتيجية موضوعها (كيفَ سيُقاتل العراقيون الولايات المتحدة)، وقد ترأس تلك اللجنة البروفسور ستيفن بيليتر Stephen Pelletiere



وهو نفس الشخص الذي كان يُلقي محاضرة في الفيلم المشار اليه في مقالة الأخ رافد العزاوي؛ حيث قدّمت هذهِ اللجنة تقريراً مؤلفاً مِن 93 صفحة، يؤكد إن الجيش العراقي لم يكن يملك غاز ((هيدروجين السيانيد)) الذي ضُربت به حلبجة.

وقد كتبَ رئيس اللجنة البروفيسـور Stephen Pelletiere مقالاً في جريدة نيويورك تايمز بتاريخ 2003/1/31 تحت عنوان (**جريمة حرب أم عمل حربي**)، ونص المقال موجود في موقع الجريدة على شبكة الانترنت على الرابط التالي:

www.nytimes.com/2003/01/31/opinion/31pell.html

حيثُ قال البروفيسور (Stephen Pelletiere):

[لقد كانَ مَدعاةً للدهشة، بعد عدم العثور على برامج أسلحة الدمار الشامل العراقية مِن قبل مُفتشي الامم المتحدة، إستغلال الرئيس بوش، في خطابهِ للامة، قضية أخلاقية لتبرير غزوهِ للعراق، بحجة إن الدكتاتور الذي يُحشّد أكثر الاسلحة خطورة في العالم، لم يتوان في استخدام الغاز ضد شعبهِ مُخلفاً آلاف القتلى من المدنيين! إن استخدام الرئيس بوش عبارة (استخدام الغاز ضد شعبه) وخاصة في حلبجة كسبب لقلب نظام حكم صدام حسين، غير مبرر وغير حقيقي، الحقيقة كما أعلمها علم اليقين، إن الأكراد تعرّضوا الى هجوم بالاسلحة الكيمياوية في يوم 1988/3/16 في حلبجة، ولا يمكن القول بشكل قاطع أن الاسلحة الكيمياوية العراقية هي التي قتلت الأكراد، وهذا ليس هو التحريف أو التشويه الوحيد في قصة حلبجة، حيثُ أنني مطلع وأعلم جيدا، (والكلام مازال للبروفيسور Pelletiere Stephen) من خلال موقعي كمحلل سياسي للمخابرات المركزية الأميركية في شؤون العراق خلال الحرب العراقية الإيرانية وكبروفيسور في الكلية الحربية العسكرية الأميركية للفترة (1998–2000). ومن خلال إطلاعي على كم هائل من المعلومات البالغة السرية المُصنّفة التي كانت تَرِد من واشنطن حول (الخليج الفارسي)، بالاضافة الى ذلك، ترأسي للجنة عسكرية عام 1990 لبحث (كيفَ سيقاتل العراقيون الولايات المتحدة؟)، وشاركت في إعداد تقرير سري مُفصّل عن الموضوع ، يحتوي على تفاصيل كثيرة عن موضوع حلبجة، ومن خلال الكم الهائل من المعلومات المتوفرة لدي عن حلبجة يمكنني الافصاح عن أنه بعد المعركة مباشرة قامت الاستخبارات العسكرية الأميركية بالتحقيق في الموضوعوقدمت تقريراً سرياً للغاية ومحدود التداول على أساس (Need–to–Know Basis)، أكدت فيهِ على أن الغازات التي استخدمتها إيران هي التي قتلت الأكراد في حلبجة وليس الغازات العراقية. كما كشفت ، أن كِلا الطرفين استخدما السلاح الكيماوي

في المعركة التي دارت في أطراف حلبجة، ولدى فحص وإجراء الكشوفات الطبية على الضحايا الأكراد وجدَ مُعدّوا تقرير الاستخبارات العسكرية الأميركية، أن الضحايا جميعا قتلوا بعوامل كيماوية تؤثر بالدم (Blood Agent) وهي من مشتقات غـاز السيانيد (Syanide Gas). وكان معروفا لدى الخبراء ان هذا الغاز استخدمتهُ إيران مرات عدة خلال الحرب. وكان معروفاً أيضا للمُختصين أن العراق لم ينتج ولا يمتلك هذا النوع من الغاز ولم يستخدمه في السابق.]!

ويختم البروفيسور (Stephen Pelletiere) مقالهُ بالقول:

((أنني لا أريد أن أُحسّن صورةِ صدام حسين، وعليهِ أن يُجيبَ على أسئلة كثيرةِ عن خروقاتهِ لحقوق الانسان، ولكن إتهامهُ بأنهُ قصفَ شعبهُ بالغازات السامة في حلبجة، كفعل من أفعال الابادة، غير حقيقي وباطل)).

انتهى حديث البروفيسور (Stephen Pelletiere)

والسؤال هنا:

لماذا يُتداول موضوع حلبجة اعلامياً وسياسياً، الى يومنا هذا، على أنهُ من فِعل الجيش العراقي الباسل دون ان يكشفَ عن حقيقة المُجرِم المُغيَّب عمداً؟

والاجابة هي: إن من سياسة الولايات المتحدة المنهجية هي استعمال مثل هذه الاحداث(كأوراق سياسية واعلامية ضاغطة) وحسبَ تطور او تدهور العلاقة السياسية مع هذا البلد اوذاك، وتَحضرني هنا قصة من هذا النوع من السياسة أودُّ ذكرها هنا كدليل على استعمال الادارات الأميركية اوراقاً سياسية تقلب فيها الحقائق من الاسود الى الابيض وبالعكس وتوجّه ماكينتها الاعلامية لتنفيذ هذا الهدف.

والحدث يعود الى عام 1984 عندما ألحَّ الرئيس الأميركي رونالد ريغان، ولثلاث مرات عِبرَ موفديهِ الى العراق، بأن يُبادرالعراق لإعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين باعتبار إنَّ العراق هوَ الذي بادرَ بقطع العلاقات الدبلوماسية ابان حرب 1967، وبعد تردُّد في القيادة السياسية عن القيام بهذهِ

الخطوة، كي لاتُحسب على العراق "ضعفاً" في ظروف الحرب مع إيران، تمَّ إتخاذ الخطوة بعد حوالي اربع سنوات على بدء الحرب؛ وبعد الاتفاق المبدئي، زارَ الاستاذ طارق عزيز (فك الله أسرهُ) واشنطن حيثُ كنتُ اعمل في شعبة رعاية المصالح العراقية هُناك، ودخلَ في مُباحثات مع وزير الخارجية انذاك، جورج شولتز، وتمَّ الاتفاق على إعلان إعادة العلاقات بينَ البلدين، وحُدّدِ التاريخ الزمني لرفع علمي البلدين على مَبنيي السفارتين العراقية في واشنطن والأميركية ببغداد بنفس التوقيت، الا إننا فوجئنا بالتأجيل بسبب إدراج العراق على لائحة الدول الراعية للارهاب في كُلٍّ مِن وزارة الخارجية والكونغرس، وخلال 24 ساعة صدرَ قرار بموجبهِ رُفِعَ اسم العراق من اللائحتين! لتتم إجراءات اعادة العلاقات بتأخير يوم واحد فقط بعد أن كان العراق على تلك اللائحة لمدة 17 سنة كاملة !! وهذا مِثال واضح عن كيفية استعمال هذهِ الاوراق سلباً او إيجاباً.

ويبقى ان نقول ان الحقيقة الناصعة ستظهر ولو بعد حين، و لنا أمل في ظهور رجال قد يستيقظ ضميرهم لكشفها او ننتظر إفراجات الارشيفين الأميركي والبريطاني خلال بضع سنين قادمة.

http://wijhatnadhar2.blogspot.com.tr/search?q=%D8%AD%D9%84%D8%A8%D8%AC%D8%A9+%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8F%D8%AC%D8%B1%D9%85+%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%8F%D8%BA%D9%8A%D9%8E%D9%91%D8%A8

الملحق رقم (6)

A War Crime Or an Act of War?

By STEPHEN C. PELLETIERE JAN. 31, 2003

It was no surprise that President Bush, lacking smoking-gun evidence of Iraq's weapons programs, used his State of the Union address to re-emphasize the moral case for an invasion: "The dictator who is assembling the world's most dangerous weapons has already used them on whole villages, leaving thousands of his own citizens dead, blind or disfigured".

The accusation that Iraq has used chemical weapons against its citizens is a familiar part of the debate. The piece of hard evidence most frequently brought up concerns the gassing of Iraqi Kurds at the town of Halabja in March 1988, near the end of the eight-year Iran-Iraq war. President Bush himself has cited Iraq's "gassing its own people," specifically at Halabja, as a reason to topple Saddam Hussein.

But the truth is, all we know for certain is that Kurds were bombarded with poison gas that day at Halabja. We cannot say with any certainty that Iraqi chemical weapons killed the Kurds. This is not the only distortion in the Halabja story.

I am in a position to know because, as the Central Intelligence Agency's senior political analyst on Iraq during the Iran-Iraq war, and as a professor

at the Army War College from 1988 to 2000, I was privy to much of the classified material that flowed through Washington having to do with the Persian Gulf. In addition, I headed a 1991 Army investigation into how the Iraqis would fight a war against the United States; the classified version of the report went into great detail on the Halabja affair.

This much about the gassing at Halabja we undoubtedly know: it came about in the course of a battle between Iraqis and Iranians. Iraq used chemical weapons to try to kill Iranians who had seized the town, which is in northern Iraq not far from the Iranian border. The Kurdish civilians who died had the misfortune to be caught up in that exchange. But they were not Iraq's main target.

And the story gets murkier: immediately after the battle the United States Defense Intelligence Agency investigated and produced a classified report, which it circulated within the intelligence community on a need-to-know basis. That study asserted that it was Iranian gas that killed the Kurds, not Iraqi gas.

The agency did find that each side used gas against the other in the battle around Halabja. The condition of the dead Kurds' bodies, however, indicated they had been killed with a blood agent -- that is, a cyanide-based gas -- which Iran was known to use. The Iraqis, who are thought to have used mustard gas in the battle, are not known to have possessed blood agents at the time.

These facts have long been in the public domain but, extraordinarily, as often as the Halabja affair is cited, they are rarely mentioned. A much-discussed article in The New Yorker last March did not make reference to the Defense Intelligence Agency report or consider that Iranian gas might have killed the Kurds. On the rare occasions the report is brought up, there is usually speculation, with no proof, that it was skewed out of American political favoritism toward Iraq in its war against Iran.

I am not trying to rehabilitate the character of Saddam Hussein. He has much to answer for in the area of human rights abuses. But accusing him of gassing his own people at Halabja as an act of genocide is not correct, because as far as the information we have goes, all of the cases where gas was used involved battles. These were tragedies of war. There may be justifications for invading Iraq, but Halabja is not one of them.

In fact, those who really feel that the disaster at Halabja has bearing on today might want to consider a different question: Why was Iran so keen on taking the town? A closer look may shed light on America's impetus to invade Iraq.

We are constantly reminded that Iraq has perhaps the world's largest reserves of oil. But in a regional and perhaps even geopolitical sense, it may be more important that Iraq has the most extensive river system in the Middle East. In addition to the Tigris and Euphrates, there are the Greater Zab and Lesser Zab rivers in the north of the country. Iraq was covered

with irrigation works by the sixth century A.D., and was a granary for the region.

Before the Persian Gulf war, Iraq had built an impressive system of dams and river control projects, the largest being the Darbandikhan dam in the Kurdish area. And it was this dam the Iranians were aiming to take control of when they seized Halabja. In the 1990's there was much discussion over the construction of a so-called Peace Pipeline that would bring the waters of the Tigris and Euphrates south to the parched Gulf states and, by extension, Israel. No progress has been made on this, largely because of Iraqi intransigence. With Iraq in American hands, of course, all that could change.

Thus America could alter the destiny of the Middle East in a way that probably could not be challenged for decades -- not solely by controlling Iraq's oil, but by controlling its water. Even if America didn't occupy the country, once Mr. Hussein's Baath Party is driven from power, many lucrative opportunities would open up for American companies.

All that is needed to get us into war is one clear reason for acting, one that would be generally persuasive. But efforts to link the Iraqis directly to Osama bin Laden have proved inconclusive. Assertions that Iraq threatens its neighbors have also failed to create much resolve; in its present debilitated condition -- thanks to United Nations sanctions -- Iraq's conventional forces threaten no one.

Perhaps the strongest argument left for taking us to war quickly is that Saddam Hussein has committed human rights atrocities against his people. And the most dramatic case are the accusations about Halabja.

Before we go to war over Halabja, the administration owes the American people the full facts. And if it has other examples of Saddam Hussein gassing Kurds, it must show that they were not pro-Iranian Kurdish guerrillas who died fighting alongside Iranian Revolutionary Guards. Until Washington gives us proof of Saddam Hussein's supposed atrocities, why are we picking on Iraq on human rights grounds, particularly when there are so many other repressive regimes Washington supports?

http://www.nytimes.com/2003/01/31/opinion/a-war-crime-or-an-act-of-war.html

الملحق رقم (7)

Iraq's Chemical Warfare

Douglas V. Johnson II and Stephen C. Pelletiere, reply by Edward Mortimer

NOVEMBER 22, 1990 ISSUE

In our book Iraqi Power and U.S. Security in the Middle East we questioned whether Iraq had used chemicals against its Kurdish population, as widely believed. Your reviewer (Edward Mortimer, "Republic of Fear," NYR, September 27) challenged us on this. Since it is a matter of some importance, we would like to offer support for our view. Essentially there are two instances under scrutiny. The first attack allegedly occurred at Halabjah in north-central Iraq. All accounts of this incident agree that the victims' mouths and extremities were blue. This is consonant with the use of a blood agent. Iraq never used blood agents throughout the war; Iran did. The U.S. State Department said at the time of the Hallabjah attack that both Iran and Iraq had used gas in this instance. Hence, we concluded it was the Iranians' gas that killed the Kurds.

The second alleged gas attack by the Iraqis against the Kurds occurred at Amadiyyah (in the far northern region of Iraq) after the war had ended. This one is extremely problematical since no gassing victims were ever

produced. The only evidence that gas was used is the eye-witness testimony of the Kurds who fled to Turkey, collected by staffers of the U.S. Senate. We showed this testimony to experts in the military who told us it was worthless. The symptoms described by the Kurds do not conform to any known chemical or combination of chemicals.

Lacking any gassing victims, and given the fact that the testimony does not seem credible we were unwilling to say that in fact the attacks had occurred. At the same time, throughout the study we cited instances of Iraqi-instigated chemical attacks against Iranian military units. There is no doubt that these occurred; indeed the Iraqis have stated on occasion that they feel justified in using chemicals tactically under certain conditions. However, they deny using chemicals as a weapon of mass destruction, that is against civilians. What our study concludes is that those who claim they are doing so need to come up with some more convincing proof.

On an another matter, your reviewer claimed that we did not predict the Iraqi invasion of Kuwait. He quotes us (correctly) as saying that (after the war with Iran) "Iraq has neither the will nor the resources to go to war with anybody." However, we qualified that statement, by saying, if we (that is the United States) impose economic sanctions on the Iraqis, it then is likely that they will lash out against our interests in the Gulf. This part of the prediction your reviewer left out, and it's important since, as you know, the U.S. Congress did impose sanctions and almost immediately after the Iraqis invaded Kuwait.

If any of the New York Review of Books readers want to read what we said in our study, they can obtain a free copy by writing to us.

Dr. Stephen C. Pelletiere
Lt. Col. Douglas V. Johnson III
Strategic Studies Institute
US Army War College
Carlisle Barracks, Pennsylvania, 17013-5050

http://www.nybooks.com/articles/1990/11/22/iraqs-chemical-warfare/

الملحق رقم (8)

شهادة الفريق فوزي البرزنجي (عبدالله المؤمن)

حقائق تاريخية

1. في عام 1982 بعد معارك شرق البصرة، صدرَ قرار من مجلس قيادة الثورة بإعفاء الأكراد من أداء الخدمة العسكرية بالجيش العراقي، وتمَّ تسريح مَن كان بالخدمة فعلاً بالوقت الذي كانت وحدات الجيش تُعاني مِن نقص شديد من الجنود من موجودها الفعلي بسبب الضغط المُستمر للحرب.

2. صدرَ قرار اخر أيضاً من مجلس قيادة الثورة بتشكيل افواج الدفاع الوطني من الأكراد وفق الضوابط التالية:

- ان تُشَكّل هذهِ الافواج من قبل شيوخ العشائر الكردية (اغوات) كُلٌّ ضمن منطقته الجغرافية.
- ان لايكون الزي العسكري لباساً لهم وإنما يلبسون ملابسهم التقليدية!
- ان يكون رؤساء العشائر الكردية هُم آمرو هذهِ الافواج.
- ان يُنسّب ضابط اداري من الجيش العراقي مع كل فوج.
- تتكفل الدولة بتجهيز هذهِ الافواج بالاسلحة ودفع رواتب مُنتسبيها.
- ان تُعهَد الى هذهِ الافواج مُهمة الدفاع عن المناطق التي يتواجدون فيها في كافة المدن الكردية.

- تُشكّل قيادتين عسكريتيين الاولى في الفيلق الاول والثانية في الفيلق الخامس، ويجري ربط افواج الدفاع الوطني بها من الناحية الادارية والحركات العسكرية وسُمّيت هذه القيادات (جحفل الدفاع الوطني الاول) و(جحفل الدفاع الوطني الخامس).

3. كانت مُهمة الفيلق الاول الدفاع عن الحدود العراقية مع إيران من منطقة دربندخان جنوباً الى منطقة دوكان داخل شمالا (قاطع السليمانية) + (قاطع قلعة دزة).

4. كانت مُهمة الفيلق الخامس الدفاع عن الحدود العراقية مع إيران من منطقة (قلعة دزة) خارج الى منطقة (سيده كان) – المثلث العراقي الإيراني التركي داخل، بالاضافة الى الحدود العراقية التركية.

العمليات العسكرية في المنطقة الشمالية خلال الحرب العراقية الإيرانية:–

1. تمكّن العدو الإيراني في قاطع الفيلق الخامس من احتلال عوارض تعبوية اشهرها (جبل كردمند)، ودارت معارك كر وفر تكبد الطرفين فيها خسائر كبيرة، بمساعدة البيشمركة من الحزب الديمقراطي الكردستاني (جماعة مسعود) حيثُ كان الحزب المذكور يُقدّم الدعم للجيش الإيراني عبارة عن معلومات عن حجم ونوعية واماكن تواجد قطعات الجيش العراقي وفي بعض الاحيان يشاركون الجيش الإيراني في هجماته على الجيش العراقي، أي خيانة من الدرجة الأولى.

[ويحضرني إسم أحد الشُهداء المشهورين في ذلك الوقت والذي أُستشهدَ على قمة جبل كردمند وهو (المقدم قوات خاصة صدام لازم اللامي) والذي تم تكريمهُ في ذلك الوقت من الرئيس صدام حسين رحمه الله برتبة فريق وبوسام الرافدين من الدرجة الأولى ومن النوع العسكري].

2. كانت طبيعة المنطقة الجغرافية وبُعد القصبات عن خط الحدود وبسالة وحدات الجيش العراقي في الدفاع عن ارضها حالت دون احتلال العدو الإيراني هدف استراتيجي في هذا القاطع.

3. تمكّن العدو الإيراني في قاطع الفيلق الاول قاطع السليمانية من احتلال عوارض تعبوية ومدن صغيرة لقربها من خط الحدود العراقية الإيرانية مثل (بنجوين– باسنه– موت) بمساعدة ودعم من

البيشمركة من حزب الاتحاد الوطني الكردستاني (جماعة جلال طالباني)، الا ان هذهِ المُدن كانت ارضاً حراماً بالاضافة الى ان سُكان هذهِ المدن تم إخلائهم الى مناطق خلفية.

4. اغلب هذه المعارك دارت ما بين اواخر سنة 82 وكل سنة 1983، عندما كانت المعارك في قواطع الوسط والجنوب ساخنة.

5. وفي شهر شباط 1986 إحتلَ العدو الإيراني مدينة الفاو ثغر البصرة الشمّاء.

6. بعد معارك شرق البصرة في كانون ثاني 1987 في قاطع الفرقة 11 والتي سُمّيت بمعركة نهر جاسم (الحصاد الاكبر)، صدرَ توجيه من الرئيس صدام حسين يرحمه الله مضمونهُ إن كل فرقة تُخرج لواء مشاة من قاطعها الدفاعي لغرض التدريب استعداداً لتحرير مدينة الفاو وبقية الاراضي العراقية التي احتلها الجيش الإيراني في قاطع الفيلق الثالث شرق البصرة، وبعد سنة كاملة من التدريب المتواصل ليلاً ونهاراً، اصبحت القطعات على اتم استعداد بإنتظار ساعة الصفر لتنفيذ الواجب المقدس لتحرير الاراضي العراقية المحتلة من دنس الجيش الإيراني.



جنود عراقيون في معسكر تدريبي استعداداً لتحرير الفاو

7. في اواخر شهر شباط سنة 1988، صدرت الاوامر بحركة عدد من الألوية من قاطع البصرة الى قاطع الفيلق الاول في السليمانية، وقد أصابَ اغلب الضباط الآمرين وبمختلف المستويات، نوع من

التذمر لكون قطعاتنا اكملت تدريبها لتنفيذ مهماتها في قاطع الفيلق الثالث في البصرة، فلماذا يتم إرسال تلك الألوية الى القاطع الشمالي؟!

8. هنا يجب أن أذكّر القراء إن هذه الألوية كانت موجودة في المنطقة الجنوبية والتي المناخ فيها نوعا ما معتدل ولطيف، وفجأة وبدون أي سابق إنذار تحرّكت هذه القطعات الى المنطقة الشمالية ونحو جبال باردة جداً بسبب ارتفاعها وكما يعرفها كل العراقيين.

9. على أية حال، توجّهت الألوية الى المنطقة الشمالية، وبدأت العمليات العسكرية بتاريخ 27 شباط 1988 للسيطرة على العوارض الطبيعية ذات الطبيعة المُعقّدة ومَسكها لتأمين الدفاع عن مدينة السليمانية، وهذه العوارض عبارة عن جبال (امتداد لسلسلة جبل ازمر باتجاه بيرة مكرون – عوارض حوض مالومة وعوارض حوض جوقماغ – وهي العوارض التي تؤدي الى بحيرة دوكان).



صورة فضائية لموقع بحيرة دوكان

10. ليلة 14/13 اذار 1988 بدأ العدو الإيراني بهجوم بمحورين:

المحور الاول: باتجاه عارضة كوران الحدودية قاطع حلبجة، واستطاعَ العدو الإيراني من احتلالها بسبب الدعم الذي قدمتهُ (بيشمركة جلال طالباني)، ولكون القطعات المدافعة عنها قطعات مُشاة ضعيفة نسبياً.

المحور الثاني: باتجاه قطعات الجيش العراقي المُدافعة في حوض موت (عارضة كوجر)، واستطاع العدو احتلال موطئ قدم بموضع احد الافواج المدافعة عن هذه العارضة المُعقدة طبيعيا بقِسمها الاعلى، اي قمة كوجر.

11. ليلة 17/16 اذار، صدرت الاوامر للقطعات المذكورة في النقطة (9) اعلاه بالتقدم ليلا (!!!!) لانجاز مهماتها خلافاً للسياقات العسكرية المعروفة في المناطق الجبلية [حيثُ تؤكد هذه السياقات على عدم تحرك الجيش ليلا في أي حال من الاحوال]، اضافة الى أن تقارير الاستخبارات العسكرية تؤكد زرع الطرق والنياسم بالالغام، وكانت الظروف الجوية سيئة للغاية وبالتالي فأن قوات الجيش كانت بلا إسناد جوي من القوة الجوية أو حتى مِن طيران الجيش؛ مما اصابَ القطعات انهاك شديد لانها في حالة تقدم مستمر من تاريخ 27 شباط الى ظهر يوم 17 اذار، أي 20 يوماً متواصلة بدون راحة وبظرف جوي سيء! وبوجود أخطار كبيرة لايُمكن تصوّرها. حيثُ تم تطهير هذه العوارض من مفارز البيشمركة التابعين الى (دليل الخيانة جلال طالباني)، والتي كانت تعتبر قواعد امينة للجيش الإيراني عند قيامه بالهجوم على الاراضي العراقية.

12. صباح يوم 17 اذار، كانت المفاجأة الكبرى لكل القادة وآمري الألوية!! حيثُ أيقن كل آمري الألوية ان القيادة العليا كانت على حق عندما كانت تطلب استمرار العمليات العسكرية ليل نهار بسبب ما وجدناه في منطقة حوض (مالومة وجوقماغ)، حيثُ وجدنا [اكداس هائلة من العتاد والسلاح والذخيرة الثقيلة بمختلف الانواع مع اكداس من الارزاق (طعام وما إلى ذلك) مع معدات هندسية ثقيلة]!!! وتبيّنَ لنا إن هذهِ الأكداس تعود لجيش العدو الإيراني وقد نقلها لهم بيشمركة جلال طالباني! وخزّنتها في هذه الأماكن من اجل هدف خطير جداً هذا الهدف هو إحتلال مدينة السُليمانية!! لقد أكّدت تقارير الاستخبارات العسكرية نية العدو الإيراني القيام بهجوم في قاطع الفيلق الاول تمهيدا لاحتلال مدينة السليمانية.

13. أدَّت عملية تقدّم الجيش العراقي وتطهير تلك المناطق الوعرة الى إفشال نوايا العدو الإيراني باحتلال هدف ستراتيجي كبير ومهم جداً ويعتبر أهم من مدينة الفاو.

ماذا كانت نوايا العدو المشترك الإيراني وبيشمركة جلال طالباني بالتحديد؟

- هذهِ المنطقة الخلفية القريبة من مدينة السليمانية كانت خالية من القطعات العسكرية الضخمة، كما أن وعورتها تُؤمّن طُرق مَخفية للعدو محروسة ومؤمنة من قبل بيشمركة جلال طالباني، وهذا يعني وصول قوات الجيش الإيراني الى السليمانية بأقل الخسائر وبوقت قياسي لايستغرق اكثر من 12 ساعة.

- هذهِ المنطقة الخلفية تقطع خط مواصلات كافة قطعات الجيش العراقي التي كانت تُدافع عن قصبة جوارتة وحوض موت وعارضة كوجر، وبمعنى آخر لو تقدمت القوات الإيرانية في هذه المنطقة ستعني كارثة تحل على الجيش العراقي بحيث تؤدي الى سقوط اكثر من 15 الف جندي بالأسر بالاضافة الى احتلال السليمانية التي تعتبر مدينة مهمة.

- نتيجة لفشل العدو الإيراني بالتقدم نحو السليمانية، فقد لجأ يوم 16 اذار1988 إلى ضرب مدينة حلبجة بالأسلحة الكيمياوية لإحراج القيادة العراقية وتشويه صورتها امام الرأي العام الدولي بالتعاون مع (العميل الخائن جلال طالباني) و (العميل الخائن كوسرت رسول).



ختاماً إن معركة استغرقت 20 يوماً اشتركَ فيها اكثر من 20 الف جندي ذهبَ ضحيتها المئات من جنودنا البواسل اسكنهم الله في عليين، كانت دفاعا عن مدينة السليمانية الحبيبة ضد غزو الفرس واعوانهم الذين اثبتوا بعد 2003 ولاءهم لاسيادهم وتنكروا لجهود الجيش العراقي الباسل في الدفاع عن مدينتهم السليمانية.

هذه خلفية الاحداث أُقدّمها شهادة للتاريخ دفاعا عن الجيش العراقي الباسل الذي تجاوزت خدمتي فيهِ اكثر من45 سنة، وان سجلات هذه الاحدث قد حُرقت سنة 91، نتيجة لإحداث صفحة الغدر والخيانة وبصورة مُتعمّدة، ولم يبق من زملائنا الا القليل الذين ربما لا يُجيدون التعامل مع الكومبيوتر والانترنت من أجل يتواصلوا ويكشفوا لأبناء الشعب العراقي وللعالم هذه الحقائق.

أتمنى من يطّلع على هذه المقالة ان يُضيف مايعرفهُ إلى هذه الصفحة الناصعة من تاريخ الجيش العراق الباسل التي كانت سبباً غير مباشر بغزو العراق .

الفريق

عبدالله المؤمن

25 اب 2011

http://wijhatnadhar2.blogspot.com.tr/2011/08/blog-post_28.html

الملحق رقم (9)

شهادة ضابط عراقي

***مقتطف من مقال للسيد رافد العزاوي**

أرسلَ لنا أحد أبطال الجيش العراقي الباسل من الضباط الشرفاء الأبطال، وبالتحديد في 2011/8/19 برسالة يتحدث فيها عن معلومات قيّمة جداً عن موضوع حلبجة، حيثُ قررَ أن يدافع عن سُمعة الجيش العراقي العظيم وعن سُمعة قادتهِ الابطال الذين يُحاكمون لجريمة [حاشاهم أن يرتكبوها]، هذه المعلومات القيّمة سأعرضها لكي يطلع عليها الشُرفاء من أبناء الشعب العراقي وبالذات من الأكراد.

وأحبُ أن أؤكد هنا أن هذا الشاهد كان من الضباط الذين كانوا متواجدين بالمنطقة، وكان قائداً لأحد الألوية المُقاتلة فيها، فإليكم يا أبناء الشعب العراقي هذه المعلومات الخطيرة والتي توضح الدور الخياني الكبير لبعض من جلسوا على كراسي الحُكم اليوم:

كانت القطعات العسكرية العراقية التي تُدافع عن العارضة الحدودية بين العراق وإيران في قاطع حلبجة، قطعات خفيفة تتألّف من المُشاة وحرس الحدود وافواج الدفاع الوطني (أكراد)، تُسانِدها وحدات نارية متوسطة من المدفعية المُشكّلة حديثاً، لكون هذا القاطع لايُشكّل خطورة استراتيجية على الجبهة، وذلك لسببين: وعورة المنطقة الجبلية أولا، ووجود بحيرة دربندخان خلف العارضة ثانياً، حيثُ تُشكل البحيرة مانع مائي يُعيق تقدم القوات الإيرانية باتجاه عمق الاراضي العراقية اذا اخترقت الخط الدفاعي.

بتاريخ 14 اذار 1988، احتلت القوات الإيرانية العارضة الحدودية العراقية المُشرِفة على سهل حلبجة (المُسمّاة سنان كوران) بما فيها قصبة حلبجة، بدعم من وحدات البيشمركة التابعة الى حزب الاتحاد الوطني الكردستاني بقيادة جلال طالباني!! حيثُ قدّمَ طالباني معلومات استخبارية عن حجم ونوعية قطعات الجيش العراقي المدافعة عن هذه العارضة وأصبح جماعته (أدلّاء) للقطعات الإيرانية باتجاه

اهدافها مع دعم تعبوي لها، وكانت أغلب قطعات الجيش العراقي في ذلك الوقت تتحشد لتحرير الفاو بوابة النصر العظيم، لكن لواء مغاوير الفيلق الاول استرجع مدينة حلبجة وطرد عصابات طالباني والحرس الثوري الإيراني.

وبعدها ضربت إيران المنطقة بالاسلحة الكيمياوية [غاز السارين] وهو سلاح لايتوفر لدى الجيش العراقي في ذلك الوقت ولا قبل ذلك الوقت ولا بعده! ومِن ثمَّ جرى تصوير الفيلم الشهير لمذبحة حلبجة والذي أُعتُبِرَ دليلا أتُخِذَ ضد النظام الوطني الشرعي وكبار القادة العسكريين بالجيش العراقي العظيم.

هنا عدة أسئلة ينبغي طرحها:

سؤال/ مَن هي الجهة التي صوّرت الفيلم؟ وعرضتهُ امام الرأي العام العالمي؟

سؤال/ ما هو الهدف من تصوير هذا الفيلم وبالذات بعد أن تمّت الضربة بساعات؟

جواب السؤال الاول: إيران هي التي صوّرت الفيلم بالتعاون مع جماعة جلال طالباني.

جواب السؤال الثاني:

1. الجانب الإيراني كان هدفهُ تشويه صورة القيادة العراقية امام الرأي العام الدولي بسبب الصورة السوداء لإيران في الخارج.

2. الجانب الكردي المُتمثل بـ(جلال طالباني) والذي كان هدفهُ خلق حالة، امام الرأي العام الدولي تشبه صورة (الهولوكوست اليهودي) في ألمانيا النازية لتشويه صورة القيادة العراقية.

الضابط العراقي البطل يعود إلى الفيلم الذي تم تصويرهُ لضحايا حلبجة، وفيه سنجد ما يلي:

1. كان جميع الضحايا في الفيلم من المدنيين (كبار السن من الرجال والنساء والأطفال) فقط!! وهنا نسأل: أين ذهبَ الشباب الأكراد في المدينة؟ اليسَ غريباً أن لايوجد قتيل واحد منهم؟

2. نحنُ مُتاكدون تماماً من إحتلال الجيش الإيراني لمدينة حلبجة، وهنا نسأل: لماذا إذن لايوجد جندي إيراني واحد من بين القتلى بالسلاح الكيمياوي الذي مِنَ المُفترض أن الجيش العراقي إستخدمهُ ضد المدينة؟! فهل من العقل والمنطق أن مدينة تم احتلالها من قبل الجيش الإيراني، والجيش العراقي [يُفترض] إنهُ قامَ بضربها بالسلاح الكيماوي ولا يوجد جندي إيراني واحد قتيل بالسلاح الكيمياوي؟!

3. وهل من العقل والمنطق إن جيشاً مُحترفاً قاتل العدو الإيراني ثمانِ سنوت كاملة، يقوم بقصف المدنيين في مدينة مُسالمة، ليسَ فيها ميليشيات متمردة ولا جيش إيراني غازٍ؟!

بكل بساطة إنَّ الذي حصل هي: خدعة استخدمتها القيادة الإيرانية بالتعاون مع جلال طالباني بهدف تشويه سمعة القيادة العراقية حيثُ أجبرَت عصابات جلال طالباني الشباب الأكراد على الخروج من المدينة [لكي يستفيدوا منهم كقوة قتالية مُستقبلاً] وأبقوا على بقية السكان المدنيين [لكي يُقدَّموا ضحايا للرأي العام العالمي]، لكي تقوم القوات الإيرانية بقصف حلبجة بالسلاح الكيمياوي وبموافقة جلال طالباني، والضحية خمسة الاف عراقي كردي ذهبوا ضحية.

لذلك، نؤكد هنا مرة أخرى إن الجيش العراقي برئ من دم الأكراد في حلبجة براءة الذئب من دم يوسف.

http://wijhatnadhar2.blogspot.com.tr/2011/08/blog-post_23.html

الملحق رقم (10)

قرار مجلس الأمن الدولي بشأن حلبجة

في الجلسة ٢٨١٣ ، المعقودة في ٩ أيار/مايو ١٩٨٨ ، ناقش المجلس البند المعنون "الحالة بين ايران والعراق :

تقرير البعثة التي أوفدها الامين العام للتحقيق في ادعاءات استخدام الاسلحة الكيميائية في النزاع بين جمهورية إيران الإسلامية والعراق (S/19823 و Corr.1)"[٣٧] .

القرار ٦١٢ (١٩٨٨)
المؤرخ في ٩ أيار/مايو ١٩٨٨

إن مجلس الامن ،

وقد نظر في تقرير البعثة التي أوفدها الامين العام للتحقيق في ادعاءات استخدام الاسلحة الكيميائية في النزاع بين جمهورية إيران الإسلامية والعراق ، المؤرخ في ٢٥ نيسان/ابريل ١٩٨٨[٣٨] ،

وإذ يشعر بالجزع للنتائج التي خلصت اليها البعثة والمتمثلة في أن الاسلحة الكيميائية ما زالت تستخدم في النزاع بل ان استخدامها أصبح على نطاق أوسع من ذي قبل ،

١ - يؤكد الضرورة الملحة للتقيد الدقيق ببروتوكول حظر الاستعمال الحربي للغازات الخانقة أو السامة أو ما شابهها ولوسائل الحرب البكتريولوجية ، الموقّع في جنيف في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٢٥[٣٩] ؛

٢ - يدين بشدة استمرار استخدام الاسلحة الكيميائية في النزاع بين جمهورية إيران الإسلامية والعراق مما يتنافى والالتزامات المقررة بموجب بروتوكول جنيف ؛

٣ - يتوقع أن يمتنع كلا الطرفين عن استخدام الاسلحة الكيميائية في المستقبل وفقا لالتزاماتهما المقررة بموجب بروتوكول جنيف ؛

٤ - يطلب الى جميع الدول أن تواصل تطبيق رقابة دقيقة على تصدير المنتجات الكيميائية التي تستخدم في انتاج الاسلحة الكمياتية الى طرفي النزاع ، أو أن تفرض مثل هذه الرقابة ؛

٥ - يقرر إبقاء المسألة قيد النظر ويعرب عن تصميمه على استعراض تنفيذ هذا القرار .

اعتمد بالإجماع في الجلسة ٢٨١٣ .

---

(٣٧) انظر : الوثائق الرسمية لمجلس الامن ، السنة الثالثة والاربعون ، ملحق نيسان/ابريل وأيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٨٨ .

(٣٨) المرجع نفسه ، الوثيقة S/19823 و Corr.1 .

(٣٩) عصبة الامم ، مجموعة المعاهدات ، المجلد الرابع والتسعون (١٩٢٩) ، العدد ٢١٣٨ .

يمكن الوصول إلى النص الكامل للقرار على موقع الأمم المتحدة في هذا الرابط

https://documents-dds-ny.un.org/doc/RESOLUTION/GEN/NR0/540/99/IMG/NR054099.pdf?OpenElement

الملحق رقم (11)

التقرير الفني لبعثة الأمين العام للأمم المتحدة بشأن حلبجة

UNITED
NATIONS

S



Security Council

Distr.
GENERAL

S/19823
25 April 1988
ENGLISH
ORIGINAL: ENGLISH/SPANISH

REPORT OF THE MISSION DISPATCHED BY THE SECRETARY-GENERAL TO INVESTIGATE ALLEGATIONS OF THE USE OF CHEMICAL WEAPONS IN THE CONFLICT BETWEEN THE ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN AND IRAQ

Note by the Secretary-General

1. It is with a sense of dismay and deep regret that the Secretary-General informs the Security Council that, despite many international appeals and world-wide condemnations, chemical weapons continue to be used in the conflict between the Islamic Republic of Iran and Iraq in violation of the Geneva Protocol for the Prohibition of the Use in War of Asphyxiating, Poisonous or Other Gases, and of Bacteriological Methods of Warfare of 1925 1/ and that, indeed, the use of such weapons may have intensified. This, regrettably, is the conclusion of the mission of the medical specialist which the Secretary-General dispatched recently to the Islamic Republic of Iran and Iraq to investigate the allegations lodged by both Governments of the use of chemical weapons.

2. It will be recalled that the Secretary-General first dispatched a mission of specialists to investigate the allegations of the use of chemical weapons in the conflict between the Islamic Republic of Iran and Iraq in March 1984. Further investigations were conducted in April 1985, February/March 1986 and April/May 1987.

3. In the report on their investigations in 1987, 2/ the four specialists said that "... technically there is little more that we can do that is likely to assist the United Nations in its efforts to prevent the use of chemical weapons in the present conflict ...". They went on to express the view that only concerted efforts at the political level could be effective in preventing the irreparable weakening of the Geneva Protocol. In his note submitting the report to the Security Council, the Secretary-General said that he shared that view.

4. In a number of letters dated between 17 and 19 March 1988, 3/ the Government of the Islamic Republic of Iran alleged that chemical weapons had been used on a large scale by Iraq in the "Val Fajr 10 operational theatre" and "against Iraqi Kurdish areas", including Halabja, resulting in a large number of casualties. In further letters dated between 18 and 24 March 1988, 4/ the Government of the Islamic Republic of Iran stated that attacks using chemical weapons had also occurred in a number of localities in the vicinity of Marivan, the Islamic Republic

of Iran, and requested 5/ the Secretary-General to dispatch a mission to investigate them. The request was reiterated by the Acting Permanent Representative of the Islamic Republic of Iran in his meeting with the Secretary-General on a number of occasions after 21 March 1988.

5. In the circumstances, the Secretary-General, on 25 March 1988, decided to dispatch a medical specialist to the Islamic Republic of Iran to investigate the allegations lodged by it.

6. The medical specialist to whom the Secretary-General entrusted the assignment is Dr. Manuel Dominquez, who holds the rank of colonel in the Spanish Army Medical Corps and is a specialist in atomic, biological and chemical weapons injuries and Professor of Preventive Medicine at the Universidad Complutense in Madrid. Dr. Dominquez had participated in all the previous missions dispatched by the Secretary-General to the Islamic Republic of Iran and to Iraq in regard to this matter.

7. On 5 April, Iraq alleged in a letter 6/ that chemical weapons had been used by the Islamic Republic of Iran against its troops in the Halabja sector and requested the Secretary-General to send a mission to Baghdad "in order to examine the wounded and obtain detailed information about the attack".

8. The Secretary-General, on 5 April, requested the medical specialist, Dr. Dominquez, who was in Geneva in the process of preparing the report on his investigations in the Islamic Republic of Iran, to travel to Iraq to investigate the allegations made by that Government. Mr. James Holger, a senior official of the United Nations Secretariat, accompanied the medical specialist in his mission to both the Islamic Republic of Iran and Iraq to co-ordinate the work of the mission and to ensure appropriate liaison with the relevant authorities in the Governments of the Islamic Republic of Iran and Iraq.

9. On 14 April 1988, the medical specialist submitted a report to the Secretary-General on the investigations he had conducted in both the Islamic Republic of Iran and Iraq.

10. The Secretary-General wishes to place on record his deepest appreciation to Dr. Dominquez for acceding once again to his request to undertake these investigations and for the exemplary dedication, professionalism and efficiency with which he completed his assigned responsibilities, notwithstanding the constraints of time and conditions under which those investigations were conducted. The Secretary-General also wishes to express his appreciation to the Government of Spain for once again making the services of the medical specialist available to the United Nations.

* * *

/...

11. In transmitting to the Security Council the report of the medical specialist, which is annexed to the present note, the Secretary-General must express his deep sense of dismay and foreboding at the mission's conclusions that chemical weapons continue to be used in the conflict between the Islamic Republic of Iran and Iraq and that their use in recent days has evidently been on an even more intensive scale than before. The specialist's findings that chemical weapons have again been used in both the Islamic Republic of Iran and in Iraq and that there has been an apparent increase in the number of civilian casualties confirm and add further urgency to the grave concern, to which I referred in my note 7/ submitting the specialists' report of last year, that such use could further escalate and seriously undermine the Geneva Protocol of 1925 - a document which for 60 years has been a hopeful symbol of mankind's desire and its ability to mitigate the effects of war through universal adherence to humanitarian concerns. This is indeed an awesome prospect, which the international community must resolve through concrete steps and, above all, a concerted exercise of determined political will to prevent it from becoming a reality. The Secretary-General strongly urges the parties concerned and all Governments seriously to weigh the full implications of the present report for our common future.

* * *

12. The Secretary-General has always affirmed, and does so once again, that, in all his efforts relating to the conflict between the Islamic Republic of Iran and Iraq, his paramount objective is to bring this long and tragic conflict to the earliest possible end. Since the unanimous adoption by the Security Council on 20 July 1987 of resolution 598 (1987), aimed at the achievement of a comprehensive, just, honourable and durable settlement of this conflict, the Secretary-General has, in accordance with the mandate given to him under that resolution, pursued his efforts to achieve its full and rapid implementation. In this connection, the Secretary-General recalls that by its resolution 598 (1987) the Security Council, *inter alia*, deplored the violation of international humanitarian law and other laws of conflict, and, in particular, the use of chemical weapons in contravention of the obligations under the 1925 Geneva Protocol. The Secretary-General appeals to the Governments of the Islamic Republic of Iran and of Iraq urgently to respond to the efforts of the United Nations to achieve a comprehensive and just settlement through the full implementation of resolution 598 (1987), which is ultimately the only way to end the appalling loss of life and human suffering, including those caused by the continued use of chemical weapons, and to restore peace and stability to the peoples of the two countries and of the region as a whole.

Notes

1/ League of Nations, *Treaty Series*, vol. XCIV (1929), No. 2138, p. 65.

2/ S/18852, p. 6.

3/ S/19637, S/19639, S/19647 and S/19664.

4/ S/19650, S/19651, S/19665 and S/19682.

/...

Notes (continued)

5/ S/19650 and S/19665.

6/ S/19730.

7/ S/18852, para. 5.

Annex

Report of the mission dispatched by the Secretary-General to investigate allegations of the use of chemical weapons in the conflict between the Islamic Republic of Iran and Iraq

CONTENTS

		Paragraphs	Page
LETTER OF TRANSMITTAL			6
I.	TERMS OF REFERENCE	1	8
II.	REVIEW OF DOCUMENTATION	2 - 3	8
III.	METHODOLOGY	4 - 6	9
IV.	INVESTIGATIONS IN THE ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN	7 - 32	9
V.	INVESTIGATIONS IN IRAQ	33 - 53	13
VI.	CONCLUSIONS	54	16

Appendices

		Page
I.	Chronology of activities	18
II.	Summary report on patients examined by the medical specialist with relevant clinical data (to be issued as an addendum)	
III.	Breakdown of cases examined in the Islamic Republic of Iran and Iraq .	21

LETTER OF TRANSMITTAL

Geneva, 14 April 1988

Sir,

I have the honour to submit herewith my report on the investigation you requested me to undertake concerning continued allegations of the use of chemical weapons in the Iran-Iraq conflict.

In order to carry out the investigation, I visited the Islamic Republic of Iran between 28 and 31 March 1988 and, in accordance with your further request, Iraq between 8 and 11 April 1988, for the purpose of determining, to the extent possible, whether chemical weapons had been used and, if so, the type, extent and circumstances of their use. The report was prepared during the two periods of my stay at Geneva following my return from each country I visited.

In preparing my report, I have taken into account the reports of investigations undertaken in 1984, 1985, 1986 and 1987 at your request and in which I had participated. These reports have served as valuable background information and provided the relevant context within which the present investigation was conducted.

I regret to say that, on the basis of evidence gathered during the present mission, and in spite of repeated appeals by the United Nations, chemical weapons continue to be used in the area and, it would seem, on an even more intensive scale than before. As highlighted in the report submitted by the mission that went to the Islamic Republic of Iran and Iraq last year, the continued use of such weapons in the present conflict increases the risk of their use in future conflicts. This awesome prospect may become reality unless concrete steps are taken to redress the current trends, which appear all the more disturbing if we consider that there has been an apparent increase in the number of civilian casualties as a result of attacks, primarily with yperite (mustard gas). In this connection, the attached report speaks for itself.

Although the use of yperite (mustard gas) was unmistakably confirmed, it was not possible, in the absence of an expert on chemical weapons, to determine the secondary components, additives and impurities which that agent, as well as the acetylcholine esterase-inhibiting substance, may contain.

In undertaking this mission I received support from many institutions and individuals. In particular, I would like to express my appreciation to the Government of the Islamic Republic of Iran and to the Government of Iraq for the co-operation and assistance accorded to me in the fulfilment of my task.

I wish to thank Mr. James Holger, Director, United Nations Secretariat, who accompanied me to the Islamic Republic of Iran and to Iraq and assisted me in the preparation of the report, for his co-operation and advice.

/...

I wish, Mr. Secretary-General, to express my gratitude to you for the confidence you have again reposed in me.

Yours sincerely,

(*Signed*) Dr. Manuel DOMINGUEZ

/...

I. TERMS OF REFERENCE

1. The Secretary-General decided, in continuation of the investigations undertaken in 1984, 1985, 1986 and 1987, to dispatch a medical specialist to the Islamic Republic of Iran and subsequently to the Republic of Iraq to investigate allegations by each Government of the use by the other of chemical weapons in the conflict between the two countries. He requested the specialist to determine, to the extent possible, whether such weapons had been used and, if so, the type, extent and circumstances of their use. A senior United Nations official accompanied the specialist to co-ordinate the work of the mission and ensure appropriate liaison with the Governments of the Islamic Republic of Iran and Iraq.

II. REVIEW OF DOCUMENTATION

2. In preparation for the drafting of the present report, I reviewed the following United Nations documents:

(a) Report dated 26 March 1984 of the specialists appo ced by the Secretary-General to investigate allegations by the Islamic Republic of Iran concerning the use of chemical weapons; a/

(b) Letter dated 17 April 1985 from the Secretary-General addressed to the President of the Security Council (concerning the medical examinations conducted in April 1985); b/

(c) Report dated 12 March 1986 of the mission dispatched by the Secretary-General to investigate allegations of the use of chemical weapons in the conflict between the Islamic Republic of Iran and Iraq c/

(d) Report dated 8 May 1987 of the mission dispatched by the Secretary-General to investigate allegations of the use of chemical weapons in the conflict between the Islamic Republic of Iran and Iraq; d/

(e) Letters concerning chemical weapons from the Government of the Islamic Republic of Iran to the Secretary-General since the issuance of the report dated 8 May 1987; e/

(f) Letters concerning chemical weapons from the Government of Iraq to the Secretary-General since the issuance of the report dated 8 May 1987; f/

(g) Statements by the President of the Security Council and by the Secretary-General relating to the use of chemical weapons since the issuance of the report dated 8 May 1987; g/

3. We also referred, during the drafting of the report, to the Protocol for the Prohibition of the Use in War of Asphyxiating, Poisonous or Other Gases, and of Bacteriological Methods of Warfare, signed at Geneva on 17 June 1925. h/

III. METHODOLOGY

4. In order to carry out my task, I adopted, as required, the following approaches:

(a) Interviews with government officials at Tehran and Baghdad in order to obtain information regarding the alleged use of chemical weapons;

(b) Clinical examinations or medical observation of, and interviews with, a number of patients who were allegedly exposed to an attack with chemical warfare agents, supplemented by briefings by the medical staff of the hospitals and centres visited. The clinical examinations were conducted, in the Islamic Republic of Iran, in three hospitals at Tehran, in a convalescence centre on the outskirts of the capital and, finally, in a reception and monitoring centre for the classification of the wounded at Bakhtaran; and in Iraq, in the Al Rasheed Military Hospital at Baghdad;

(c) In the Islamic Republic of Iran, visits to the villages of Nowdoshe and Nejmal, where the medical specialist conducted medical observation of, and interviews with, villagers reportedly present at the time of the alleged attacks;

(d) In Iraq, a visit to the city of As Sulaymaniyah for briefing on the details of alleged chemical weapons attacks in the Halabja area which reportedly resulted in the wounding of the Iraqi military personnel who were examined by the mission's medical specialist.

5. The mission spent three days in the Islamic Republic of Iran and three days in Iraq. (For the chronology of activities, see appendix I.) In Tehran, the mission met senior officials at the Ministry of Foreign Affairs and visited several medical institutions. A visit was made to the city of Bakhtaran, approximately 600 km south-west of Tehran, and to the villages of Nowdoshe and Nejmal, north of Bakhtaran, allegedly attacked with chemical weapons. From Tehran the mission flew to Bakhtaran and then travelled by helicopter to Nowdoshe and Nejmal, with a brief stopover in the provincial capital of Sanandaj. For the return journey the same means of conveyance was used, the whole tour taking approximately 12 hours.

6. In Baghdad we met with senior officials of the Ministry of Foreign Affairs and visited the Al Rasheed Military Hospital. A visit was made to the city of As Sulaymaniyah, some 350 km north-east of Baghdad for an operational briefing with the military authorities of Iraq. We travelled by helicopter. The return journey to Baghdad used the same means of conveyance, the whole visit having taken approximately six hours.

IV. INVESTIGATIONS IN THE ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN

A. Medical aspects

7. The medical investigations conducted by the medical specialist were based on the clinical examination or observation of a total of 66 patients who had

reportedly been affected by aggressive chemicals. Of this total, clinical examination was conducted on 60 patients as follows: 11 patients admitted to the Labbafi-Nejad Hospital, 9 patients admitted to the Baghiat Ullah Hospital, 26 patients admitted to the Loghman-al-Doleh Hospital, all three hospitals being in Tehran, and 14 cases in the Mofatteh Convalescence Centre near Tehran. In addition, observation was made of 6 persons: 3 persons admitted to the Bakhtaran reception and monitoring centre and 3 persons affected in the village of Nowdoshe. Furthermore, one cadaver was examined at the Labbafi-Nejad Hospital.

8. At the village of Nejmal, the medical specialist interviewed three persons suffering from the effects of chemical weapons. Owing to time limitations no clinical examination or medical observation was made of them.

9. The patients examined were selected at random from among the total number of patients admitted to each of the hospitals/centres mentioned above who were reported to have been exposed to chemical agents. According to information provided by the medical staff of three of the hospitals/centres visited - Labbafi-Nejad Hospital, Loghman-al-Doleh Hospital and Mofatteh Convalescence Centre - where a total of 51 persons were examined or observed by the medical specialist, a total of some 600 persons who had been affected by chemical weapons had been hospitalized either prior to or at the time of the specialist's visit. In the other hospitals/centres visited, no comparable information was provided.

10. Fifty-six other patients were seen but no medical history was taken or examination conducted.

11. From the cursory examination by the medical specialist, it was also possible to determine that many patients other than the 66 mentioned above (listed in appendix II) had been affected by a vesicant agent, since this kind of agent produces lesions which are easily visible without the need for a detailed examination.

12. The patients' medical examination described in this report was conducted personally by the medical specialist on the mission. The patients' medical history, their names and ages, as well as the date and place of the alleged attack and the first symptoms that had led them to believe that they had been exposed to chemical agents, were obtained by questioning the patients through an interpreter. There may be slight spelling errors or inconsistencies in the spelling of names and geographic locations, which varies frequently according to the maps used. There may also be slight errors in the dates on which the alleged attacks took place, since the patients, because of their mental condition, the time elapsed since the attack and the need to convert dates from the Islamic to the Gregorian calendar, sometimes were uncertain about the information supplied.

13. Of the 66 patients and cases examined by the medical specialist, 62, who make up the main group, showed clear signs of having been exposed to yperite (mustard gas).

14. The aspect of the lesions differed according to the time elapsed between the attack and the examination. Most patients were examined some time after the attack

/...

had taken place. (Fifty-nine of them were examined more than six days after the attack.)

15. On the basis of the examinations conducted by him, the medical specialist concluded that, in general, the chronological development of symptoms had been the following: after a period that varied according to the intensity of the lesion, the patient felt a burning sensation, vomited, showed conjunctival irritation accompanied by lachrymation and marked photophobia, which prevented him from keeping his eyes open and, consequently, from seeing. Then intense erythema developed on the affected surface, on which vesicles appeared. Most of these vesicles were enormous, had a large dome and were filled with an amber liquid. After a few days, the dome of the blister had broken, exposing a lesion resembling the ones that result from second-degree burns. The rest of the skin affected by erythema had an even darker pigmentation at the level of the armpits, groin, scrotum and the skin of the penis. In general, genital effects on women were less severe than on men. The palms of the hands and soles of the feet as well as the scalp remained unaffected. In cases where a gas mask had been used, it had protected the face and respiratory tract, but had not prevented conjunctivitis, which possibly resulted from volatilization of the yperite with which clothing had been saturated. Patients who had not used gas masks showed respiratory insufficiency in different degrees, from laryngitis accompanied by aphonia to tracheobronchitis and, in some cases, respiratory distress that required respiratory assistance. There was no correlation between the skin lesions and the frequency and seriousness of the respiratory lesions.

16. Some patients developed acute leukopenia of up to 1,200 leukocytes per cu mm, and lymphopenia; in a few cases, the marrow was globally affected.

17. The second group of patients is composed of four persons: two were affected at Halabja on 16 March (cases No. A-33 and No. A-34) and the other two at Marivan on 18 March (cases No. A-54 and No. A-55). These patients showed increased nasal, salivary and lachrymal secretions and suffered from diarrhoea, urinal incontinence, miosis, respiratory difficulty and rapid loss of consciousness. After treatment with atropine these patients had recovered, but cases No. A-54 and No. A-55 still showed signs of extreme muscular weakness at the time of the examination. In case No. 60 the patient had been affected by yperite and also exhibited symptoms similar to those described above.

18. The medical specialist was informed by the medical staff of hospitals that there had been many other cases clinically similar to the above.

19. From the characteristics described above, it can be inferred that these persons had been affected by a neurotoxic acetylcholine esterase-inhibiting agent. The concentration of this enzyme was not established, as several days had elapsed since the patients had been exposed to the aggressive agent. It was not possible to determine the chemical composition of the agent, although quite possibly an organo-phosphorous compound had been used. It may be noted that Tabun, as well as other organo-phosphorous compounds, produces symptoms very similar to those described above and that such agents had been used before in the Iran-Iraq war, as determined by United Nations missions, in particular, the ones conducted in 1984 and 1986.

/...

20. At the morgue of the Labbafi-Nejad Hospital it was possible to examine the cadaver of a young woman (case B) who had been affected by mustard gas.

21. The medical examination conducted by the specialist was supplemented by additional information received from doctors at the hospitals and from experts on chemical warfare, which the medical specialist found credible and useful. In particular, mention should be made of the information supplied by Dr. Foroutan, Medical Director of the Medical Association for Victims of Chemical Warfare, who had noticed in some patients from Halabja symptoms of tachypnea, subcoma with respiratory distress and reddening of skin. These had led him to think of poisoning with hydrocyanic gas. Treatment with oxygen, sodium nitrite and thiosulfate had rapidly improved those patients' condition.

22. On our visit to Nejmal, the person who was introduced to us as the responsible authority of the town told me that he had reported that the town had been attacked with hydrocyanic gas. When questioned why he thought that that had been the aggressive chemic l used, he was unable to substantiate his statement. From my investigation, I have been unable to obtain any definitive information about the use of hydrocyanic gas as an aggressive chemical.

23. It is possible to conclude categorically that the patients examined clinically by the medical specialist have suffered the effects of two kinds of aggressive chemicals: yperite, also known as mustard gas, and a neurotoxic acetylcholine esterase-inhibiting agent.

B. General information

24. The patients whom I examined testified that they had been injured as a result of attacks with chemical agents in Halabja between 16 and 18 March or in different localities in the Marivan-Nowdoshe-Sanandaj area between 17 and 27 March.

25. According to the same testimony, the number of dead and injured as a result of the use of chemical agents had been high, especially among the civilian population, including women and children.

26. Local villagers - both among the patients examined and those interviewed in affected areas - stated that the chemicals had been released from bombs which had been delivered by aircraft in different localities mentioned in table 3 below. According to some of those villagers, the aircraft had been Mirages painted white.

27. At the villages of Nowdoshe and Nejmal it was necessary for the members of the mission to use protective masks most of the time.

28. In Nowdoshe we were taken to sites where four fragmentation bombs had fallen on 29 March, causing only material damage to houses but no injuries. Shrapnel from one of these bombs was shown to us and was observed to bear markings in Cyrillic.

29. During our brief stay in the Islamic Republic of Iran we became aware of widespread concern among Iranians, officials as well as the average citizen, over

the possible use of chemical weapons against their cities. Indicative of such concern were the instructions imparted by the authorities to the population at large and published in the local press on how best to protect themselves in the event of such attacks.

30. Throughout its stay in the country, the mission received full co-operation and all necessary assistance from the Iranian authorities, including timely and adequate protection for the mission.

C. Summary of findings

31. At the specific request of the Secretary-General I visited the Islamic Republic of Iran between 28 and 31 March in order to conduct an investigation into the alleged use of chemical weapons in the Iran-Iraq conflict. The investigation was conducted principally at medical institutions in the Tehran area as well as at Bakhtaran. I did not visit the area where the majority of the patients said they had been exposed to chemical agents.

32. My summary comments in relation to the present investigation are as follows:

(a) Of the 66 cases included in the present report, 62 patients suffered from conjunctivitis in different degrees, skin lesions that went from erythema similar to the kind found in second-degree burns, blackening of the skin, extensive vesicular lesions and ulcerations resembling second-degree burns. In some cases patients also exhibited respiratory insufficiency and leukopenia. From all these symptoms, it is possible to affirm that these patients have been exposed to yperite, a substance also known as mustard gas;

(b) Four of the patients (as well as one who was exposed to the effects of both aggressive chemicals) had been affected by a neurotoxic agent that inhibits acetylcholine esterase;

(c) From the number of patients seen in different hospitals and from the information received from their medical staff, it can be inferred that, compared with previous years, there has been an increase in the intensity of the attacks with chemical agents, in terms of both the number of victims and of the severity of injuries sustained. Furthermore, there appeared to be a higher proportion of civilians among those affected than in previous investigations.

V. INVESTIGATIONS IN IRAQ

A. Medical aspects

33. The medical investigations conducted by the medical specialist were based on the clinical examinations of a total of 39 patients - 27 soldiers and 12 officers - who had been admitted to the Al Rasheed Military Hospital at Baghdad after reportedly being affected by aggressive chemicals; of this total of 39 patients, 33 were in serious condition.

/...

34. A cursory medical observation was also made of the injuries suffered by 72 additional soldiers who had been admitted to the said Hospital; of these, 7 patients were to be discharged shortly after the time of the visit by the mission's medical specialist.

35. All patients examined or observed were male soldiers. Those examined by the specialist were between 19 and 49 years of age (average age: 28 years old).

36. The 111 patients examined or observed were among a total of 114 who were reported to have been exposed to the effects of chemical weapons on 30 and 31 March. Of this total, one officer and two soldiers had been discharged prior to the arrival of the mission. Up to 9 and 10 April, when the examinations were conducted, there had been no deaths among the 114 patients.

37. The patients' medical examination described in this report was personally conducted by the medical specialist on the mission. The patients' medical history, their names and ages, as well as the date and place of the alleged attack and the first symptoms that had led them to believe that they had been exposed to chemical agents, were obtained by questioning the patients through an interpreter.

38. From the medical history and the examinations undertaken, there emerged a characteristic profile of the affected.

39. A clinical examination by the medical specialist showed that nearly all patients suffered from conjunctivitis in different degrees, accompanied by photophobia and lachrymation. In the most severe cases blepharospasm was also noted.

40. The entire body, and in particular the face, armpits and both sides of the groin exhibited pigmentation ranging from dark to black. In the most serious cases, lesions resembled second-degree burns, under many of which there was granulation tissue that was not infected. A few patients exhibited vesicles left intact after detachment of the dome of much larger vesicles.

41. Some patients had tracheobronchitis; others, laryngitis. A few patients had leukopenia and several had lymphopenia. Infections, mainly respiratory, accounted for leukocytosis; however, lymphopenia was also present.

42. In six cases, an analysis was made by the medical specialist to establish the plasmatic choline esterase level. In three cases - patients Nos. C-6, C-15 and C-21 - that level was determined to be low. In two cases, an analysis was also made to determine the presence of cyanic acid. In both cases the results were negative.

43. The patients' general condition ranged from virtually normal to very bad with reserved prognosis.

44. The medical examination conducted by the specialist was supplemented by additional information provided by doctors at the Hospital, including the results of analyses performed on patients. In particular, the specialist found the information supplied by Dr. Ihsan Al-Shama'a useful.

/...

45. The patients examined and observed stated in interviews that they had been exposed on 30/31 March 1988 to the effects of a chemical substance. They said they had all realized that they had been affected by an aggressive chemical when their eyes started itching and they experienced lachrymation, photophobia, blepharospasm, rhinorrhea, thoracic oppression, erythema and pruritus; later vesicles had developed. In some cases (clinical histories of cases Nos. C-8, C-22, C-23 and C-27), the patients had lost consciousness. Case No. C-16 experienced urinary and fecal incontinence.

46. From the study undertaken it can be categorically concluded that the 39 patients examined as well as the 72 observed had been exposed to yperite (mustard gas).

47. Both loss of consciousness and incontinence can be ascribed to the psychical effects any aggression is likely to produce, but they can also be significant symptoms of poisoning with choline esterase-inhibiting substances. The increase in ocular and nasal secretions (no excessive sweating was reported) are also characteristic of that kind of poisoning, although they could also result from the effect of yperite on mucous membranes. No miosis or brachycardia has been reported, but respiratory difficulty has been a symptom. Patients did not, however, require treatment with atropine. All this seems to indicate that some patients may have been exposed not only to the effects of yperite but also to those of a choline esterase-inhibiting substance in small concentrations. Nevertheless, this could not be ascertained on the basis of the examination and available information.

B. General information

48. The patients whom I examined testified that they had been injured in the Halabja area on 30/31 March 1988 as a result of attacks with chemical agents, emanating from either an aerial bomb or, in fewer cases, artillery shells that had exploded between 2 m and 500 m away from where they were standing. In general, they had been able to protect themselves by covering their faces with gas masks. In most cases they had donned them immediately after the explosion, but in some others this had been done some time after the explosion had taken place. None had been wearing protective clothing.

49. On the basis of information provided to us in As Sulaymaniyah by Iraqi military authorities, the wounded soldiers who underwent examination by the team's medical specialist at Baghdad had been stationed in mountain-top positions north of Halabja at the time of the attacks. Those positions, we were told, had been hit by 20 artillery shells carrying chemical warheads in the night of 30 March and by chemical bombs from three aircraft during the morning of 31 March. Most of the wounded had been evacuated to the military hospital in As Sulaymaniyah and then on to the Al Rasheed Military Hospital at Baghdad.

50. According to the same source, yperite (mustard gas) had been the only chemical agent used and it had contaminated an area of 2 square kilometres. We were informed that the agent had been detected and analysed by specialized personnel using the Dragger system.

51. The Government of Iraq accorded timely and adequate protection for the mission. For security reasons the team was unable to travel to those locations in the Halabja area where the chemical weapons had allegedly been used on 30/31 March 1988.

C. Summary of findings

52. At the specific request of the Secretary-General, I visited Iraq between 8 and 11 April in order to conduct an investigation into the alleged use of chemical weapons in the Iran-Iraq conflict. The investigation was conducted at the Al Rasheed Military Hospital at Baghdad. I did not visit the area where the alleged attack had taken place.

53. My summary comments in relation to the present investigation are as follows:

(a) A medical examination of 39 patients admitted to Al Rasheed Military Hospital in Baghdad revealed they were suffering from conjunctivitis in different degrees, accompanied by photophobia, lachrymation and blepharospasm, as well as skin lesions including erythema, darkish-black pigmentation of skin and lesions resembling second-degree burns. Some had chemical tracheobronchitis and others leukopenia. These clinical findings allow us to affirm that these 39 patients had been affected by yperite (mustard gas);

(b) In four of the patients, such symptoms as coma, urinary and fecal incontinence, nasal and ocular hypersecretion, as well as a reduction in the acetylcholine esterase level indicate that, besides yperite, these patients may have been exposed to an acetylcholine esterase-inhibiting chemical in small concentrations;

(c) All 39 patients examined by the specialist as well as the 72 additional patients on whom a cursory medical observation was made - all military personnel - exhibited similar symptoms and therefore it could be concluded that all of them had been exposed to the effects of yperite (mustard gas).

VI. CONCLUSIONS

54. The following are the conclusions from my present investigation:

(a) On the basis of the clinical examinations I conducted in the Islamic Republic of Iran, I was able to determine that patients had been affected by chemical weapons. A considerable number of those affected were civilians;

(b) The main aggressive chemical used in these cases was yperite (mustard gas) but an acetylcholine esterase-inhibiting substance had also been used;

(c) On the basis of clinical examinations I conducted in Iraq, I was able to determine that the patients - all military personnel - had been affected by chemical weapons;

(d) The aggressive chemical used in these cases was yperite (mustard gas). There were some indications that an acetylcholine esterase-inhibiting substance may also have been used in small concentrations, but there was no conclusive evidence to that effect;

(e) It was not possible to make an independent determination in either of the two phases of the investigation of the extent of the use of chemical warfare agents and the means by which the chemical agents had been delivered;

(f) Testimony furnished by the patients I examined in both countries regarding the dates on which they had suffered the effects of chemical weapons was generally consistent with the findings of my medical investigation.

Notes

a/ S/16433.

b/ S/17127 and Add.1.

c/ S/17911 and Add.1 and Corr.1 and Add.2.

d/ S/18852 and Add.1.

e/ S/18855, S/18859, S/18860, S/18866 and Corr.1, S/18878, S/18890, S/18910, S/18928, S/18941, S/18947, S/18952, S/18953, S/18955, S/18956, S/18962, S/18966, S/18967, S/18973, S/18984, S/18986, S/18992, S/19006, S/19016, S/19029, S/19193, S/19312, S/19615 and Corr.1, S/19619, S/19621, S/19637, S/19639, S/19647, S/19648, S/19650, S/19664, S/19665, S/19669 (A/43/233), S/19680, S/19682 (A/43/239), S/19690, S/19696, S/19726 (A/43/279), S/19727 (A/43/280), S/19733 (A/43/281), S/19734 (A/43/282), S/19741 (A/43/288), S/19759, S/19762.

f/ S/18870, S/19730.

g/ S/17932, S/18305, SG/SM/3953, S/18863, SG/SM/4103.

h/ League of Nations, Treaty Series, vol. XCIV (1929), No. 2138, p. 65.

Appendix I

CHRONOLOGY OF ACTIVITIES

Sunday, 27 March 1988

Mission assembles in London

Departure from London (2230)

Monday, 28 March 1988

Arrival in Tehran (0700)

Meeting at the Ministry of Foreign Affairs with Mr. Hossein Lavasanni, Deputy Foreign Minister (1100)

Examination of, and interviews with, patients in Labbafi-Nejad and Baghiat Ullah hospitals, Tehran (1500-1930)

Tuesday, 29 March 1988

Examination of, and interviews with, patients at the Mofatteh Convalescence Centre, Tehran area (1000), and in the Loghman-al-Doleh Hospital, Tehran (1500)

Wednesday, 30 March 1988

Departure for Bakhtaran (0800)

Examination of, and interviews with, patients at a reception and monitoring centre for the classification of the wounded in Bakhtaran (1000)

Observation of, and interviews with, persons affected by chemical weapons in the villages of Nowdoshe and Nejmal

Return to Tehran (1900)

Thursday, 31 March 1988

Meeting at Maharab International Airport with Mr. Lavasanni, Deputy Foreign Minister (0800)

Departure from Tehran (1030); arrival in Geneva (2330)

Friday, 1 April 1988

Preparation of report

Saturday, 2 April 1988

Preparation of report

Sunday, 3 April 1988

Preparation of report

Monday, 4 April 1988

Preparation of report

Tuesday, 5 April 1988

Preparation of report

Wednesday, 6 April 1988

Preparation of report

Thursday, 7 April 1988

Departure from Geneva (1100)

Arrival in Baghdad (2323)

Friday, 8 April 1988

Examination of, and interviews with, patients in Al Rasheed Military Hospital, Baghdad (1000-1230)

Saturday, 9 April 1988

Examination of, and interviews with, patients in Al Rasheed Military Hospital, Baghdad (0900)

Sunday, 10 April 1988

Departure for As Sulaymaniyah (0830)

Briefing by military authorities of Iraq (1000-1200)

Return to Baghdad (1330)

Working dinner with Mr. Riyadh Al-Qaisi, Director of the Department of International Organizations, Ministry of Foreign Affairs (2000)

Monday, 11 April 1988

Departure from Baghdad (0830)

Arrival in Geneva (1425)

Tuesday, 12 April 1988

Preparation of report

Wednesday, 13 April 1988

Preparation of report

Thursday, 14 April 1988

Finalization of report

Friday, 15 April 1988

Mission disperses from Geneva

Appendix III

BREAKDOWN OF CASES EXAMINED IN THE ISLAMIC REPUBLIC OF IRAN AND IRAQ

The cases listed in this appendix do not constitute a representative sample of the breakdown by these categories of the total number of those affected. Numbers in each group depended on the number of injured examined in each hospital or centre.

Table 1

Breakdown by aggressive agent

Cases examined in the Islamic Republic of Iran	
Acetylcholine esterase-inhibiting agent	4
Yperite (mustard gas)	61
Yperite (mustard gas) and also acetylcholine esterase-inhibiting substance	1
Total	66
Yperite (mustard gas) that caused death	1
Grand total	67

Cases examined in Iraq	
Yperite (mustard gas)	35
Yperite (mustard gas) and possibly also acetylcholine esterase-inhibiting substance	4
Total	39

Table 2

Breakdown by age, sex and status

Cases examined in the Islamic Republic of Iran

Age group (in years)	Male: Soldiers	Male: Civilians	Female
0 - 1	-	1	1
1 - 4	-	2	3
5 - 14	-	4	9
15 - 19	-	3	5
20 - 24	12	2	5
25 - 29	4	2	3
30 - 39	1	2	1
40 - 49	-	1	1
50 - 59	-	1	-
60 - 65	-	1	-
Unknown	-	2	-
Total	17	21	28
Grand total			66

Cases examined in Iraq a/

Age group (in years)	Soldiers	Officers	Total
15 - 19	1	-	1
20 - 24	9	1	10
25 - 29	7	8	15
30 - 34	5	2	7
35 - 39	2	1	3
40 - 44	2	-	2
45 - 49	1	-	1
Total	27	12	39

a/ All cases examined in Iraq were male military personnel.

/...

Table 3

Breakdown by locality and date of attack of cases examined in the Islamic Republic of Iran between 15 and 27 March 1988 a/

(Date in March)

Locality	15	16	17	18	19	22	23	25	26	27	Unknown	Total
Nowdoshe	-	-	3	-	-	-	3	-	-	-	1	7
Bayangan	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	1
Shaykh-Saleh	-	-	-	-	-	-	-	2	-	-	-	2
Halabja	1	12	10	7	1	-	-	-	-	-	4	35
Mavoot	-	-	-	-	-	1	1	-	-	-	-	2
Marivan	-	1	-	5	1	-	-	-	-	-	-	7
Sagan	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	-	1
Shakheshmiran	-	-	-	-	-	-	-	1	1	3	-	5
Allaa Aklar	-	-	-	1	-	-	-	-	-	-	-	1
Unknown	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	5	5
Total	1	13	15	13	2	1	4	3	1	3	10	
Grand total												66

a/ Sixty-two cases examined in the Islamic Republic of Iran had been affected by yperite. Four cases (two in Halabja on 16 March and the other two in Marivan on 18 March) had been affected by a neurotoxic acetylcholine esterase-inhibiting agent. The patient from Shakheshmiran had symptoms that indicated he had been affected simultaneously by yperite and a neurotoxic agent.

All cases examined in Iraq were said to have been affected near Halabja on 30-31 March 1988.

All information contained in this table is based on the testimony of patients.

Table 4

Breakdown of cases examined in the Islamic Republic of Iran
by locality and place of examination a/

Locality	Place of examination	Number of patients
Tehran	Labbafi-Nejad Hospital	11
Tehran	Baqhiat Ullah Hospital	9
Tehran (outskirts)	Mofatteh Convalescence Centre	14
Tehran	Loghman-al-Doleh Hospital	26
Bakhtaran	Reception and monitoring centre	3
Nowdoshe	In the street	3
Total		66

a/ Three persons were observed in Nejmal but no medical examination was conducted for lack of time. In addition, 56 other patients were seen by the medical specialist but no medical history was taken or examination conducted.

(All 39 cases examined in Iraq were examined in Al Rasheed Military Hospital at Baghdad. A cursory observation was made of 72 additional cases at the same hospital.)

Table 5

Breakdown of cases examined in Iraq by type of weapon conveying aggressive chemical and by distance from impact area according to informat:on supplied by patients

Distance from impact area	Type of weapon			
	Artillery shell	Aerial bomb	Missile	Unknown
0 - 10	4	5	2	1
11 - 50	1	11	1	1
51 - 100	2	3	-	-
101 - 500	-	2	-	1
Unknown	1	2	1	1
Total	8	23	4	4
Grand total				39



ويمكن الوصول إلى النص الكامل للتقرير على موقع الأمم المتحدة في هذا الرابط

http://www.securitycouncilreport.org/atf/cf/%7B65BFCF9B-6D27-4E9C-8CD3-CF6E4FF96FF9%7D/Disarm%20S19823.pdf

الملحق رقم (12)

شهادة المسؤول السياسي العراقي سعد قاسم حمودي

أتقدم بشهادة سبق للأستاذ المرحوم سعد قاسم حمودي، أن أدلى بها إليَّ بخصوص مجزرة حلبجة.

قال لي المرحوم حمودي، الذي كان يرأس لجنة العلاقات الخارجية في المجلس الوطني العراقي، البرلمان، ان المؤتمرات الدولية، وخاصة البرلمانية منها، كانت تشهد نشاطاً محموماً من قبل وفود النظام الإيراني، الذين كانوا يُصرّون على توزيع مواد إعلامية، تشمل منشورات وأفلام وملصقات، تتهم العراق بتنفيذ مذبحة حلبجة، وكان العراق يجابه تلك الادعاءات الإيرانية بوثيقة صادرة عن وزارة الخارجية الأميركية تؤكد ان إيران، وليس العراق، هي من نفذت تلك المجزرة البشعة.

ويضيف محدثي، المرحوم سعد قاسم حمودي، أن الوفود الإيرانية كانت تنكفئ بسبب تلك الوثيقة التي يشهرها العراق بوجوه أعضائها.

ويؤكد شاهدي، ان هذه الوثيقة كانت موجودة في مكتبه الذي تعرض للتدمير والحرق في أعقاب احتلال العراق عام 2003.

http://wijhatnadhar2.blogspot.com.tr/2011/09/blog-post_1869.html

الملحق رقم (13)

حلبجة والمفتشون الدوليون، شهادة حق جديدة

اللواء المهندس حسام محمد أمين

هناك سؤال لابد ان يخطر على بال أي منصف وباحث عن حقيقة ماجرى في حلبجة عام 1988... وماحدث كان جريمة بشعة وقتل جماعي لمواطنين عراقيين آمنين هم وأطفالهم وعوائلهم، والسؤال، على بساطته، لايحضر لدى تفكير الكثير من المتتبعين لهذه القضية التي كثر الحديث عنها مؤخراً، بعد ان ظهرت الكثير من الحقائق التي كانت مصادرها غربية ومن الدرجة الاولى والتي أكدت بأن إيران هي التي كانت من ارتكبت تلك الجريمة التي يندى لها الجبين.

هذا السؤال هو:

ماهي استنتاجات فرق التفتيش التابعة للامم المتحدة التي عملت في العراق طويلاً لتنفيذ قرار مجلس الامن الدولي الجائر المرقم 687 لعام 1991 حول قضية حلبجة؟ ولماذا سكتت هذه الفرق ذات الطبيعة العدوانية والاستخباراتية والتي كانت تهيمن عليها وتوجهها الولايات المتحدة الأميركية ومخابراتها المركزية طيلة فترة عملها التي امتدت منذ عام 1991 وحتى قبل يوم واحد فقط من بدء

العدوان العسكري الأميركي عام 2003 الذي أدى الى احتلال العراق وتدميره؟ ولماذا لم تقم فرق التفتيش حتى بزيارة مدينة حلبجة علماً بأنها كانت تقوم بين فترة واخرى، وبمرافقة منتسبي دائرة الرقابة الوطنية، بزيارة مواقع مختلفة في شمال العراق كالجامعات والمواقع الصحية، وغيرها، بالسيارات وبالطائرات السمتية؟

لقد تدخلت فرق التفتيش التابعة للأمم المتحدة في كل صغيرة وكبيرة من خلال طلباتها لمعلومات لاعلاقة لها حتى بولايتها وطبيعة عملها، فلماذا لم تطلب معلومات تفصيلية أو تحقق في موضوع أكثر أهمية وله صلة وثيقة بعملها ونشاطها، وهو الادعاء باستخدام الأسلحة الكيماوية ضد اهالي حلبجة وسكانها الآمنين من قبل الجيش العراقي؟

والجواب بكل بساطة لأنها كانت تعرف من الذي قام بتنفيذ هذه الجريمة، وهي إيران وليس العراق .. ليس من خلال تقارير المخابرات المركزية الأميركية أو الادارة الأميركية فحسب، بل من خلال فريق كيماوي متخصص تابع للامم المتحدة زار العراق وإيران عام 1988 وزار الجرحى لدى الطرفين، كما التقى بعدد من الجرحى الذين كانوا يعالجون في المستشفيات الأوربية في وقتها، اضافة الى اجرائه لتحليلات مختبرية لعينات من التربة والجثث والاعشاب .... الخ، وكتب تقريره واستنتاجاته التي تبرئ الجيش العراقي الباسل من هذه الجريمة البشعة، براءة الذئب من دم يوسف.

وقد قدر لي شخصاً أن التقي برئيس هذا الفريق، وهو أستاذ في إحدى الجامعات الاسترالية (واعتقد ان اسمه الدكتور دان) في يونيو/ حزيران عام 1991، عندما كنا في سيارة واحدة في طريقنا الى منشأة المثنى العامة حيث كان رئيساً للفريق الكيماوي الاول التابع للجنة الخاصة، إذ بادرني بسؤال فوجئت به وهو : هل عرفتني؟ فأجبته بالنفي، حينها ذكر اسمه، مضيفا أن هذه الزيارة للعراق هي الثانية له، وحكى لي قصة تكليفه بالتحقيق في قضية حلبجة، وانه زار كلاَ من العراق وإيران، وكدلك عدة مواقع على الحدود العراقية الإيرانية، وأعدَّ تقريره النهائي، الذي أكد فيه ان إيران هي التي قامت بهذه الجريمة البشعة.

وبصراحة فوجئت كثيراً بما قال، على الرغم من فرحي وارتياحي، ولابد لي أن أعترف بهذا لأن كل شيء أصبح تاريخاً الآن، وسبب دهشتي هو انه لم يكن لدي أية معلومات عن هذا التقرير واستناجاته وكان يخالجني حينها نوع من التأثر بالدعاية والاعلام المضاد، الذي كان يروج عكس هذه الحقيقة، ولم اكن احفظ في مخيلتي إلا تلك الصور الفوتوغرافية الكبيرة والمؤثرة التي كانت تنشر على اعمدة شوارع المدن الاوروبية، التي كنت اوفد إليها نهاية الثمانينات، لهذه المجزرة الكبيرة وهي الصور التي كانت تتهم العراق زوراً وبطلاناً بأنه هو الذي نفذ الضربة الكيماوية في حلبجة.. إذ لم يكن لطبيعة عملي قبل عام 1991 علاقة بمتابعة مثل هده الاحداث حيث كنت اعمل في مجال البحث العلمي والتصنيع العسكري، ولذلك فرحت كثيراً عندما سمعت هذه الشهادة من مصدرها الاصلي مباشرة، وطلبت منه تزويدي بنسخة من التقرير المذكور، وقال لي يمكنك ايجاده لدى وزارة الخارجية العراقية، ومع ذلك أوصل لي هو، بعد يومين من مغادرته، نسخة من التقرير الذي ارسلته سكرتيرته لي بالفاكس من مكتبه في استراليا.

وهنا لابد أن نذكِّر القارئ الكريم بحدث مهم حصل عام 1996، للمقارنة والقياس فقط، وكان له صدى واسع في ماكنة الاعلام الغربي للتشهير بالنظام الوطني السابق وإظهاره بمظهر عدم الملتزم بقرارات مجلس الأمن الدولي وغير آبهٍ بحقوق الانسان وبأنه يستخدم أسلحة الدمار الشامل (التي زعموا انه أخفاها عن انظار المفتشين والعالم) ضد شعبه..

وباختصار فإن "القصة المفبركة" التي قام بتزويد الامم المتحدة بها ما يسمى بالمجلس الاعلى للثورة الاسلامية في حينه تقول: ان الجيش العراقي قام باستخدام الأسلحة الكيماوية (في بداية عام 1996)! ضد سكان الاهوار بواسطة الهاونات والمدفعية وان لديهم الدليل على ذلك وهو كراسة عسكرية لأحد ضباط المدفعية وتسمى دفتر آمر الفصيل حيث عثروا عليها في موقع الاطلاق (سقطت سهواً من قبل أمر الفصيل بحسب ادعائهم!!) وفيها يذكر امر الفصيل كل تفاصيل هذه الضربة الكيماوية في الاهوار ووقتها والعتاد المستخدم... الخ. وقد جرى تسليم هذه الوثيقة من قبل محمد باقر الحكيم لوفدٍ من المفتشين ترأسه نائب رئيس اللجنة الخاصة زار طهران والتقى معه.

وبعد ذلك حضر فريق تفتيش دولي إلى بغداد للتحقيق والتحقق من هذه المسألة وكانت لديه معلومات دقيقة وتفصيلية عن موقع الاطلاق وموقع الهدف (المزعومين).

وكان توقيت ارسال فريق التفتيش والتصريحات الصحفية عنه تهدف في مجملها الى إضعاف مواقف بعض أعضاء مجلس الامن الدولي التي كانت تسعى الى رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وخاصة مجموعة دول عدم الانحياز، اضافة الى روسيا والصين، خلال الجلسة الدورية التي كان مجلس الامن الدولي يعقدها كل ستة اشهر لمناقشة التقرير نصف السنوي للجنة الخاصة التابعة له والمعنية بالتحقق من تنفيذ العراق لالتزاماته المنصوص عليها في القرارات الدولية التي أعقبت عدوان عام 1991.

وقام فريق التفتيش الكيمياوي التابع للجنة الخاصة بزيارة المنطقة بحسب الإحداثيات المثبتة في دفتر امر الفصيل في منطقة الاهوار، وبمرافقة متخصصين من دائرة الرقابة الوطنية اضافة الى مجموعة من افراد الحماية، وقام بجمع عينات ومسحات من التربة والنباتات والمياه اضافة الى قطع معدنية صغيرة.

وفي حينه حاول فريق التفتيش منعنا من اخذ مجموعة ثانية من العينات لحفظها لدينا كمرجع في حالة وجود اي اختلاف بين التحليل المختبري العراقي وبين نتائج تحاليل اللجنة الخاصة، وهو اجراء أصولي يمنع أي تزوير او تشويه للتحاليل المخبرية الا انه وافق بالنهاية على مضض (تم حفظ هذه النماذج المرجعية المختومة بختم الأمم المتحدة في دائرة الرقابة الوطنية وبقيت حتى يوم الاحتلال البغيض).

وقد تم، بالفعل، توزيع نماذج هذه العينات والمسحات، والتي كان المتطرفون والمغرضون من اعضاء فريق التفتيش وعملاء المخابرات المركزية الأميركية يأملون ان تكون نتائجها ايجابية، لصالحهم، وتثبت استخدام العتاد الكيماوي في الأهوار، تم توزيعها على ثلاثة مختبرات عالمية متخصصة ومعروفة في أميركا وبريطانيا وألمانيا.

لكن أولئك المفتشين، ومن خلفهم الادارة الأميركية التي كانت تسعى لإحداث أزمة مع العراق تمهيداً لتبرير عدوان عسكري عليه، أصيبوا بالخذلان لأن كل النتائج، ومن جميع تلك المختبرات، كانت سلبية، كما أن دفتر آمر الفصيل المزعوم، ثبت لديهم، وبعد تدقيقه جنائياً، بأنه مزور!

وللمعلومات فإن الوقت الذي يتطلبه انجاز تحاليل النماذج والمسحات لم يكن ليستغرق أكثر من أسبوع واحد فقط، إلا إن اللجنة الخاصة التابعة للامم المتحدة التي كانت تهيمن عليها الولايات المتحدة الأميركية، تعمدت تأخير الاعلان عن النتائج في حينه الى ثلاثة أشهر ونصف، وبعد أن إدى الاعلام الغربي غير المنصف دوره وتأثيره الشرير في تشويه موقف العراق وخدمة الغايات اللاانسانية التي تعمل بجد لعدم رفع الحصار الاقتصادي عن العراق وشعبه بموجب الفقرة (22) من القرار (687).

لذلك لم يكن للاعلان عن نتائج التحليلات المختبرية المتأخر أي صدى مؤثر لدى الرأي العام العالمي مقارنة بالاعلان عن الاستخدام المزعوم للعوامل الكيمياوية في الاهوار !

وعود على بدء، وللتاريخ أقول فإن المعنيين في وزارة الخارجية كانوا يعرفون بهذا التقرير الذي أعدَّه رئيس الفريق الكيماوي الاول التابع للجنة الخاصة، واستنتاجاته، ولكن للأسف، وأقولها بكل حسرة، لم يتم استخدامه في إيضاح موقف العراق العادل، وتبرأته من هذه التهمة المزيفة الخطيرة، عن طريق تكليف إحدى شركات الاعلام والعلاقات العامة العالمية أو مكاتب المحاماة الدولية المرموقة، لغسل ماعلق في أذهان الناس في داخل وخارج العراق، من اتهام باطل جملة وتفصيلاً، لأن امكانيات الاعلام الوطني العراقي، وكما هو معروف، لم يكن بمقدورها أداء الاثر المطلوب على المستوى العالمي!

http://wijhatnadhar2.blogspot.com.tr/2011/09/blog-post_1869.html

الملحق رقم (14)

شهادة المعارض الشيوعي العراقي عزيز الحاج

ومع أن ماكنة الاعلام الأمريكي قد روجت للرواية الايرانية باصرار والحاح ورتوش، فان الأجهزة العسكرية والاستخبارية الأمريكية المختصة كانت تتحرى سراً عن التفاصيل وتدقق الوقائع لتضع اليد على مسؤولية الحدث. وقد وضعت وزارة الدفاع الأمريكية تقريراً متكاملاً بهذا الشأن انتهت منه في ربيع 1990 وتسربت فقرات ضافية منه الى الصحافة الأمريكية بتاريخ 4 مايو 1990. (الواشنطن بوست والهيرالدتريبيون) كما بثت خلاصته وكالة الأنباء الفرنسية بتاريخ 3 مايو 1990. وقد عادت مجلة (ميديل ايست ريبورت) الى هذا التقرير وما تلاه من معلومات، وذلك في عدد المجلة المؤرخ في ديسمبر 1991 تحت عنوان "الهجمات الكيماوية والأكراد".

وفيما يخص التقرير الأساسي، أي تقرير وزارة الدفاع الأمريكية وتصريحات بعض أركان الوزارة تعليقاً عليه. فإننا نقرأ في جريدتي الواشنطن بوست والهيرالد تريبيون ليوم 4 مايو 1990 ما يلي:

"ان الهجمات بالغازات بدأت حوالي ثلاثة أيام من القتال الذي بدأ (بين القوات العراقية والإيرانية) في 15 مارس 1988 في الهجوم الايراني (الفجر العاشر)، وقد استخدمت القوات الايرانية أكثر من 50 قنبلة وقذيفة مدفع كيمياوية خلال تلك المعارك التي كانت آخر هجوم ايراني قبل أن يتحول مجرى الحرب لصالح العراق". ويقول التقرير أنه خلال اليوم الثاني من المعركة انصب عدد غير محدد من القنابل والقذائف الكيمياوية الايرانية على مدينة حلبجة. وهذا الاستنتاج مستنبط من اطلاع الادارة الأمريكية والدبلوماسية الغربية على مختلف مصادر الأخبار والبلاغات العسكرية وشهادات المشاركين والشهود التي وصلت للمخابرات الغربية. وتذهب الدراسة الأمريكية لعام 1990 ذات الطابع السري المكتوم الى أن إيران قد تكون أول من أطلقت قذائف المدفعية المحملة بغاز السيانيد على المدينة عندما تصورت القيادة العسكرية الايرانية خطأ بأن القوات العراقية كانت لا تزال في المدينة. ويؤكد التقرير بأن الادعاء الإيراني بأن ضحايا المدينة ماتوا بسبب غاز السيانيد كان دليلاً على أن ايران تتستر على استخدامها هي لذلك الغاز السام".. "اننا نعرف أن العراق لا يستعمل غاز السيانيد" هذا ما قاله مسؤول أمريكي للصحيفتين الأمريكيتين، وأضاف: "ان لدينا معلومات كاملة عن الانتاج والاستخدام العراقيين للأسلحة الكيماوية، ونحن نعرف من يستخدم ماذا. ونحن متأكدون من أن ايران هي التي تستخدم غاز السيانيد. ولذلك، فعندما قالت الحكومة الايرانية بوقوع وفيات كثيرة كنتيجة لاستعمال السيانيد فان ذلك بحد ذاته قد ادانها". (نصاً) وخلاصة التقرير المذكور تذهب الى أنه اذا كان طرفا القتال قد استخدما السلاح الكيماوي ضد أحدهما الأخر، فان ضحايا حلبجة من المدنيين قد سقط نتيجة اسلحة ايرانية لا أسلحة عراقية. حيث اعتقد المعسكر الايراني أن الجيش العراقي كان لا يزال في المدينة في حين كان الأخير قد جلا عنها سراً قبيل ذلك.

الملحق رقم (15)

الفيلم الساذج



جريدة يومية سياسية

الاتحاد

الصحيفة المركزية للاتحاد الوطني الكردستاني

من نحن | الارشيف | اتصل بنا

اخبار وتقارير: حلبجه: العثور على قنبلة كيميائية في أحد المنازل

تم العثور الأربعاء في منزل بمحلة الموظفين بقضاء حلبجه على قنبلة كيميائية لم تنفجر بعد. وأعلن قائممقام قضاء حلبجه كوران أدهم لـ PUKmedia، أن "أحد المنازل تعرض بقضاء حلبجه في العام 1988 الى قصف بالقنابل الكيميائية،

حيث تم العثور على واحدة في منزل بالقضاء دون انفجارها حتى الآن"، مشيراً الى أنه تمت دعوة الفريق المختص للتحقيق بهذا الخصوص وإبطال مفعول القنبلة، مضيفاً أن "المنزل تم إخلائه بعد القصف الكيمياوي لمنطقة حلبجه من قبل النظام البائد، وبعد إخطار فريق إبطال القنابل من قبل صاحب المنزل بوجود القنبلة الكيميائية في أساسه، سارع الى مكان المنزل للتحقيق في الموضوع"، مشيراً الى أن الفريق ما زال يتابع التحقيق بشأن القنبلة وكيفية إبطالها.



المشرف العام: هشام عقراوي

السبت, 17 أيلول/سبتمبر 2011 21:39

قائممقام حلبجة يعلن العثور على قنبلة كيماوية ثانية .

السليمانية17ايلول/سبتمبر(آكانيوز)- أعلن قائممقام حلبجة، اليوم السبت، عن اكتشاف قنبلة كيماوية ثانية في حلبجة، معرباً عن اعتقاده بوجود أعداد أخرى من القنابل الكيماوية غير المنفلقة داخل المدينة. وقال كوران أدهم لوكالة كردستان للأنباء (آكانيوز) ان "أحد المواطنين أبلغنا اليوم بوجود قنبلة كيماوية غير منفلقة داخل أراضيه، ولهذا الغرض أرسلنا فريقاً الى موقع القنبلة بهدف التحقق منها". وأضاف أدهم انه "علاوة على هذه القنبلة، مازالت هناك العديد من القنابل الكيماوية الأخرى داخل المدينة، ولكننا لا نريد إخراجها، بسبب وجودها تحت الأرض والبيوت". وأشار الى انه "مازلنا ننتظر قدوم فريق أميركي للتحقق من تلك القنبلة الكيماوية التي اكتشفت يوم الاربعاء الماضي في منطقة (باوكوجك)، وتسببت الرائحة المنبعثة منها الى إصابة عدد من الأشخاص بجروح، كما تم اجلاء نحو 30 أسرة قريبة من مكان القنبلة الى فندق حلبجة، بناء على أوامر رئيس حكومة الاقليم". وكان رئيس بلدية حلبجة خدر كريم، قد قال لـ(آكانيوز) في وقت سابق، انه "فرق البلدية حاولت إخراج بقايا طائرة حربية سقطت خلال قصفها للمدينة، وجدتها أثناء انشغالها ببناء متنزه في منطقة قريبة من مدينة حلبجة"، مستطرداً بالقول "وبالقرب من الطائرة وجدنا قنبلة كيماوية انشطرت نتيجة اصطدام الجرافة بها، فسال منها سائل كريه الرائحة، وكان يشبه رائحة الكيماوي الذي ضرب به حلبجة في عام 1988، ويرجح ان يكون غاز الخردل". وتقع مدينة حلبجة على بعد 81 كم جنوب شرقي محافظة السليمانية (364) كم شمال شرقي العاصمة العراقية بغداد)، وتعرضت حلبجة في 16 مارس/آذار 1988 في فترة الحرب العراقية - الإيرانية الى القصف بالسلاح الكيمياوي من قبل طائرات الجيش العراقي، وتفيد تقديرات غير رسمية أن 5 آلاف مواطن مدني اختنقوا بتلك الغازات وأصيب أكثر من 10 آلاف إصابات مختلفة وفقد عدد آخر. من: دلشاد سيف الدين، تر: احسان ايرواني

2011/09/18

القوة الأمريكية تفجر الصاروخ الكيماوي في حلبجة



أعلنت قائمقامية قضاء حلبجة في محافظة السليمانية، الأحد، أن القوة الأميركية التي وصلت إلى القضاء لمعالجة الصاروخ الكيماوي فجرته بعد فشلها في ابطال مفعوله، مؤكدة أن القوة أكدت عدم وجود خطر يهدد السكان.

وقال قائمقام قضاء حلبجة كوران ادهم، إن "القوة الأميركية التي وصلت، صباح اليوم، إلى منطقة باوكوجك في القضاء لمعالجة الصاروخ الكيماوي الذي عثر عليه يوم الأربعاء الماضي، فجرته بعد فشل محاولة إبطال مفعوله".

وكانت قائمقامية قضاء حلبجة في محافظة السليمانية أعلنت، في وقت سابق من اليوم، عن وصول قوة أميركية عراقية مدعومة بالمروحيات والمقاتلات الأميركية إلى موقع الصاروخ الكيماوي الذي عثر عليه في القضاء الأسبوع الماضي، مؤكدة أن القوة تجري فحوصات على المنطقة للتأكد من خلوها من المواد الكيماوية، فيما أشارت إلى أنها أبلغت القوة بوجود صاروخ كيماوي ثان.

وأضاف ادهم أن "القوة الأميركية طمئنتنا بان التفجير لن يلوث هواء المدينة ولايشكل خطرا على السكان".

وكان وزير الصحة في إقليم كردستان العراق طاهر هوراني قال في تصريحات صحافية لعدد من وسائل الاعلام إن الفحوصات المختبرية التي اجرتها وزارة الصحة أكدت احتواء الصاروخ على مادة الخردل الكيماوية.

واعلنت بلدية قضاء حلبجة في محافظة السليمانية، في الـ14 أيلول الحالي، عن العثور على صاروخ كيماوي في طائرة سقطت في القضاء بعد قصفه بالأسلحة الكيماوية خلال العام 1988، فيما أعلنت، أمس السبت،(17 ايلول الحالي) أن أهالي القضاء أكدوا وجود صاروخ كيماوي ثاني سقط في منطقة زراعية، مطالبة منظمة بلديات العالم بمساعدة السكان للبحث عن الصاروخ ورفعه وإبعاد المواطنين من أي تلوث كيماوي مرتقب.

وأكدت حكومة كردستان العراق، أن المنطقة المحيطة بموقع الصاروخ "منطقة خطر"، وطالبت السكان بإخلائها، تحسباً من احتمال تسرب غازات سامة من الصاروخ، بعد أن سجلت ثمانية إصابات بالتلوث الكيماوي أدخلت إلى المستشفى لتلقي العلاج من آثار ضيق في التنفس وطفح جلدي شديد.

ويعتبر العثور على صاروخ مليء بالمواد الكيماوية هو أول دليل حسي على أن النظام العراقي السابق قد قصف قضاء حلبجة بالأسلحة الكيماوية بعد أن كان يدعي بأن إيران من قصف القضاء، إذ لم تستطع الولايات المتحدة أو الحكومة العراقية الحالية ومنذ تغيير النظام في العام 2003، العثور على أسلحة كيماوية التي تندرج ضمن أسلحة الدمار الشامل التي جعلت الولايات المتحدة تتذرع بها لشن حربها الأخيرة على العراق.

يذكر أن قضاء حلبجة قد تعرض في آذار 1988 لقصف جوي عراقي بقنابل كيماوية ما أدى إلى مقتل نحو 5 آلاف من السكان على الفور وإصابة عشرة آلاف آخرين نتيجة استنشاقهم للغازات السامة.

الملحق رقم (16)

التقرير السادس للجنة الخاصة المكلَّفة بنزع أسلحة العراق التابعة للأمم المتحدة (يونسكوم)كانون الأول/ ديسمبر 1993

S **الأمم المتحدة**

Distr.
GENERAL

مجلس الأمن

S/26910
21 December 1993
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى مجلس الأمن تقريرا قدمه المدير التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

221293 221293 93-71272 ../..

المرفق

التقرير السادس للأمين التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) عن أنشطة اللجنة الخاصة

مقدمة

١ - هذا هو التقرير السادس عن أنشطة اللجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١) الذي يقدمه إلى مجلس الأمن الرئيس التنفيذي للجنة. وهو خامس تقرير من هذه التقارير يقدم وفقا للفقرة ٣ من قرار مجلس الأمن ٦٩٩ (١٩٩١). وهو يغطي الفترة من ١٤ حزيران/يونيه إلى ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣ ويأتي إلحاقا بالتقارير الواردة في الوثائق S/23165 و S/23268 و S/24108 و Corr.1 و S/24984 و S/25977.

أولا - المسائل التنظيمية والإدارية

٢ - طرأ على تكوين اللجنة الخاصة منذ تقديم آخر تقرير تغييرات إضافية. فقد عين الأمين العام السيد تشارلز دولفر نائبا للرئيس التنفيذي ليحل محل السيد بيرس كوردن، وحل السيد تيرنس تايلور محل السيد رون مانلي في عضوية اللجنة.

٣ - وما زال الهيكل التنظيمي للجنة من حيث الأساس على النحو الذي ورد في التقارير السابقة. ويوجد حاليا ٣٥ موظفا في مكتب الرئيس التنفيذي بنيويورك، و ٢٣ موظفا في المكتب الميداني بالبحرين، و ٧٧ موظفا في المكتب الميداني ببغداد.

٤ - ولم يتم التوصل الى اتفاق بعد على بيع النفط العراقي لتمويل عمليات الأمم المتحدة المترتبة على قرار وقف إطلاق النار. وبذلك تظل مسألة تمويل أعمال اللجنة الخاصة مبعث قلق. وقد سددت المصروفات الحالية من التبرعات الآتية من الدول الأعضاء ومن الأموال التي تم توفيرها من الأصول المالية العراقية المجمدة وفقا لقرار مجلس الأمن ٧٧٨ (١٩٩٢). على أنه نظرا لعدم موافقة العراق على بيع النفط وعدم إقرار العراق بما عليه من التزامات بموجب القرار ٦٩٩ (١٩٩١) بتحمل كامل تكاليف المهام المأذون بها بموجب الجزء جيم من القرار ٦٨٧ (١٩٩١)، فإن مشكلة تمويل عمليات اللجنة ما زالت تمثل شاغلا كبيرا،

التذييل الثاني

أنشطة التفتيش

عمليات التفتيش على الأسلحة الكيميائية والبيولوجية

١ - قام فريق اللجنة الخاصة ٦٠، الذي يضم خبراء موجودين بالفعل في العراق، بالتحقيق في جملة أمور منها المؤشرات القائلة بأن لدى العراق مخزون من القنابل DB-0 أكبر مما أعلن عنه في أول الأمر وأنه قد يكون لهذه الذخائر استخدام في الحرب البيولوجية. وأثناء هذا التفتيش، أعلن العراق عن وجود مخزونات أكبر ، وقال إن القنبلة تمثل نموذجا أوليا فاشلا من ذخائر الحرب الكيميائية وأن العدد الأكبر يمثل ذخائر أصبحت خردة أثناء مرحلتي الانتاج والاختبار.

٢ - وأثناء قيام فريق اللجنة الخاصة ٦٣ بالتركيز في المقام الأول على مخازن القذائف التسيارية التي يمكن وجودها تحت الأرض، قام بالبحث أيضا عما قد يكون مخبئا من مخزونات مرافق الأسلحة الكيميائية والأسلحة البيولوجية. وكما ورد في الفقرة ٢٣ أدناه ، لم يعثر في هذا الصدد على أية أصناف أو أنشطة محرمة.

٣ - وقد تشكل فريق اللجنة الخاصة ٦٥ في مهلة قصيرة للتحقيق في التقارير المستمرة القائلة بأن قوات الحكومة العراقية قد استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد عناصر المعارضة في الأهوار الجنوبية في العراق. وفي بداية الأمر، أنشئ الفريق كبعثة لتقصي الحقائق وقام بزيارة جمهورية ايران الإسلامية للحصول على توضيحات بشأن مزاعم الأشخاص الذين ادعوا بأنهم شاهدوا الحادث، وبوجه خاص لتحديد مكان دقيق للموقع الذي حدث فيه الهجوم المزعوم بالأسلحة الكيميائية. ولدى الحصول على هذه المعلومات، عاد هـذا الفريـق الـى البحريـن للقيام بمزيد من الأعمال التحضيرية ودخل العراق، بوصفه فريق اللجنة الخاصة ٦٥، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

٤ - وأثناء التفتيش، أجرى الفريق تفتيشا شاملا للموقع وأخذ عددا كبيرا من عينات التربة والمياه والنبات والحيوان سيجري تحليلها في مختبرات مختلفة ذات خبرة في تحليل تلك العينات. كما قام الفريق بتفتيش المنطقة المحيطة بموقع الهجوم المزعوم. واستخدمت في هذا المسح مركبات وقوارب وطائرات هيلوكوبتر . وأثناء التفتيش، لم يجد الفريق أي دليل مباشر على استخدام الأسلحة الكيميائية. واكتشفت في الموقع عبوة ذخيرة لم تنفجر ولكن كانت الحالة من الخطورة بحيث لم يتمكن الفريق من أخذ عينات منها. وبناء عليه، أوفد الى الموقع، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، فريق ثان من خبراء تدمير المتفجرات من فريق تدمير معدات انتاج الأسلحة الكيميائية التابع للجنة في المثنى، وانتهى الفريق الى أن

هذه العبوة ليست عبوة كيميائية ولكنها قنبلة يدوية شديدة الانفجار تعمل بالدفع الصاروخي. وقام هؤلاء الخبراء بتدميرها.

٥ - وحصلت اللجنة أيضا، أثناء قيامها بالتحقيق، على بعض الوثائق، وهي الآن موضوع فحص وتحليل لتحديد الأدلة القانونية.

٦ - ومن المتوقع أن يستغرق تحليل العينات بعض الوقت للانتهاء منه. وإلى حين أن تتوافر نتائج هذه التحاليل، لن يكون بوسع اللجنة التوصل إلى استنتاجات قاطعة بشأن ما إذا كانت الأسلحة الكيميائية قد استخدمت من عدمه.

ويمكن الوصول إلى النص الكامل للتقرير على موقع الأمم المتحدة في هذا الرابط

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/26910&referer=http://www.un.org/ar/sc/documents/search.shtml&Lang=A

الملحق رقم (17)

التقرير السابع للجنة الخاصة المكلَّفة بنزع أسلحة العراق التابعة للأمم المتحدة (يونسكوم) حزيران/ يونيو 1994

S | الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1994/750
24 June 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن

مذكرة من الأمين العام

يتشرف الأمين العام بأن يحيل الى مجلس الأمن تقريرا قدمه الرئيس التنفيذي للجنة الخاصة التي أنشأها الأمين العام عملا بالفقرة ٩ (ب) '١' من قرار مجلس الأمن ٦٨٧ (١٩٩١).

../..

290694 290694 94-26013

باء - الأسلحة الكيميائية

١ - أنشطة التفتيش

٢٦ - شـُكل الفريق ١٢ للأسلحة الكيميائية/الفريق ٦٥ للجنة الخاصة على عجل للتحقيق في التقارير المستمرة القائلة بأن قوات الحكومة العراقية قد استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد عناصر المعارضة في الأهوار الجنوبية في العراق. وفي بداية الأمر، أنشئ الفريق كبعثة لتقصي الحقائق وقام بزيارة جمهورية إيران الإسلامية للحصول على توضيحات بشأن مزاعم الأشخاص الذين أدعوا بأنهم شاهدوا الحادث، وبوجه خاص للتحديد الدقيق للموقع الذي حدث فيه الهجوم المزعوم بالأسلحة الكيميائية. ولدى الحصول على هذه المعلومات، عاد هذا الفريق الى البحرين للقيام بمزيد من الأعمال التحضيرية ودخل العراق، بوصفه الفريق ١٢ للأسلحة الكيميائية/الفريق ٦٥ للجنة الخاصة، في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣.

٢٧ - وأثناء التفتيش، أجرى الفريق تفتيشا شاملا للموقع وأخذ عددا كبيرا من عينات التربة والمياه والنبات والحيوان التي جرى تحليلها في مختبرات ذات خبرة في تحليل تلك العينات. كما قام الفريق بتفتيش المنطقة المحيطة بموقع الهجوم المزعوم. واستخدمت في هذا المسح مركبات وقوارب وطائرات هليكوبتر. وأثناء التفتيش، لم يجد الفريق أي دليل مباشر على استخدام الأسلحة الكيميائية. واكتشفت في الموقع قطعة ذخيرة لم تنفجر ولكن كانت بحالة من الخطورة بحيث لم يتمكن الفريق من أخذ عينات منها. وبناء عليه، أوفد الى الموقع، في ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣، فريق ثان من خبراء تدمير المتفجرات من فريق تدمير الأسلحة الكيميائية التابع للجنة في المثنى، وانتهى الفريق الى أن تلك القطعة ليست ذخيرة كيميائية ولكنها قنبلة شديدة الانفجار تعمل بالدفع الصاروخي. وقام الخبراء بتدميرها.

٢٨ - وحصلت اللجنة أيضا، أثناء قيامها بالتحقيق، على بعض الوثائق، وقد جرى فحصها والاحتفاظ بها لأغراض الفحص والتحليل القانونيين.

٢٩ - ولم يـُظهر التحليل الكيميائي للعينات الذي أجري في مختبرات في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية والولايات المتحدة الأمريكية ما يدل على وجود عوامل أسلحة كيميائية في العينات، وبيـَّن بالتالي عدم استخدام أسلحة كيميائية خلال السنتين السابقتين في المنطقة المفتشة (الأهوار الجنوبية في العراق). وتؤيد الأحوال البيئية (مثل النباتات والحيوانات) التي شاهدها ووثقها الفريق نتائج التحليل. واستنادا الى هذه النتائج، ألغي الفحص القانوني للوثائق التي تدعي المعارضة العراقية أنها تثبت استخدام عوامل الأسلحة الكيميائية.

٣٠ - وفي الفترة الممتدة من ١ الى ١١ شباط/فبراير ١٩٩٤، قام الفريق ١٣ للأسلحة الكيميائية/الفريق ٦٧ للجنة الخاصة بحصر وتوسيم ما يقارب ٢٤٠ قطعة من معدات الانتاج الكيميائي ذات الاستخدام المزدوج. وهذه المعدات كانت قد اشتريت تحت اشراف برنامج العراق للحرب الكيميائية.

يمكن الوصول إلى النص الكامل للتقرير على موقع الأمم المتحدة في هذا الرابط

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=S/1994/750&referer=ht

tp://www.un.org/ar/sc/documents/search.shtml&Lang=A

الكاتب في سطور



من مواليد العراق– بغداد

عمل في مواقع مختلفة في صحيفة الجمهورية البغدادية وصحف ومجلات عراقية أخرى، وعدد من الصحف والمواقع الإخبارية العربية

عمل مستشاراً صحفياً في عدد من البعثات الدبلوماسية العربية والأجنبية

يرأس هيئة تحرير صحيفة وجهات نظر الإلكترونية

www.wijhatnadhar.org

له العديد من المؤلفات وكتب مئات المقالات والتقارير الصحفية

ساهم في عدد من الندوات والمحاضرات والمؤتمرات، وشارك في عشرات البرامج التلفزيونية المتخصصة في الشؤون العراقية والعربية.



